
شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٣٠) ١٥/٤/٢٠٠٥



- د. مي يماني: الانتخابات البلدية ناقصة
- الإصلاح السياسي في السعودية: النساء صوتاً!
- رؤى لتطوير (النظام الأساسي) الى دستور
- تقرير أممي: انتهاك الحريات في السعودية
- الأمير (الفلتة) في باريس والمغرب وتكساس

بدأت الديمقراطية السعودية من سجني عليشة والحاير وانتهت بالإليزية بباريس!

عملية الرس.. مواجهة لم تحسم، ومرحلة لم تبدأ!



نقطة نظام في قضية وطن

مذبحة الكلمة أم مذبحة القضاء

في هذا العدد

الدولة المقلوبة

حين تنظر العائلة المالكة الى الاصلاح بوصفه تهديداً وليس علاجاً فذلك يعني أنها تعيش أزمة نفسية وفكرية. وحين تنظر العائلة المالكة الى شعبها بوصفه كتلة من الاعداء وليس كتلة من الطاقات الخلاّقة والكفوءة فذلك يعني أنها تعيش أزمة ثقة بالذات، وخوفاً من الخطر، وفوق ذلك مأزقاً سياسياً عميقاً..

إن النزعة الخصامية التي تعيشها العائلة المالكة مع كل ما تعتبره مصدر تهديد لسلطتها يمثل جوهر أزمة الدولة برمتها، لأن المشكلة تغدو أكبر من كونها رؤية سياسية معينة لدى العائلة المالكة تدفعها لتبني مواقف مناهضة للاصلاح أو الانحباس في سياسة مصممة لكيفية ادارة الدولة والسلطة، وإنما تقترب المشكلة من كونها (فوبيا سياسية) تصيب العائلة المالكة بحالة من الهلع الشديد من التغيير بكافة أشكاله وصوره، الأمر الذي يسوقها الى الماضي، بكل متبنياته ونزوعاته الضيقة والحادة.

قد تتبنى العائلة المالكة مواقف ذات نكهة اصلاحية ولكنها لا تنم عن قناعة راسخة لدى اهل الحكم، وإنما هي استجابة قهرية لأوضاع خارجية لا تقوى على مجابهتها. وبالتالي فإن القرارات الصادرة عن صانعي السياسة العامة في الدولة مزمومة بعقيدة الاحتكار التام للسلطة باعتبار أن الاخيرة إمتياز خاص بطبقة.

وكما أن الدولة قامت على أسس مقلوبة، أي متعارضة تكوينياً مع مفهوم قيام الدولة الحديثة، فإن ماتلاها من مفاهيم أخرى مثل المواطنة والشراكة السياسية وحقوق الانسان والحريات الفردية والعامة جاءت هي الاخرى مقلوبة. إن ثمة الحاحاً لدى الطبقة الحاكمة على اعتبار الدولة مزرعة خاصة أو حقل صيد، وبالتالي فإن الحديث عن شراكة في السلطة او الاقرار بالحريات يتم النظر اليها باعتبارها تنازلاً عن حق خاص.

تنزع العائلة المالكة نحو مجابهة الشروط الموضوعية للتحوّل، فلا هي تنظر الى الظروف الداخلية والخارجية بواقعية تستلزم التعاطي معها بما تقتضيه من قرارات مناسبة، ولا هي تذعن الى الحقائق المجسّدة على الارض بما تتطلب رؤية جديدة، فالأمر في كل الاحوال سواء لأن التغيير مرفوض ابتداءً طالما يفضي في نهاية المطاف الى تهديد السلطة.

مجريات العامين الماضيين، كما في كل الفترات التي شهدت فيها البلاد نشاطات اصلاحية وطنية، تؤكد أن العائلة المالكة ضد التغيير بل هي تسير على عكس تيار الاصلاح، وإن بدت تصريحات الأمراء غير ذلك، فاللقاءات التي تمت بين رموز التيار الاصلاحي وولي العهد والامير نايف لم تستهدف رسم خطوط عريضة للاصلاح بقدر ما كانت ترمي الى تطويق العمل المطلبي واحتوائه. وليس من الغرابة في شيء أن يظهر ولي العهد رغبة معاكسة في تأييد المطلب الاصلاحي فيما يتولى الامير نايف مهمة قمع رموز التيار الاصلاحي الوطني، فتلك هي العادة المتبّعة لدى أهل الحكم، مع الالتفات الى هامش الخلاف بينهم فيما يرتبط بمنهج التعامل مع الاصلاحيين.

الاصلاح مرفوض، لأنه يتناقض مع مفهوم الدولة لدى العائلة المالكة، ولذلك فإن ما نقل عن الامير نايف قوله لوزير الاعلام الاسبق محمد عبده يماني بأن الانتخابات البلدية تافهة!! هو مصداق حقيقي لمفهوم الدولة في نظر العائلة المالكة وبخاصة الجناح السديري القابض على مفاصل الحكم، فكل مفهوم للسلطة يؤدي الى تفتيتها يصبح منبوذاً.

وإذا ما توسعنا في تناول المفاهيم الاخرى المتعلقة بالدولة فسنجد أنها لا تحتفظ بنفس مكوناتها المتفق عليها عالمياً، فالمواطنة، على سبيل المثال، لا تعني المساواة بين المواطنين والشراكة في السلطة والعدالة في توزيع الثروة بقدر ما تعني الولاء للسلطة، وبصورة أدق للعائلة المالكة. الوطن هو الآخر لا يعني الاطار الحاضن للدولة المؤسسة على روح مشتركة ومصير مشترك بقدر ما يعني إطاراً لتوحيد السلطة ومركزتها والاذعان التام للمواطنين بداخله للطبقة الحاكمة، وهكذا الحال بالنسبة للحريات العامة التي تفقد معناها بفعل إقحام التفسير الديني لجهة تقييدها او حجبها بالكامل، واعتبار كل حرية تمس بالسلطة مساساً بالدين!!

ولا يدور الأمر هنا حول احلال مفهوم سياسي محل آخر، بمعنى وجود فلسفة سياسية خاصة او نظام تأملي خاص بما يؤول الى تهديم مفهوم شائع وتشييد آخر، بل هي السلطة وحدها الركيزة والمحرّك لموقف العائلة المالكة والتي تدفعها لاحلال تفسير يتسم بالشخصنة التامة لا علاقة له بالرؤية الكونية او الفلسفة السياسية، ولذلك فإن هذا التفسير يأتي مقلوباً كونه لا ينسجم مع منطق الواقع وحركته. على سبيل المثال، بينما تبدأ مشاريع الاصلاح في العديد من الدول بالانطلاق من نقاط متقدمة لمواكبة حركة التحولات السائدة في العالم، فإن السعودية وحدها التي تبدأ تغييرها من نقطة متأخرة، متوارية خلف مسمى الانتخابات الذي أرادت به إسكات الاصوات المتصاعدة في الخارج والمطالبة بضرورة إدخال هذا البلد الى عالم الديمقراطية من أجل احتواء التطرف الديني.

ورغم ذلك، فقد كبُر على العائلة المالكة أن تقبل بطواعية خطوة ضئيلة كالانتخابات البلدية، فقد أرادتها عملية ميكانيكية صرفة لا روح فيها ولا حراك ثقافي وشعبي، بل وأفسحت الطريق للقوى المتزمتة والمعادية تكوينياً للديمقراطية أن تدخل الى حلبة المنافسة الانتخابية من أجل تخريبها، فالعائلة المالكة تدرك تماماً بأن هذه القوى لم تأت الى الانتخابات إيماناً منها بالديمقراطية فهي من سنخ العائلة المالكة ترفض قبول الآخر، وترى بأنها وحدها المالك الشرعي الوحيد لحق تقرير مصير البلاد والعباد، أي اعادة انتاج الاستبداد بشكل آخر.

نعلم بأن عدم اليقين والخوف من خطر الانقسام وانبثاق التناقضات الداخلية في الدولة من خلال المزاولة الديمقراطية تنذر العائلة المالكة للعجز وربما الزوال، ولكننا نعلم أيضاً بأن العائلة المالكة تحمل أفكاراً تناقض الواقع التاريخي وتحاول السير عكس اتجاهه، وهذا قد يؤدي بها الى الانقلاب رأساً على عقب.

دور الطبقة الوسطى

التحول السياسي الداخلي

يفترق المراقبون السياسيون والباحثون الاكاديميون في موضوعة التحولات السياسية التي تشهدها المجتمعات والدول، على أساس ما يطفح على السطح السياسي والاجتماعي، فيما ينصرف الباحثون الاكاديميون الى الانغماس في البحث عن المحرّكات الرئيسية التي تحدث مثل تلك التحولات. فهناك من يولي اهتماماً كبيراً للعامل الفكري في عملية التحول ويرى بأن التغييرات الثقافية تؤدي الى تغييرات بنيوية، وهناك من يكرّس جهداً أساسياً لدراسة تأثير العامل الخارجي، الدولي على سبيل المثال في احداث التغييرات السياسية الداخلية كما جرى في تركيا والضغط الاوروبي عليها للتحول نحو نظام ديمقراطي وتبني العلمانية، او كما جرى في اليابان ونيكاراغوا وافغانستان واخيراً العراق.

كل تلك العوامل ذات تأثيرات متفاوته على الاوضاع الداخلية، وقد تكون حاسمة في بعض الاوقات، ولكن بالنظر الى الصيرورة الطبيعية والاعتيادية للمجتمعات فإن ثمة عوامل موضوعية تسهم، وإن بوتيرة بطيئة نسبياً، في إحداث التغيير الجوهري في منظومة النظم الاجتماعية والسياسية والفكرية.

قبل أن تخضع أجزاء كبيرة من الجزيرة العربية للحكم السعودي كان شيخ القبيلة يمثل دور الحاكم المطلق فيها لا ينازعه في هذا الحكم وكان هو المسؤول أولاً وأخيراً عن شؤون القبيلة صغيرها وكبيرها، واستمر الأمر كذلك حتى قيام الدولة السعودية عام ١٩٣٢، حيث بدأت العائلة المالكة تفكيك البنى القبلية ومصادرة امتيازات القبائل بصورة تدريجية. ومن التغييرات التي طرأت على صلاحيات شيخ القبيلة، أن الاخير لم تعد له الصلاحيات المطلقة ولم يعد يستطيع أن يبت في كل شؤون القبيلة، ولعل أبرز ما خسره هو دور القاضي، فبعد أن كان بيت شيخ القبيلة موقعاً للتقاضي والفصل بين المتخاصمين بل وسجناً لأصحاب الجنح فإن قيام المحاكم الشرعية الرسمية والسلطات المحلية التي عيّنتها الدولة سلب منه هذا الامتياز، كما فقد الشيخ الأموال التي يقدمها أفراد القبيلة بصورة هدايا أو زكاة كزكاة البدن التي تخرج في رمضان أو زكاة رؤوس الاموال والماشية والتي تنفق لولائهم لقبيلة وحل نزاعاتها، فتحولت هذه الأموال الى الحكومة التي بدأت تفرض ضريبة الجهاد والخدمة وكان الشيخ يجمع الأموال ويسلمها الى الحكومة. واقتصر دور شيخ القبيلة على بعض الأمور البسيطة كالخلافات الاجتماعية والمالية دون ما عداها واذا لم يتم حلها تحوّل الى المحاكم الشرعية لينظر فيها.

قد نقرأ هذا التحول الاجتماعي الاقتصادي من خلال الدراسة التي أعدّها الدكتور الغامدي بعنوان (البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية)، في هذه الدراسة يستعرض الغامدي التحوّل البنيوي والفكري في قبيلة غامد بفعل التحوّل الاقتصادي والاجتماعي الذي وقع بعد قيام الدولة. يذكر على سبيل المثال، في عام ١٩٤٧ تم انشاء مدرسة في بني كبير وكان ذهاب الأولاد الى المدرسة قد أخلّ بالنظام الاقتصادي حيث كان هؤلاء الاولاد يشاركوا عوائلهم في الزراعة وتربية الماشية وكان الصراع حاداً بين الاولاد وعوائلهم بشأن التعليم وكانت النتيجة أن إضطر عدد كبير من الابناء الشباب الى الهجرة الى المدن القريبة كالطائف ومكة المكرمة وجدة وكانت تلك بادرة لتفتيت الوحدة القبلية. ويقول الغامدي بأن التعليم والهجرة والاتصال بالمجتمع الخارجي وتوفر المال بين الناس أحدثت تغييرات واضحة في القيم والنظام ومراكز الاشخاص في القبيلة..) البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، الغامدي ص ١٢٦ـ ١٢٧. فقد خرج الابناء الشباب، على حد الغامدي، عن عاداتهم القبلية بحلق اللحى وشرب الدخان وغيرها، وقدرتهم على جذب عوائلهم الى أماكن هجرتهم التي تحولت الى أماكن معيشة بالنسبة لهم وازداد النشاط الاقتصادي ضعفاً في مواقع إقامة القبائل.

هذا الملمح في التغيير الاجتماعي يمثل جزءا من عملية تحوّل كبير حصل بعد قيام الدولة السعودية، والذي أدى في نهاية المطاف الى نشوء بنى حديثة أضعفت تدريجياً من البنى التقليدية وسنحاول هنا تسليط الضوء على دور الطبقة الوسطى كقوة تغيير داخلية وذات تأثير حاسم في لحظات معينة في الاوضاع السياسية المحلية.

الدور السياسي للطبقة الوسطى

في البدء من هي الطبقة الوسطى ومم تتشكل؟

ثمة اتفاق على ان هذه الطبقة تتشكل من الاساتذة في المدارس الحديثة (أي غير أساتذة المدارس الدينية)، والموظفين في قطاع الخدمة المدنية والضباط العسكريين، والمتسببين (المحترفين) والتجار. وتعود نشأة هذه الطبقة الى أسباب داخلية محضة، أي متصلة اتصالاً حميمياً بعملية التحوّل التي تشهدها الدولة تبعاً لبرامج التحديث التي تتنباها من أجل تطوير أجهزتها وأدائها وتحسين ظروف عيش القاطنين بداخلها. وقد كان واضحاً من خلال تجارب دول العالم الثالث أن الطبقى الوسطى الجديدة تنشأ مبدئياً من نظم الحكم التقليدية للبحث عن (التحديث الدفاعي)، ولكن في نهاية الأمر تنزع هذه الطبقة لتصبح مجافية لأسلافها أو مؤسسيها الأوائل)، ليبدأ ضغطها الدائم لتحديث أوسع لتتجاوز مجال صلاحية الحكام او على الاساس الايديولوجي لقوتهم). انظر: سافران، البحث عن مسألة الامن ص ٢٢٦

أدى التحديث الى توسع في جهاز الدولة الاداري أو من أجل تنفيد عدد كبير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وقوى الامن (من أجل حماية البلاد والنظام) وجهاز التعليم (من أجل تدريب القوة العاملة المتعلمة التي تحتاجها المؤسستان الأخريان) وقد وفرت هذه القطاعات الثلاثة المكونات الرئيسية لطبقى وسطى سعودية جديدة.

بلغ عدد أفراد الطبقة الوسطى عام ١٩٧٠ نحو ٢٢.٢٠٠ وفي ١٩٨٠ وصل الرقم الى ٨٦.٢٠٠ وهذا يمثل زيادة بنسبة ٢.٥ بالمئة من قوة العمل السعودية الى ٧.٢ بالمئة. تزايد معدل التوظيف في السعودية بمعدل سنوي قدره ٨ بالمئة أو بفارق ١.٤٢٠.٠٠٠ بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، وبنهاية المدة وصلت قوة العمل المدنية ٤.٤٤٦.٠٠٠ مليون منها ٢.٦٦٠.٠٠٠ غير سعوديين. ومن السعوديين ١.٦٤٩.٢٠٠ ذكور و ١٣٦.٨٠٠ إناث. في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) تزايدت قوة العمل المدنية الى معدل ٥.٤ بالمئة في السنة لتصل الى ٥.٧٧١.٨٠٠ مليون معدل

الموظفين في المجال الزراعي انخفض الى أقل من ١ بالمئة من إجمالي قوة العمل المدنية. ومثال آخر، فقد بلغ عدد المدرسين السعوديين في عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤ بلغ ٦٦٩٩١ مدرساً، وفي عـــام ١٤٠٩هـ بـــلـــغ عـــدد المدّرسين السعوديين ١٢٢٧٧٢ مدرساً سعودياً (الكتاب الاحصائي السنوي الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني العددين ٢٤ (١٤٠٨)، و٢٥ (١٤٠٩هـ) ص ٥٣ وفي الفترة ما بين ١٩٨٤ - ٢٠٠٤ تضاعف العدد أكثر من مرة وبلغ عدد المدرسين السعوديين ما يربو على ٣٠٠ ألف مدرساً.

إن التـجـارب السـيـاسـيـة السـابـقـة تؤكد بأن حكومة المملكة تخشى من قوة هذه الطبقة بل إن صراعها كان واضحاً منذ الخمسينيات على أرضية (وعود الاصلاح): ١٩٥٨ (صراع سعود وفيصل)، ١٩٦٠ (تجدد الصراع ذاته)، ١٩٦٢ (الحرب مع اليمن)، ١٩٧٠ (بعد محاولة انقلابية عـام ١٩٦٩)، ١٩٧٥ (إغـتـيـال الملك فـيـصـل)، ١٩٧٩ (حـادثـة الحرم ومـظـاهـرات الشيعة في المنـطـقـة الشرقـيـة)، ١٩٨٢ (موت الملك خـالـد واطـلاق تصـريـحـات حـول الاصـلاحـات السياسية).

في مرحلة النشأة، كانت الطبقة الوسطى، بـفـعـل عـوامـل الضـعـف وعدم وضوح المسار، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام الذي اوجدها، فـهي تمتثل لاملاءاته، وتقتفي أثره، وتلتزم بقراراته، ولكن ما إن تضع الطبقة أقدامها على سكة التحديث فإنها تمارس ضغوطاً مكثفة على الدولة من أجل السير بوتائر متسارعة في طريق التحديث، مما يضطر النظام السير معها، ولكن رضوخه لم يكن منزوعاً عن الخوف الذي يصيبه من جراء مبيّتات الطبقة الوسطى، فهو يدرك أن في هـذه الـطـبـقـة عـنـاصـر تـهـديد كـامـنـة.. وأن مطالبها تتجاوز الحدود التقنية لعملية التحول فهي تصل احياناً حد الارتطام بالقيم الاكثر حساسية للنظام. لقد حاولت العـائـلـة المـالـكـة ومن وراءها المؤسسة الدينية تطويق التـأثيرات الفكرية والسياسية لبرامج التحديث، في مسعى لتدجين الطبقة الوسطى، وابقائها تحت سيطرة النظام من أجل الافادة من إمكانياتها التقنية والادارية. ربما كان ذلك هدفاً مثالياً رغم أنه حـقـق نجاحـاً في فترات سـابـقـة، وقد ذكر أحد الـوزراء السـابـقين بـ (أنـنـا نجـحـنـا في استيراد الـتـكـنـولوجيا بدون ايديولوجيا)، ولكن هذا النجاح كان بطبيعة الحال نسبياً، فهذه الطبقة هـي التي قـادت بصورة غير مـبـاشـرة عـمـلـيـات التحول الثقافي والسياسي، وفرضت على الدولة الاستجابة لمتغيرات الداخل، وهي التي شاركت في أعمال احتجاجية متفاوتة الحجم والشكل والتأثير. وبـالتالي فإن القيم الدينية التقليدية وهـكذا أسس الـنـظـام الملكي قد تـآكلت بفعل الانفصال الـنـفـسي والـذهـنـي لأفراد الـطـبـقـة الـوسطى عن مجال الـتـأثير الديني والسـيـاسـي الرسمي.

لقد أحسّت العـائـلـة المـالكـة بـالدور الخطير الـذي يمكن أن تـلـعـبـه الـطـبـقـة الـوسـطـى في التحولات الداخلية ذات الطابع السياسي، وقد شكى الملك سعود في الستينيات بأن الاخطار التي يواجهها حكمه تأتي من المدن، باعتبارها الحواضن الطبيعية لأفراد الطبقة الوسطى، ثم صدّقت الاضرابات العمالية ومظاهر السخط في مناطق النفط في الخمسينيات والستينيات ما قـالـه الملك سعـود. من الـنـاحـيـة المبدئـيـة، فإن الطبقة الحاكمة في السعودية تفضل التعامل مع زعـمـاء الـقـبـائـل لأنـها تـفـهـم لغـتـهـم ووسـائـل استرضـائـهـم ولـكـنـهـا مضطرة في مرحـلـة مـا للخضوع والتـعـامل مع الطبقة الوسطى لأنها وحدها المطلوبة لتشغيل ماكنة الدولة وادارة جـهـازهـا الاداري. ويـحـلـل سـافـران هـذا الـتحول بما نصه:

(تـكـاد تـكـون عـمـلـيـة الـتـحـضـر والـبداوة متناقضة بفعل التصوير السياسي لها من قبل الحكـام السـعـوديين، فـقـد نظر السعوديون الى المتحضـريـن كـعـنصر خطر لأنهم يـتـأهـلـونـه تـدريـجـيـاً لمعـارضـة نظـام الحكم المستند على القبيلة المتمثلة في البدو وقد ظهرت هذه الحالة في عـهـد الملك سـعـود حيث بدأت تـتشكل نواة التكنوقراط الحضر. فقد قال عنهم في أثناء عزله عن العرش بـأن مصدر المشـكـلة الحقيقي هـي المدن - جـدة ومـكـة المدينـة والـريـاض - بـسبب الـنـاس المتعلمين فيهـا وطـالـب بـعـض مقدميه بأن يحذروهم من مغبة القيام بحركة ثورية ضده، وأنه سيدع القبائل تحاربهم وتمزقهم)، سافران، البحث عن مسألة الامن، ص ٩٢

فـالطبـقـة التي أنشـأتـهـا الدولـة لحـاجـاتـهـا الخاصة لم تقبل الرضوخ المفتوح لسلطة الدولة بل هي طبقة تستجيب لشروط التحديث ووتائره المتسـارعـة اكثر مما تسـتـجـيـب لشـروط الدولـة وأغراضها. ولذلك فإن من أكبر المشاكل التي تواجه الانظمة التـقـلـيـديـة، هي كيفية إحتواء الـعـواقـب السـيـاسـيـة لـلـتـحـديـث الاجـتـمـاعـي والاقتصادي، فالنشاطات الاقتصادية الحديثة، والعلاقات المتغيّرة مع العالم الخارجي تنتج أدواراً جديدة وتولد حاجات لمهارات جديدة، ويقف أولئك الذين يتقدمون لشغل هذه الادوار خـارج الـنـطـاق الـتقليدي للتراتب الاجـتـمـاعـي كثيراً ما يكونون معزولين عن النظام السياسي الـتـقـلـيدي. أنظر:ن. سـافـران - الطـبـقـة الـوسـطـى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية، دار الجزيرة لندن ص ١٩

ولأن الحكومة (العائلة المالكة هنا) تدرك تماماً بـأنـهـا تـخـلق مـنـافـسـاً مسـتـقـبـلـيـاً لـهـا من خلال تنشئة طبقة وسطى لادارة ماكينة الدولة وتحقيق المصـالـح الخـاصـة للطـبـقـة الحـاكـمـة، ولـذلك فـهـي تحـاول أن تـوفّـر ضـمـانـات كـفـيـلـة تحول تجاوز الـطـبـقـة الـوسـطـى لحدود الحريم السـيـادي لـلـعـائـلـة المالكـة. بالـرغـم من أن الصيرورة الدولتية تستلزم تآكل سيادة الطبقة الحاكمة بصورة تدريجية. فجهود التطوير تبدأ من قبل الطبقة الوسطى الجديدة بالتعدي على المناطق الأكثر حساسية في النظام، كإمتيازات الحـاكـم، وأسس الـنـظـام الـسـيـاسـي، والاسس الدينـيـة والـثـقـافـيـة لكليهما.. وهنا يبدأ النظام المهدد - الذي لم يسبق أن ربط نفسه دون تحفظ بعملية التحديث بالمقاومة والتردد ومن ثم عزل الطبقة الوسطى الجديدة التي يكون التحيدث قد أصبح بالنسبة لها في هذه المرحلة هدفاً بحد ذاته، على حد سافران، المصدر السابق ص ٢٤

ليس قلة وفـاء من أفراد الطبقة الوسطى لصـانـعـهـا الاول - الـدولـة - الحكومـة، ولـكـن ديـنـامـيـات الـتـحـول وشروطه تفرض نوعاً من الانفكاك بين الطبقة والنظام الحاكم، وبخاصة النظام غير الجدير باستيعاب حاجات الطبقة وتطلعاتها، ولذلك فإن الطبقة الوسطى تتحفز لـلانـفـصـال عن الرحم الذي ولدت فيه سعياً للتـحـالـف مع القوى التقدمية والثورية وقوى الـتـغـيـير الـتـي تحمل وعوداً ببرنـامج تحديثي فعال وحقيقي، بل وتكون قوة التغيير الكبرى في الـدولـة والمجتمع، ففي داخل هذه الـطـبـقـة يتأهل حكّام المستقبل الذي يعبّرون عن أهداف الطبقة وأحلامها.

قد يقدح الحديث عن قلة وفاء الطبقة للنظام التقليدي الذي نشأت فيه سؤالاً حول إمكانية خضوعها لتأثيرات الخارج واستلابها الثقافي والسـيـاسـي والـقـيـمـي. وهـذا السؤال قد يكون مشروعاً في لحظة ما، ولكن في أوضاع شديدة الـتـعـقـيد والحراجة فإن السؤال يغدو إتهامياً بدرجة أساسية، فالطبقة الوسطى وإن بدا ظاهراً اعتناقها لقضية التحديث بوصفها بضاعة أجنبية وغربية بدرجة أساسية، الا أن عمليات الـتـحـديـث ليست مصممة للالتحام بـالاجنبي والخارج بل على العكس فإن هدفها الجوهري هــو الانــعــتــاق مــن كــل أواصــر الخـضـوع والاستعباد، فهي بمقدار ما تتمرد على النظام التقليدي الذي تنشأ بداخله، فإنها أيضاً تكون ضد مشاريع الهيمنة الخارجية، وإن أفراد هذه الطبقة يتحولون الى مدافعين أساسيين عن قيم مجتمعهم والثقافة التي ينتمون اليها في حال تعرّضت الى تهديد خارجي، ولذلك لا غرابة أن يـكـون أفـراد هـذه الـطـبـقـة من ذوي الـنـزوعـات القومية والدينية الشديدة.

إن الضـغـوطـات السـيـاسـيـة التي تمارسـهـا الطبقة الوسطى على النظام الحاكم يمكن تلمّس آثـارهـا مـن خـلال مـا تـفـرضـه عـلـى الـطـبـقـة الحاكمة من تغييرات إما تضطر لوضعها في إطار قانوني او القبول بها مرغمة، ولكن لا تجرؤ على تقنينها درءاً لأي إثارة محتملة من جانب المؤسسة الدينية.

د. مي يماني: الانتخابات البلدية ناقصة وغير ديمقراطية

تحاول المملكة العربية السعودية عبر الانتخابات البلدية التي جرت في الرياض وضواحيها ثم في عسير والمنطقة الشرقية، والتي ستجري في الحجاز والجوف تبديل الصورة السلبية التي انطبعت لدى الدول الغربية وخصوصا في تقارير وزارة الخارجية الاميركية على كونها دولة غير ديمقراطية ولا تطبق فيها حقوق الإنسان.

وكان تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأميركية في ٢٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ قد اكد هذا الأمر، وشدد على أن (المواطنين (السعوديين) ليس لديهم الحق في تغيير حكومتهم)، على الرغم من ان الانتخابات البلدية السعودية انطلقت في شهر شباط (فبراير) نفسه وتستمر حتى نهاية نيسان (أبريل) المقبل. وفيما يلي بعض ما ورد في هذا التقرير ويليه مقابلة مع الأكاديمية السعودية البارزة الدكتورة مي يماني المقيمة في لندن تعليقا على أوضاع الديمقراطية والانتخابات البلدية السعودية.

يؤكد التقرير الاميركي أن القوات الامنية السعودية ما زالت تحتجز اشخاصاً يعارضون النظام من دون توجيه أي إتهمات ضدهم، كما ما زال رجال المطاوعة التابعون لوزارة الداخلية يتعدّون على المواطنين والاجانب ويوقفونهم بحجة تعرضهم للتوجه الاسلامي الوهابي المتشدد في وقت يُمنع فيه السعوديون من انشاء الاحزاب والتجمعات والتعبير عن آرائهم بحرية.

ويشير تقرير وزارة الخارجية الاميركية الى غياب نظام قضائي يعمل بحسب الشرائع الدولية ويأخذ في الاعتبار المساواة بين الرجل والمرأة في شؤون الحقوق المدنية. وكل ذلك بحجة الحذر من نشوء خلافات بين السلطة السياسية والسلطة الدينية.

ويذكر التقرير ان السلطة منعت اي تعبير شعبي عن الاختلاف مع مواقفها وقد اوقفت ١٢ شخصا لمشاركتهم في مظاهرة مناهضة للحكومة في ٦١ كانون الاول (ديسمبر) الماضي.

مشاركات سعوديات في الحوار الوطني الثالثكما يمنع رجال المطاوعة النساء من التجمع في الاماكن العامة حسب التقرير ذاته، ولا يسمح لهن بالمشاركة في اي مناسبة ثقافية أو اجتماعية إلا اذا رافقهن والدهن أو شقيقهن أو زوجهن او احد ابنائهن.

كما يوضح التقرير ان السلطة تمنع نشوء احزاب سياسية او اي مجموعات معارضة. وكانت القيادة السعودية قد انشأت في عام ٢٩٩١ مجلس شورى مؤلفاً من ١٢٠ عضوا معيناً ليشرف على مراجعة التشريعات الصادرة عن القيادة الملكية وتعديلها حيث يتوجب ذلك ويراجع مواقف وتصاريح الوزراء ويقدم النصائح الى الملك والامراء الحاكمين.

وتختلف الحكومة السعودية، حسب التقرير الاميركي، في تفسيرها لمعنى حقوق الانسان عما يتواجد في الشرائع الدولية وتفسر السعودية هذه الحقوق كما تراها هي في شرائع المذهب الاسلامي الحنبلي المتشدد الذي تعتنقه.

وعلى الرغم من ان مؤتمرات الحوار التي انعقدت في السعودية اشارت الى ضرورة توسيع دور المرأة في الحياة العامة، فان التقرير الاميركي يرى أن هذا الامر لم يطبق ميدانياً وفعليا وما زالت المرأة السعودية مهمشة سياسيا واجتماعيا وتعامل كفرد من الدرجة الثانية.

نشاطات في لندن

وكانت قد جرت ايضا نشاطات عدة في العاصمة البريطانية لندن لتقويم المرحلة الاولى من الانتخابات السعودية، تحاور فيها مسؤولون سعوديون مع خبراء بريطانيين وعرب ومع اكاديميات سعوديات بارزات في لندن بينهن الدكتورة مي يماني، التي تعمل كباحثة في (المعهد الملكي للشؤون الدولية).

ويذكر ان يماني كتبت كتباً ومقالات صحافية هامة حول هذا الموضوع وانتقدت فيها الوضع في السعودية.

وقد اكدت مصادر صحافية مطلعة ان وزير الداخلية السعودي الامير نايف اتخذ بنفسه قراراً بعدم السماح للإناث بالمشاركة في عملية التصويت البلدي التي جرت وتجري الآن. كما ذكرت هذه المصادر ان القانون رقم ٤٤٢ الذي استندت اليه الانتخابات البلدية الحالية وضع بشكل غامض وان الامراء السعوديين يوزعون الادوار فيما بينهم بين امراء متشددين وآخرين منفتحين وكل ذلك لإرضاء اميركا والدول الاخرى التي تضغط من اجل تطبيق الديمقراطية في البلد بشكل لا يغضب السلطات الدينية السعودية المتحالفة مع القيادة في المملكة.

الحوار مع يماني

وقد تحاورت (المشاهد السياسي) مع الدكتورة مي يماني، وهي خريجة جامعة اكسفورد ولها مؤلفات بارزة عن السعودية والمرأة السعودية وسألتها عن مواقفها حول هذه المواضيع.

وكانت يماني قد تساءلت خلال حواراتها مع المسؤولين السعوديين في لندن عن سبب استثناء الاناث من هذه الانتخابات على الرغم من مشاركتهن في انتخابات بلدية واشتراعية في بلدان مجاورة للسعودية كقطر وعُمان والكويت والبحرين،

وسألتها (المشاهد السياسي): كيف يمكن للسعودية ان تستفيد من اختبارات هذه الانتخابات التي جرت في الدول المجاورة، فقالت: (ان اختبار السعودية يختلف الى حد ما عن اختبار الدول الخليجية الصغيرة لأن السعودية لديها نظام معقد سياسيا وقبليا وتهيمن عليه خريطة سياسية متشعبة. ولكن هذا يجب ألا يعطي الحجة للتأخير في مشاركة النساء في العملية الانتخابية السعودية كناخبات ومرشحات). وأضافت قائلة: (ان هذه المسرحية الديمقراطية لن تساعد النظام والانتخابات البلدية الجزئية والتي أتت متأخرة وناقصة ليست كافية).

> **هناك امراء منفتحون ومتعلمون وبراغماتيون ويريدون التغيير والاصلاح، وهم من الصغار سناً ومكانة**

واعتبرت ان (الناس في السعودية واقعيون ويدركون وجود حاجة الى اصلاحات شاملة).

والسؤال الاهم برأيها هو: (هل سيتحقق الوعد بإجراء انتخابات في مجلس الشورى؟ وماذا ستكون طبيعة النظام المعمول به آنذاك؟)

مكافحة الإرهاب

ولدى سؤال يماني عما اذا كانت الديمقراطية عبر الانتخاب يمكن ان تساهم في مكافحة الارهاب، اجابت: (هذه الانتخابات البلدية السعودية لن تساهم في تخفيف حدة الارهاب لانها ليست جزءا من اصلاح شامل في الدستور. ان هذه الانتخابات تعني للشعب السعودي شيئا مختلفا عما تعنيه للسلطة السعودية).

واعتبرت يماني أن (السلطة السعودية تقوم بالاصلاح بسبب الضغوط الدولية والاقليمية)، وان (مشكلة تعزيز الشرعية موجودة في معظم الدول العربية والخليجية وبشكل واضح في السعودية).

اما بالنسبة إلى رؤية الشعب السعودي لهذه الانتخابات فقالت يماني: (يجب أن يشعر ابناء الشعب السعودي بان هذه الانتخابات مقترنة بحياتهم ومشاكلهم اليومية وتسعى الى حلها وبأنها تهدف الى تعزيز حقوقهم في التعبير والمشاركة السياسية. اما اذا لم تكن كذلك فقد تعطي مفعولا عكسيا وتزيد النقمة والاحتقان وسيصبح النظام مستهدفا الى درجة اكبر لكونه لم يحقق وعوده وأبقى الامور على حالها).



مي يماني: السعودية مجبرة على الدخول في نادي الإصلاحات

وحول دور الامير نايف بن عبد العزيز في قرار عدم السماح للإناث بالتصويت في الانتخابات البلدية قالت يماني: (الامير نايف قرر انه يجب عدم استخدام كلمة اصلاح وفضل استعمال كلمة تطوير. والامير نايف مقرب جدا من الحرس القديم في النظام السعودي ومن المؤسسة الدينية وبالتالي فلا عجب في كونه المعارض الرئيسي لمشاركة النساء في هذه الانتخابات، علما بأن الدراسات اشارت الى ان السعوديات تواقات للمشاركة في الانتخابات).

وأضافت: (وانا اعتبر انه من السخيف ان تشاهد النساء السعوديات في التلفزيون مثيلاتهن في الدول العربية والخليجية المجاورة وهن يصوتن فيما حرمن هن حق التصويت. وحان الوقت لتوقيف اعطاء الحجج غير المبررة لعدم السماح لهمن بالتصويت والعيش كغيرهن من النساء العرب).

ثم قالت: (في عهد العولمة والتلفزيون الفضائي المنتشر، المطلوب اعطاء النساء، والشعب عموما، التصويت الكامل. ان الانقسامات بين الامراء التقليديين والليبراليين في السعودية لا تتركز فقط حول تصويت النساء بل حول شؤون اخرى هامة اقتصادية وسياسية. فالتقليديون يعارضون تحديث واصلاح النظام السياسي والقضائي واعتماد الشفافية في شتى الامور).

الماضي والحاضر

واشارت يماني الى انه في عهد الملك عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية حدثت انتخابات في عام ١٩٢٥، وشكلت خطوة كان يجب تطويرها في العقود اللاحقة، والملك عبد العزيز وبعض اولاده يدركون اهمية مشاركة النساء في المجتمع والسياسة فيما يود بعضهم الآخر الاستمرار في منعهن من قيادة السيارات والمشاركة في الحياة العامة ويتذرعون بان هذه هي مواقف السلطات الدينية المتشددة.

واعتبرت يماني ان هذه ليست اكثر من حجة للاستفادة من الوقت وهي حجة فارغة لتجنب اعتماد الاصلاح الحقيقي. كما ان استخدام الاعذار حول تقنية الانتخابات والتدريب عليها برأيها ايضا حجة واهية. المشكلة حسب تصورها تكمن في معارضة الامراء المتشددين وحلفائهم رجال الدين المتشددين للديمقراطية والمسألة ليست في الاسلام.

ودعت يماني الى العودة لأيام الاسلام الاولى ومتابعة بطولات عائشة ام المؤمنين في قيادة المعارك الحربية ومعرفتها في القانون الاسلامي، وانجازات خديجة، زوجة النبي الاولى في حقل الاعمال والتجارة.

اما عن موقف المنظمات الاصولية الاسلامية كمنظمة (القاعدة) من الانتخابات وبين مشاركة المرأة في الحياة العامة فقالت يماني انه ليس في استطاعتها الدخول في تفكير هذه المنظمات ولكن: (الرسائل التي وجهتها (القاعدة) تلفزيونيا دعت الى مقاطعة الانتخابات في العراق ومهاجمة المحتلين في هذا البلد ولكنها لم تذكر معارضتها لأي انتخابات في المطلق. وقالت المنظمة في هذه الرسائل انها تعارض انتخابات ينظمها هراطقة او سلطات محتلة او حكام فاسدون).

الضغوط المحلية والأجنبية

وبالنسبة إلى الضغوط التي تأثرت بها السعودية ودفعتها الى تنظيم الانتخابات البلدية قالت يماني انها (ضغوط محلية واجنبية). واعتبرت ان الضغوط الاميركية أتت (لان الاميركيين يحتاجون الى شرعية احتلالهم للعراق فيبدون اكتراثا كبيرا للديمقراطية في المنطقة. كما يحتاج القادة الاميركيون الى تبييض صورة علاقتهم الوثيقة مع السعودية امام شعبهم الاميركي فيتذرعون بانهم يتعاملون مع دول تقوم بخطوات نحو الديمقراطية.

كما يدرك قادة السعودية ان الشعب السعودي تواق الى الحرية ولذلك فإنهم يقدمون له شبه اصلاحات فيما المطلوب هو اكثر. قادة السعودية برأيي هم في حالة توازن خوف من اميركا ومن الشعب السعودي في وقت واحد).

المنطقة الشرقية والحجاز

وعن النتائج المتوقعة في انتخابات المنطقة الشرقية والحجاز قالت يماني: (المنطقة الشرقية، واكثرية سكانها من الشيعة، متحمسة للانتخابات البلدية اكثر من غيرها وكانت نسبة التسجيل في اللوائح الانتخابية فيها مرتفعة بالمقارنة مع باقي المناطق. انها فرصة للشيعة السعوديين للدخول في النظام، وهم متأثرون بنجاح الشيعة في العراق ومعظمهم من مؤيدي المرجع الاعلى الشيعي آية الله السيستاني. اما بالنسبة إلى الحجاز، فلم الاحظ الحماس نفسه بين الحجازيين المثقفين، وعدد من الحجازيين المتعلمين المعارضين هم في السجون أو في اقامة جبرية في منازلهم. لقد تم اسكاتهم، ولن يحصل شيء طالما ان قادتهم مكبوتون). وذكرت في هذا المجال اسماء المعتقلين عبد الله الحامد ومتروك الفالح وعلي الدميني.

الأمراء المنفتحون والتيار الديمقراطي

وعن امكان انقاذ السعودية من وضعها الحالي عبر صعود امراء منفتحين الى السلطة في البلد خصوصا من الاجيال الجديدة قالت يماني: هناك امراء منفتحون ومتعلمون وبراغماتيون ويريدون التغيير والاصلاح، وهم عموما من الصغار سناً وبعضهم، وليس جميعهم، من آل فيصل. ولكن السؤال الاهم هو هل سيسمح لهم بالتوصل الى السلطة؟ يبدو انهم ناشطون في الخارج اكثر من الداخل فالداخل مغلق عليهم، ويقومون بعلاقات عامة للنظام غير ان الكبار والتقليديين ما زالوا هم اركان السلطة.

واشارت يماني الى وجود تيار ليبرالي ومنفتح في البلد عموما وانه اذا فتح مجال للديمقراطية الحقيقية فإن هذا التيار سيفوز في الانتخابات ولكن النظام الحالي لا يريد فتح هذا المجال، وبالتالي فهو يسجن الليبراليين المنفتحين.

اذا فتح مجال للديمقراطية الحقيقية فإن التيار الوطني سيفوز بالانتخابات ولكن النظام لا يريد ذلك

الشيعة

واكد مقال نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) الاميركية اخيرا ما قالته الدكتورة يماني عن كون اوضاع الشيعة في السعودية سيئة على شتى الاصعدة وأن مشاركتهم السياسية شبه معدومة، ولذلك فهم يحاولون الاقبال على الانتخابات البلدية سعياً للحصول على تمثيل بلدي ربما يتيح لهم طرح اوضاعهم ومعاناتهم وربما يجعل القيادة السعودية تبدأ باعتبارهم مواطنين كاملين، علما بأنهم لم يشاركوا في السلطة ولم يعين بينهم اي وزير واستثنوا من المناصب الحساسة في القوات المسلحة والقوات الامنية.

وهم حاليا مجموعة تعاني على صعيدين: فسياسيا لا شرعية لوجودهم كمجموعة ودينياً يتعرضون لهجمات تشنها الاوساط السنية الوهابية المتشددة ويتمنون ان تصدر السعودية قرارا باعتبار الاسلام الشيعي مقبولا في الاسلام السعودي.

مجلة المشاهد السياسي – لندن – ٢١/٠٣/٢٠٠٥م

نقطة نظام في قضية وطن

مذبحة الكلمة أم القضاء

قضية الدكتور والكاتب حمزة المزيني مع الدكتور عبد الله صالح البراك التي تفجّرت الشهر الفائت عقب صدور حكم قضائي بالجلد والسجن على الاستاذ المزيني تطرح مرة أخرى مصير حرية الكلمة والحدود المرسومة لها والقيود المفروضة عليها، وجهة الاختصاص المسؤولة عن التعامل معها. إن ما يظهر من تجربة السعودية في مجال حرية التعبير أن ثمة جنوحاً رسمياً وشبه رسمي من أجل خنق نطاق الكلمة عن طريق اخضاعها تحت سلطة السياسة والدين. ولذلك فإن أصحاب الكلمة يتطلعون الى حرية الكلمة وتوفير الضمانات الكفيلة بصيانتها وليس الافتراض الابتدائي بوجود كلمة منحرفة يلزم محاصرتها وإنزال أقصى العقوبات بأصحابها.

سنحاول هنا مقاربة قضية المزيني ـ البراك من زاوية التشابك القضائي من أجل الوقوف على الحدود الفاصلة بين ما هو حرية وما هو قيد، ومن المسؤول عن رسم تلك الحدود. كما سنسّلط الضوء على المقالات مورد الاشكالية والتي أسست للحكم القضائي.

جدلية القضاء الشرعي والقضاء المدني

من الناحية المبدئية والقانونية، فإن حرية التعبير وباقي الحريات الفردية والعامة تندرج في المجال المدني والاهلي، وبالتالي فإن التعامل معها يجب أن يكون من سنخها كيما يتطابق الفعل والموقف منه. ولكون الحريات تلك جزءا من العملية الدولتية الشاملة فإن دورة الحريات تندرج في سياق الفعل الدولتي بدرجة أساسية بما يجعل تدخّل جهات أخرى أو مضاهية لسلطة الدولة عملاً ناشزاً لا تستقيم معه سيرورة الدولة. للتمثيل على ذلك يمكن القول بأن إقحام الشرع في شؤون الحياة المدنية يحيله الى كتلة من الاحكام ذات الطابع الزجري التي لا تسمح بمجرد مزاولة أدنى الحرية المتاحة لصاحب الرأي والقلم، في قضايا هي واقعة في الفضاء الدولتي وإن إقحام الشرع يعد ابتذالاً له واستغلالاً سيئاً لروح الاسلام وقيمه السمحه التي لا يجب إخضاعها للتفسيرات الخاصة ذات الاغراض السياسية هذا أولاً.

وثانياً، لقد كشفت قضية المزيني عن خلل عميق في السياسة الاعلامية للدولة، حين رهنتها للقضاء الرسمي بعد افتضاح فساده، فضلاً عن افتراض أن هذه القضية تندرج في مجال اختصاص الشرع ليقول كلمة الفصل فيها، بصرف النظر عن التطابق وعدمه مع المواصفات الشرعية بحسب وجهة النظر الرسمية والدينية السلفية. إن تطبيق المعايير الشرعية بالمفهوم الرسمي والسلفي على قضية المزيني يجعل النتيجة محسومة ابتداءً، والسبب في ذلك أن الطريقة التي يجري التعامل فيها مع هذه القضية لا تسمح بالتوسل بمعايير أخرى سواء كانت شرعية مختلفة ام مدنية. يعين على ذلك الحكم الغاشم نظام وزارة الاعلام الذي يشتمل على مواد تشكل، بالقطع، أرضية صالحة لتنفيذ أقصى العقوبات بحق الكتّاب والصحافيين. ففي هذا النظام ما يلزم الكتاب والصحافيين بالامتثال للشريعة الاسلامية بحسب التفسير الرسمي، وما يلزمهم بمحاربة الايديولوجيات الاخرى التي لا تتوافق مع الشريعة بحسب التفسير الرسمي، مما يقلل من أهمية حرية التعبير ويجعلها مرهونة دائماً بالسلطة في شكليها السياسي والديني.

> **الحريات الفردية جزء من العملية الدولتية الشاملة وتدخّل جهات أخرى يعد عملاً ناشزاً لا تستقيم معه سيرورة الدولة**

من المؤسف أن ينبري من داخل المجتمع من يطالب بفرض رقابة على الكلمة وحرية التعبير، بدعوى الانتصار لشريعة الاسلام ومحاربة الالحاد، لينفلق الوطن الى جبهتين: أهل هدى وأهل ضلال. لقد أعاد البعض انتاج الدعوة السابقة التي أطلقها قبل سنوات بعض الناشطين من رجال الدين السلفيين في مراقبة الصحافة جنباً الى جنب وزارة الداخلية ووزارة الاعلام وأجهزة المؤسسة الدينية. وقد قرأت مقطعاً في موقع الساحات يبعث على الغرابة والسخرية، حيث يقدّم أحدهم دعوة لـ (التعاون ضد أخطاء كتاب الصحافة) ويبدأ مرحلته الاولى بـ (جمع الاخطاء). ويفسّر دعوته هذه بما نصه:(لدى الكثير منا ما ينتقده على الكثير من كتاب الصحافة والإعلام بوجه عام، ولا شك أن التعاون مبدأ معروف بين المسلمين، وقد عزم أحد طلاب العلم وهو الشيخ عبد العزيز الريس حفظه الله على أن يولي جانب الرد على هذا النوع من الناس اهتماما كبيرا في الفترة الحالية ، فمن كان لديه شيء ينتقده على بعض المقالات التي تم نشرها فليفدنا، ولا يفوتني التأكيد على أن الشيخ عبد العزيز الريس قد رد على بعض المخالفين ردودا قوية وطيبة وقد نفع الله بها، مثل: الرد على: تركي الحمد ، منصور النقيدان ، الرافضة ، الليبراليين، وغيرهم).

من المؤلم حقاً أن يظهر في عصر الانفتاح الاعلامي والعولمة الاتصالية من يحمل دعوة يائسة بائسة كهذه، أو أن يخشى الكلمة التي باتت نافذة الى كل بيت عبر الشاشة الصغيرة (الانترنت والتلفزيون)، وأن يغفل صاحب الدعوة قيمة الوسيلة التي أرسل عبرها دعوته، ثم يطالب باستعمال ذات الوسيلة من أجل رصد ما يصفه بأخطاء الصحافة وصولاً الى فرض طوق صارم على الكلمة ومعاقبة أصحابها.

في ضوء ما سبق نحاول فيما يلي استعراض تطوّر قضية الدكتور حمزة المزيني والدكتور عبد الله البراك من خلال المقالات المنشورة في الصحافة المحلية وتحديداً في صحيفتي (الوطن) و(المدينة).

القضية: جامعة الملك سعود نموذجاً

بدأت القضية بمقالة نشرته جريدة (الوطن) في الثالث والعشرين من مايو في العام الماضي للدكتور والكاتب علي سعد الموسى بعنوان (التنوير: جامعة الملك سعود أنموذجاً)، حيث يعتقد الكاتب بأن الجامعة

فقدت دورها التنويري ولم تعد (منارة فكر وطنية كان يفترض أن تقود حركة التنوير وأن تكون المبادر الى تحديد شكل ووجهة هذه الحركة الاجتماعية). ويرى الدكتور الموسى بأن الجامعة تخلت عن منهجها التنويري واستبدلته بنهج مختلف (رضخ أخيرا لسلطة العوام). وقد لفتت انتباهه لوحة إعلانات داخل الجامعة والتي عكست التحوّل المنهجي في حركة الجامعة (في جامعة الملك سعود تبدلت المواقع فصار أستاذ (الصحة) مبرمجاً لغوياً والفيزيائي داعية إصلاح وأستاذ الزراعة خطيبا وإعلاميا لامعا..). ويعتقد الموسى بأن هذا التبدّل هو (نتاج تلقائي لخطأ تربوي فادح حين قسمنا الجامعات إلى قسمين: أسبغنا على قسم لقب (الإسلامي) وجردنا الأخرى من اللقب رغم أن منهجها لم يتعارض مع الثوابت في شيء). وتحت تأثير ضغط الحراك الاجتماعي، وجد الكثير أن لقب (الأستاذ الجامعي) مهما كانت ندرة ومهنية التخصص, لا يجلب شيئا من (الشعبوية) التي تضمن الانتشار استثماراً لما فات من العمر في الجد والتحصيل ليجد هذا الأستاذ (العلمي) النادر نفسه محصورا في قاعة دراسية محدودة أو في مختبر تفوح منه رائحة المحاليل والتحاليل فخرج عن النص نحو رائحة (العود) والمجالس المكتظة. هنا, مرة أخرى على لوحة الإعلانات, جراح سعودي يركب الموجة في محاضرة عن (الطب الشعبي البديل) وهو الذي أفنى عمره في دراسة (صدر الإنسان) وجراحته ثم عاد ليدرك بكل بساطة أن (النفاذ) الحقيقي إلى هذا الصدر لا يكون بالمشرط تحت تأثير المخدر. والعامل الآخر, بحسب الموسى, هو رغبة تيار في إسكات تيار آخر, بما يتم عن تحوّل او ربما خضوع أيديولوجي حيث انسحاب الرعيل الاول الذي كان يمارس مهنة التدريس وفق رؤية أكاديمية محضة، وإذا بجيل جديد من الاساتذة يحملون الى جنب الرسالة الاكاديمية رسالة أخرى أيديولوجية بمزايا وأزياء خاصة. فقد عاد المبتعثون من الخارج أشد التصاقاً بأصولهم الثقافية، وعاشوا عزلة إغترابية في أماكن ابتعاثهم، ليعودوا مؤهلين بإمتياز لركب الواحديين القدامى، ولكن هذه المرة في مواقع أخرى لم يتسن لحراس العقيدة في الداخل الوصول اليها او اختراقها.

تعقيب المزيني

وفي ٢٦ من يونيو من العام الماضي عقّب الدكتور حمزة بن قبلان المزيني في مقال حمل عنوان (انحسر التنوير مثلما اختفت البسمة من عسير)، وكان عبارة عن رجع الصدى لمقالة الموسى، حيث احتسب المزيني المقالة أشبه ما تكون بمثار أشجان وبعثاً لما توارى من ذكريات له داخل الحرم الجامعي، وتحديداً جامعة الملك سعود.

وتنطلق مقالة المزيني من فكرة النشأة التنويرية لجامعة الملك سعود، والتي جاءت أول مرة لتكسر حاجز الصوت التقليدي، ثم لتؤسس لسياق ثقافي محلي مختلف، في مقابل سياق ثقافي يتسم بالمحافظة الدينية والاجتماعية الشديدة. وبحسب المزيني فإن الانفتاح الثقافي الذي دشّنت أساساته جامعة الملك سعود لم يكن منفلتاً من الحدود الشرعية ولكن في الوقت ذاته لم يكن خروجاً على النمط الاجتماعي والثقافي التقليدي السائد. وقد أورد المزيني مثالاً على التجاذب بين نمطين ثقافيين داخل المجتمع عاشته جامعة الملك سعود، وكان عليها لانجاح توجهها التحديثي الصمود أمام تيار الثقافة التقليدية السلفية المتزمتة، وذكر المزيني تخصص الآثار مثالاً على تلك المواجهة، وهو تخصص ممقوت لدى المؤسسة التقليدية لأسباب عقدية خاصة.

كما أورد المزيني من الذاكرة بعضاً من النشاطات الثقافية والفكرية والادبية التي كانت تتم تحت رعاية واشراف جامعة الملك سعود، كعقد أمسيات لشعراء من داخل المملكة وخارجها، وتنظيم المحاضرات العلمية والثقافية العامة بحضور عدد من العلماء والمثقفين من الداخل والخارج، الى جانب النشاطات الاكاديمية المتنوعة والتي ساهمت في إعداد أجيال مؤهلة بدرجة كافية للاضطلاع بمهام علمية وتخصصية مختلفة ومعقدة.

كشفت قضية المزيني عن خلل عميق في السياسة الاعلامية للدولة، حين رهنتها للقضاء الرسمي بعد افتضاح فساده

يعتقد المزيني، في سياق تأكيده على ما ورد في مقالة الموسى، أن الاختراق السلفي او الصحوى للحقل الاكاديمي كان عاملاً رئيسياً في انحسار الدور التنويري لجامعة الملك سعود. ويعلّق المزيني على هذا التحوّل بما نصه:

لقد كان تخلي جامعة الملك سعود عن دورها التنويري حصيلة لازمة للجو الفكري والاجتماعي الذي فرض نفسه بتأثير الحركات الإسلامية السياسية التي هربت من بلدانها ووجدت ملجأ لها في المملكة في



حمزة المزيني

الستينيات والسبعينيات من القرن الميلادي العشرين، وهي التي أخذت تنفذ مخططاتها في المملكة لما أتيح لها من فرص التمكين في مجال التعليم العام والتعليم الجامعي خاصة. ومما زاد في أثرها تلاقيها مع التيار الديني المحافظ مما أنتج مزيجا استطاع في نهاية الأمر أن يكتسح تلك الموجة التنويرية المتفتحة.

لقد بدأت مرحلة انحسار التنوير بالتزامن مع إدخال بعض المواد الدراسية الإلزامية لطلاب الجامعة. ومن أهمها ما يسمى بـ (الثقافة الإسلامية) التي تستحوذ الآن على ثماني ساعات دراسية. والناظر في مسميات هذه المواد الأربع يجد أنها، فعلا، مأخوذة بشكل مباشر من برامج الحركات الإسلامية السياسية ومخططاتها، ومنها مخططات الإخوان المسلمين، وهي: (مدخل إلى الثقافة الإسلامية)، (النظام السياسي في الإسلام)، (النظام الاقتصادي في الإسلام)، (الإسلام وبناء المجتمع).

أما محتوى هذه المواد فغائم جدا: ذلك أن هناك خطوطاً عامة يلتزم بها مدرسو هذه المواد أحيانا، وهي كما قلت مأخوذة من برامج الإخوان المسلمين أساساً، وكان أكثر من يدرِّسها من المتعاقدين ينتمي إلى التيارات الحركية. لكن ازدياد عدد الطلاب في السنوات الأخيرة اضطر قسم الثقافة الإسلامية إلى الاستعانة ببعض المدرسين المتعاونين من خارج الجامعة. وينتمي كثير من هؤلاء إلى التيار التقليدي المتشدد. لذلك نجد بعض هؤلاء لا يدرِّس ما يدرسه المنتمون إلى التيار الحركي بل يدرسون موضوعات تنبع من الاختيارات الدينية المحلية المتشددة، ومن أشهرها موضوعان: الحجاب، والموقف المعادي لبعض الطوائف الأخرى.

ومن أعجب المظاهر التي سادت أن بعض

أعضاء هيئة التدريس المتميزين في تخصصاتهم العلمية كالفيزياء والعلوم الأخرى صاروا يتعاونون مع قسم الثقافة الإسلامية، لا لتوعية الطلاب بأهمية تخصصاتهم لنهضة البلاد، بل ليدرسوهم برامج الحركات الإسلامية السياسية التي تسعى إلى تغيير الأوضاع في البدان الإسلامية ومنها المملكة.

أما النشاط الثقافي فقد انحسر إلى أبعد الحدود: ومن أهم أسبابه استحواذ بعض (الصحويين) المؤدلجين من أعضاء التدريس في كلية التربية خاصة على إدارة النشاطات الطلابية وتوجيهها. ونتج عن هذا أنه قلما يسمح بمحاضرة ثقافية أو فكرية. إذ اقتصرت النشاطات الثقافية بشكل يكاد يكون كاملا في السنين الأخيرة على بعض المحاضرات الدينية. ومن أهم الشخصيات التي حاضرت في الجامعة آنذاك الغنوشي وحسن الترابي وغيرهما. وتلبست الأيديولوجية النشاطات المسرحية والمسابقات الشعرية والأدبية الأخرى كالخطابة وغيرها.

ولا أدل على ذلك مما أشار إليه الزميل الدكتور عبد الله الفوزان في سلسلة من المقالات عن النشاط الثقافي الذي صاحب معرض الكتاب الذي أقامته الجامعة قبل سنتين. إذ لم تشرك الجامعة أحداً من أعضاء التدريس فيها في أي نوع من ذلك النشاط. وربما كان ذلك اعترافاً أخيرا منها بانتهاء دورها التنويري، أو أنها صارت لا تعرف ما (التنوير)، أو أنها لا تعرف أعضاء التدريس فيها، وكثير منهم له من النشاط الفكري والثقافي والاجتماعي ما يؤهله للمشاركة في ذلك النشاط. أو ربما أنها صارت الآن مشاركا فاعلا في وأد التنوير، وكان ما فعلته إثباتا لـ (حسن نيتها وتصميمها على ذلك).

ومن أهم العوامل التي عجلت بوأد التنوير في الجامعة تعرضها وتعرض أعضاء التدريس فيها إلى فيض من الاتهامات الباطلة التي كانت تشنع على أعضاء التدريس فيها وتصفهم بالعلمانية والليبرالية أو بما هو أسوأ. بل لقد تجاوز الأمر إلى قذف طالبات الجامعة وعضوات التدريس في أعراضهن من على بعض منابر الجمعة.

ومن شواهد هذا التغيير أن تدريس طالبات الدراسات العليا صار عن طريق الشبكة التلفزيونية وهو ما دعا كثيرا من أعضاء التدريس إلى الاعتذار عن تدريسهن؛ ذلك أن هذه الطريقة توحي بأن عضو هيئة التدريس مجنون يكلم أشباحا في غرفة صغيرة مغلقة، وعيون الرقباء تترصده لتحصي عليه كلماته.

نعم لقد تخلت جامعة الملك سعود عن دورها التنويري الذي عرفت به لفترة طويلة. لقد تحولت إلى بيئة طاردة للفكر والثقافة والنشاطات الترويحية).

لقد أثار الموضوع حفيظة التيار السلفي الصحوي الذي انبرى للرد على ما كتبه المزيني، وكان من أبرز ما نشر مقال للدكتور عبد الله صالح البراك بعنوان (د. عبد الله البراك مدافعاً عن جامعة الملك سعود) نشرته جريدة المدينة في عددها ١٥٠٩٤ الصادر بتاريخ ١٤٢٥/٧/٤هـ.

وقد اتسمت المقالة - الرد بلغة دفاعية تبريرية، مبرئاً جامعة الملك سعود مما يقال عنها حالياً بل زاد على ذلك بأن عدّ ما هي عليه الآن عودة حميدة للجذور وتمسكاً بالمبادىء الدينية وإخلاصاً، والمقالة في مجملها ردود ونفي لكل ما ذكره المزيني. على سبيل المثال، علّق البراك على ما وصفه بالحكم الجائر للمزيني (أن الجامعة أصبحت طاردة للفكر والثقافة والنشاطات)، ورد قائلاً:(وأنا أقول تفاءل بالخير وقل: أصبحت جالبة لكل منصف ومخلص ومجتهد لدينه ووطنه).

وقد رد المزيني في جريدة الوطن على البراك في مقالة (مفاهيم الدكتور البراك المغلوطة) بتاريخ ١٧ رجب ١٤٢٥هـ. وقد اعتبر المزيني تعقيب البراك على مقالته (نموذجا لفكر (الصحوة) المتطرف الذي ازدهر في فترة صرنا نشكو نتائجها الآن، ونجني مرّ ثمارها. فهو يتصف بنزعة حادة لإقصاء الآخرين، وادعاء الوصاية الدينية عليهم، وإشاعة الخصام والتنابذ. كما يشهد بأن الدكتور البراك لم يقرأ المقال الذي كان يعقب عليه قراءة صحيحة ولم يفهمه حق الفهم، وأنه بحاجة إلى من يصحح له مشكلاته المفاهيمية التي كشف عنها (مقاله) هذا). ويعتقد المزيني بأن البراك أراد من مقالته محاكمة إجمالية لكافة كتابات المزيني، وبالتالي لم يجد ما يعينه على الكشف عن نقاط التقاء مع المزيني في مقالته التي عقّب البراك عليها.

ردّ المزيني على البراك في تعقيبه التهكمي على استعمال المزيني لمصطلح (التنوير) حيث حصر الفعل التنويري في (مشاهدة افلام وتدريس الطالبات مباشرة) ليقدح في وعي المزيني لمفهوم التنوير ولسلوكه أيضاً، فيما كان استعمال الامثلة خارج سياقها وعلى الضد مما قصده المزيني في سياق قراءة مرحلة ذات ميزات مختلفة، في مقابل تبدّلات سلوكية ومنهجية جرت داخل الجامعة يعبّر عنها دخول طاقم تدريسي تقليدي من الخارج والداخل الى صالات المحاضرات يحاضرون في موضوعات دينية متشددة مثل الحجاب.

وحق للمزيني أن يعيب على البراك اسباغه على تعقيبه طابعاً شخصياً يقترب كثيراً من النيل والتعريض بالشخص أكثر مما يرتقي الى مستوى التعاطي مع الافكار بعقلية مجردة، كيف وأن البراك يكاد يحرِّض في تعقيبه على المزيني كونه يسخر من حرّاس الفضيلة وأنه يخض فيما لا يحس، وأنه يتحدث في كل شي.

إن المقطع الملتهب في مقالة المزيني وهو ما يحسب عليه قوله مايلي:

إن مضمون ما كتبه الدكتور البراك شاهد واضح على ما كنت قد اتهمت الجامعة به من انحسار التنوير فيها؛ ذلك أن واحدا من منسوبيها يأتي الآن بهذه الأغاليط المفاهيمية التي تمثل دليلا آخر على أن مستوى بعض منسوبيها صار لا يرقى إلى المستوى الذي يصلح أن يكون قدوة للطلاب من حيث النضج المعرفي. أضف إلى هذا أن هذا (المقال!) ببنيته المتهالكة وجمله الركيكة وبعض تعبيراته الخاطئة ومظاهر العجز عن التعبير فيه شاهد على المستوى اللغوي غير المقبول من أستاذ ينتمي إلى جامعة كانت منارا للفكر النير واللغة المشرقة. وأخيرا فإن صورة الدكتور البراك المرفقة بـ (مقاله) شاهد دقيق آخر على مدى التغير الذي حدث لجامعة الملك سعود في السنوات الأخيرة وكان من أسباب انحسار التنوير فيها. ذلك أن لأعضاء هيئة التدريس فيها سمتا ومظهرا معروفين لا تمثلهما صورته تلك.

وقد أثار هذا المقطع حفيظة البعض كون المزيني تجاوز حد النقد العلمي الى المعاملة بالمثل، حيث هبط الى مستوى من الاسفاف والنيل من شخص البراك، فقد جاء في مقالة للدكتور سليمان العيد في مقالة في جريدة المدينة بعنوان (وهل أخطأ الدكتور البراك بثنائه على جامعة الملك سعود؟):(ولفت نظري ذلك الهجوم الشنيع في المقال الذي ابتدأ بالتهمة بالتطرف وانتهى بالسخرية من الصورة)، وبذلك فإن (الدكتور حمزة المزيني انتقد الدكتور البراك في أمور هو نفسه وقع فيها).

كنا نأمل لو أن الدكتور المزيني لم يهبط الى حيث هبطت لغة البراك في تعقيبه الأول، وإن النيل الشخصي كان مدخلاً وذريعة لتصفية حسابات قديمة مع الدكتور المزيني الذي أتقن بإحسان نقد المناهج التربوية الرسمية التي ساهمت في التشجيع على العنف والتطرف.. ويبقى أن القضية تؤسس لسابقة خطيرة في تاريخ حرية التعبير، ولكنها في الوقت نفسه ستفتح باب الجدل على مصراعية من أجل حسم قضية خلافية حول الكلمة والاوصياء عليها.

عملية الرس:

مواجهة لم تحسم ومرحلة لم تبدأ

في الرس، المدينة الكبرى الثالثة بعد بريدة وعنيزة في منطقة القصيم حيث يتموقع التيار الديني المتشدد، دخلت على حين غرّة قوات الامن السعودية مواجهة شرسة في الثالث من أبريل ضد المجموعات المسلّحة وسط تضارب في التقارير الصادرة عن أجهزة الامن بشأن نتائج المواجهات. ففي اليوم الثاني من العملية تحدثت أجهزة وزارة الداخلية بأنها قد حسمت بمقتل أغلب أفراد المجموعة بعد حصار ضرب حول المكان الذي يتحصّن فيه افراد التنظيم الجهادي التابع لتنظيم القاعدة، وقيل حينذاك بأن ثمانية من قادة التنظيم قد لقوا مصرعهم فيما جرح نحو ٤٠ من رجال الامن، فيما كان الحصار مضروباً حول ٤ الى ٥ من عناصر التنظيم، واذا بالمواجهات تستعر مجدداً بأقوى مما كانت عليه في اليوم السابق. قيل حينذاك أيضاً بأن عناصر من التنظيم جاءت من مواقع أخرى للالتحاق بالمجموعة لغرض فك الحصار المضروب حول رفاقهم، فيما ذكرت بعض الانباء بأن المحاصرين هم قياديون بارزون في التنظيم الأمر الذي تطلب استنفاراً تنظيمياً ولوجستياً عاجلاً.

الا أن التقارير اللاحقة أكّدت أيضاً بأن إمدادات أمنية كبيرة من مختلف القطاعات الامنية السعودية وصلت على نحو عاجل من أجل دعم قوات الامن التي أنهكتها كثافة النيران المضادة بما أحدث إرباكاً شديداً وسط قوات الامن، اضطرت قوات الامن على إثره الى استعمال أسلحة متوسطة مثل قاذفات الـ (آر بي جي) ضد مواقع الجماعات المسلّحة. وبالرغم من التقليل من عدد أفراد الجماعة المسلّحة الا أن استمرار المواجهات أكّدت أمرين هامين: الكفاءة القتالية المتقدمة لدى عناصر المجموعات المسلّحة وثانياً استبسالها في خوض أشرس المعارك ضد قوات الامن، أضف الى ذلك الغموض الذي كان يلف الحجم الحقيقي للجماعات المسلّحة التابعة لتنظيم القاعدة.. فبعد كل عملية مواجهة يطرح السؤال حول حسم المعارك وتصفية جيوب القاعدة في السعودية، ولكن تأتي المواجهات اللاحقة لتؤكد عملياً عكس ذلك تماماً.

لقد كشفت مواجهات الرس عن أن منطقة القصيم باتت حاضنة طبيعية للجماعات المسلّحة حيث يتحصّن أفرادها داخل الاحياء السكنية ويعيشون بين الاهالي الذين لم يعد يفصلهم عن أفراد التنظيم سوى الترتيبات السرّية التي يعدّها افراد التنظيم من أجل التخطيط لعمليات خارج الاحياء او الاختباء فيها للاعداد والامداد.

إن الضربات التي تلقاها التنظيم الجهادي في المناطق الاخرى دفعت قيادة التنظيم للانتقال الى المركز، الى القصيم حيث الخزّان البشري واللوجستي الرئيسي الذي يستعين به التنظيم في تنفيذ عملياته. لم تكن مواجهة الرس عملية منفصلة كما أشاعت تقارير اجهزة الأمن، بل كانت حرب شوارع وإن على نطاق محدود، فالمنزل الذي قيل أنه كان حصناً لأفراد من تنظيم القاعدة قد انشق عن منازل أخرى كان فيها أعضاء من التنظيم يتحصنون فيها لمواجهة الاقتحامات المباغتة من قبل قوات الامن.. فعملية المداهمة التي جرت في صبيحة الثالث من ابريل أيقظت خلايا التنظيم في المواقع الأخرى كي تقوم بمهمة فرض حصار مضاد على قوات الأمن الأمر الذي أوقع اصابات بالغة فيها، وتبعاً له تراجعت قوات الامن عن قرار الاقتحام، بانتظار وصول فرق مساندة من طوارىء الرياض والمدينة المنورة وفرق من القوات الخاصة مما يؤكد بأن عملية المداهمة لم تكن بالسهولة التي صوّرتها تقارير وزارة الداخلية في بدء المواجهات.

من جهة ثانية، أوحت تصريحات وزارة الداخلية بأن ثمة نهاية وشيكة للحرب على الارهاب داخل المملكة، (والتي أودت بحياة ما ما يربو عن مائتي قتيل بينهم ٩٢ مشبوهاً وتسعين مدنياً وأربعين من عناصر الأمن)، عن طريق تصفية قادة التنظيم وبخاصة زعيم القاعدة صالح العوفي وعدد من القيادات المركزية في التنظيم، ولكن تلك التصريحات تخففت تدريجياً واستبدلت بأخرى تفيد باحتمالية استمرار المواجهات المسلحة. لاشك أن المواجهة العسكرية في مدينة الرس كانت الأشرس في تاريخ المواجهات بين قوات الأمن والجماعات المسلّحة، وتأتي بعد فترة هدوء حذرة مشفوعة بتطمينات رسمية.. ولاشك أن ضراوة العمليات تلمح الى إصرار تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية على مواصلة عملياته داخل السعودية، وأن ما كشفت عنه المواجهات يؤكد بأن ثمة استعداداً تسليحياً لدى التنظيم الجهادي التابع لشبكة القاعدة.

لقد ظهرت في غضون الاكتشافات عن الاسلحة والذخيرة في مواقع يأوي اليها أفراد التنظيم ما يستحق التأمل. فمن بين ما تم العثور عليه في إحدى المساكن شيك بمبلغ عشرين مليون ريال، أثار معه علامات استفهام عديدة، حول هوية جهة الاصدار والشخص الذي قام بالتوقيع عليه من خلال حساب بأحد المصارف، ولحساب من تم تجييره.. أسئلة عديدة تتعلق بمصادر تمويل التنظيم في الداخل والمصرف الذي يتم التعامل معه والغطاء الذي جرى استعماله لتمرير مثل تلك المبالغ الطائلة. لقد حاولت أجهزة وزارة الداخلية نفي الخبر خشية تسرّب معلومات اخرى خلال سير التحقيق، ولكن يبقى سؤال الشيك قائماً، وقد يطيح برؤوس كبار!

وبصرف النظر عن نتائج مواجهات الرس، وعدد القتلى في صفوف الطرفين، فإن ما لم يمكن إغفاله بأن ليس هناك جهة أمنية أو حكومية قادرة على التنبؤ بمصير التنظيم الجهادي والمدى الزمني الذي ستستغرقه المواجهات المسلّحة من أجل

عنف

وضع حد للعنف المسلّح.

وفيما تحاول الحكومة عبر أجهزة وزارة الداخلية إحداث شرخ داخل بنية التيار الديني السلفي لجهة احتواء التطرف، ودعم تيار يدين بالولاء والطاعة للعائلة المالكة، ويتبنى مواقف تتسم بالتسامح إزاء الحكومة بدرجة أساسية وإن ظل محتفظاً بمواقفه المتشددة تجاه المجتمع - غير السلفي، وحتى تجاه الثقافات والمجتمعات الاخرى غير الاسلامية، فإن نزعات التشدد مازالت تتنامى وتكتسب زخماً من خلال الطرح الاحادي الذي يحظى بتشجيع الحكومة فيما يتم تغييب الطروحات الاخرى حتى على المستوى المحلي، فضلاً عن استبدال النظرة القاتمه والاقتلاعية تجاه الثقافات الانسانية العالمية.

من الاسماء البارزة التي ظهرت خلال عملية الرس الشيخ حمد بن عبد الله بن إبراهيم الحميدي الذي يعتبر أحد منظري الجماعة المسلحة، والذي يحمل أفكاراً متشددة من قبيل حرمة الالتحاق بالوظائف المدنية والعسكرية وكذا التحاق الابناء بالتعليم العام، وقد أوقف أول مرة في مكة المكرمة عام ١٤٢٣هـ بتهمة نشر أفكار مناهضة للدولة وأخلي سبيله بعد توقيعه على تعهد بعدم العودة لنشر مثل تلك الافكار، ولكن تبيّن لاحقاً أن الرجل ظل متمسكاً بأفكاره، وهو عضو في اللجنة الشرعية التابعة للتنظيم الجهادي في الجزيرة العربية، فكان يسبغ مشروعية على أعمال الجماعات المسلحة، وله فتاوى تؤيد العمل المسلح ضد أجهزة الدولة وتحديداً الجهاز الأمني، الذي دخل في مواجهة مباشرة معه قبل أن يتم القاء القبض عليه. وقد لعب الحميدي دوراً كبيراً في إقناع مجموعة من الشباب من خلال شبكة الانترنت للانضمام لصفوف التنظيم. ويحتل الحميدي مكانة بارزة في التنظيم حيث يأتي في مرتبة قريبة إن لم تكن موازية للمشايخ الثلاثة الفهد والخالدي والخضير الذين تم القاء القبض عليهم في وقت سابق وتقديمهم في برنامج تلفزيوني بإدارة الشيخ عايض القرني. وقيل وقتها بأن الاعترافات التي أدلى بها المشايخ الثلاثة ستكون نهاية البداية للتنظيم، الا أن ما تكشّف لاحقاً عن وجود مشايخ آخرين يزوّدون التنظيم بجرعات الشرعية أطاحت بكل التوقعات المتفائلة وأن هناك مشايخ عديدين يدعمون التنظيم في الخفاء، فيما يكتفي البعض منهم بالدعم المعنوي أو المادي المحدود دفعاً لأية إشكاليات قد تهدد مراكزهم ومصادر عيشهم.


عملية الرس: هل كانت نجاحاً حكومياً؟

الحميدي الذي يصفه موقع (منبر التوحيد والجهاد) على شبكة الانترنت بأنه واحد من كبار المنظرين صنّف بحثاً بعنوان (حين لا تسمح للجهاد منادياً) يتضمن دعوة بالتعبئة في صفوف المسلمين لمناصرة المجاهدين ضد أهل الكفر والبدع والضلال. وله بحث آخر بعنوان (أقوال أهل الاسلام في الحكم على الرافضة) والذي سرد فيه أقوال علماء المذهب السلفي وغيرهم في الشيعة والتي تصمهم بالكفر، بما فيها من دعوة ضمنية بالقتل. وكان الحميدي قد وجّه بياناً للمطلوبين للجهات الأمنية يحثهم فيها على المقاومة والدفاع عن النفس، بل وطالب المجتمع بمناصرتهم وايوائهم باعتبار أن ذلك (من أوجب الواجبات وأعظم القربات) فيما وصف قتال رجال المباحث بـ (دفع الصائل). إن قراءة متأنية في أبحاث الحميدي وبياناته تفيد بأنها تطوير لخطاب التيار السلفي المتشدد في السعودية الذي ظهر في بداية التسعينيات، وإن ما يميز خطاب الحميدي هو في الاسقاطات التي قام بها لدعم موقف التنظيم الجهادي الذي ينتمي اليه.

تجدر الاشارة هنا الى أن الفعالية الجهادية أضافت الى رموز التنظيم صفة دينية كما هو شأن زعيم تنظيم القاعدة الذي لم يلتحق بالمدارس الدينية ولكنه تحوّل الى رمز ديني بفعل دوره الجهادي بما يكسبه سلطة الافتاء ومنح المشروعية. هذا لا ينفي كون التنظيم الجهادي بمسيس الحاجة الى دعم الرموز الدينيين الكبار، والذين يملكون بصفة رسمية وشعبية سلطة إصدار الفتاوى المؤيدة أو المعارضة، فهم مهما يكن حائزون على سلطة روحية متميزة وسط جمهور الاتباع. صحيح، في الوقت نفسه، القول بأن تصدعاً كبيراً حصل في بنية المجتمع الديني السلفي والذي انشق عن ظهور تيار سلفي ناشط سياسياً اقتطع جزءا هاماً من سلطة العلماء الكبار وأصبح يمارس دورهم في الافتاء وامتلاك مكانة روحية متميزة، بل حتى هذا التيار انشق عن تيارات أخرى أقل حجماً ولكن ليست أقل تأثيراً على المستوى الشعبي، فقادة التنظيم الجهادي المتحدرون من التيار السلفي الناشط سياسياً باتوا رموزاً دينيين وسياسيين معاً.

الحميدي كما الرشود والعوفي لم يعودوا بحاجة الى مرجعية المشايخ مثل الحوالي والعمر والعودة وغيرهم، فهم يملكون أدوات التأثير ليس السياسي والاجتماعي فحسب بل والديني أيضاً، فهم لهم اجتهاداتهم الخاصة كما تنبيء عن ذلك كتاباتهم المنشورة على موقع لهم على شبكة الانترنت، وبالتالي فإن التطرف يولد ذيولاً له ورموزاً.

من الملاحظات الجديرة بالالتفات في عملية الرس وعمليات المواجهة السابقة أن ثمة فاصلة نفسية بين أغلبية المجتمع والدولة. ففي الوقت الذي تبحث فيه العائلة المالكة عن مناصرين لها في دعم عملياتها

ضد الجماعات المسلّحة، هناك عزوف شبه تام من قبل الطيف السياسي العام في البلاد عن إبداء موقف مناصر لمعركة العائلة المالكة. وتفسير ذلك واضح، فإن التيار الوطني الاصلاحي لا يرى في تلك المعركة سوى تعضيداً لنظام شمولي استبدادي يستقوي بالغير من أجل الانتصار لذاته، كيف وأن هذه الجماعات المسلّحة ولدت في رحم الدولة وتغذّت على مائدتها واستعانت بمصادرها على محاربة المجتمع ومن ثم الدولة.

ليس هناك من يرغب للحظة أن يصاب رجل أمن بأذى فضلاً عن المدنيين الابرياء، ولكن الثقافة التي أريد غرسها في المجتمع كانت معلولة وتقوم على التسليم المطلق للعائلة المالكة وإن أفضى ذلك الى ترسيخ الواحدية في الفكر والسلطة. إن التستّر خلف قيم سامية مثل الروح الوطنية والوحدة لا يجدي نفعاً حين ينعدم التأسيس الثقافي لتلك القيم، أضف الى ذلك أن هذه القيم قد جرى تشويهها عن عمد وأضفي عليها معانٍ أخرى، فليس الاحساس بالمواطنة يعني الانصياع التام للطبقة الحاكمة، فهذا الاحساس متصل بالوطن وليس بالسلطة، بعكس ما أرادته العائلة المالكة. تحاول الحكومة تحفيز المشاعر الوطنية حين تكون أمام أخطار تحدق بها، ولكنها تنبذ مثل تلك المشاعر حين يكون هناك استحقاقات وطنية على العائلة المالكة الاستجابة لها.

على أية حال، فمهما كانت مرئيات العائلة المالكة إزاء تلك القيم، فإن الواقع يجلّي حقائق غير قابلة للنقض، فالجمهور لا ينظر الى العائلة المالكة بوصفها رمزاً وطنياً بقدر ما هي رمزاً سلطوياً محضاً، وأن كل المواجهات التي تخوضها قوى الامن التابعة لوزارة الداخلية هي للدفاع عن السلطة وليس عن الوطن، وانعكس ذلك على كل مفاصل الدولة ومؤسساتها، فليس هناك ما يمكن وصفه بمؤسسة وطنية. خذ اليك المؤسسة الدينية، التي تكاد تكون مؤسسة نجدية وهابية محضة، حيث لا تجد من بين أعضاء هيئة كبار العلماء من المذاهب الاخرى، ويتنزّل الأمر الى باقي الطبقات والمرافق التابعة لهذه المؤسسة. بل ينسحب الحال على وزارات الدولة التي اكتسبت صفة فئوية ومذهبية ومناطقية حيث يحتشد في داخل بعض الوزارات أفراد محسوبون على الوزير والمقربون منه. واذا كان الأمر كذلك فللعائلة المالكة شأنها وللوطن شأنه، وليدافع كل منهما عن شأنه.

بدأت الديمقراطية السعودية من سجني عليشة والحاير وانتهت بقصر الإليزية بباريس

لم يزل غبار عملية الرسّ العسكرية والتي طال أمدها نحو الأسبوع يعكّر الأجواء الأمنية في المملكة، فهي عملية أقل من أن توصف بأنها انتصار في معركة، بل هي الى بداية معركة من نوع آخر.

العنف الذي يعصف بالبلاد، والإعتقالات المستمرة لرموز الإصلاح، وضآلة الإصلاحات المقدّمة، وتمنّع آل سعود من الإقرار بانتخاب أعضاء مجلس الشورى.. كل هذه الأمور لم تكن كافية لتقنع الرئيس الفرنسي جاك شيراك بأن مملكة آل سعود لا تتواءم مع الديمقراطية ولا تتقبل الإصلاح، وأنها في تضاد ليس مع قيم الإسلام التي لا يدركها شيراك، بل مع مبادئ الثورة الفرنسية.

فلماذا خرج علينا إذن وهو يكيل المدائح ويحرق البخور، ومملكة آل سعود هي هي لم تتغير بعد، وليس في نيتها التغيّر؟

لماذا لم يصمت شيراك عن انتهاكات حقوق الإنسان في مملكة الزيت والدماء، على الأقل، إن كان لا يريد إحراج ضيفه السعودي، ولا يريد تخريب صفقات بليونية قادمة؟ ولماذا راح يزايد على (صلاح) نظام هو الأقل مطواعية للتغيير والإصلاح في كل المنطقة العربية؟

جاء ولي العهد السعودي من صحراء نجد محملاً بالدولارات واليوروات! الى باريس ينثرها على ألعاب عسكرية وصفقات وسمسرات بغرض تقوية الجيش السعودي بشتى فصائله بما فيه الحرس الوطني!

هذا الجيش (الأبكم) لم يستطع أن يدافع عن أرض ولا عرض حتى قبالة جيوش هي أضعف منه كما كشفت توترات مع اليمن ذات مرّة.

وظننا أننا انتهينا من عصر الصفقات والسمسرات بعد ان وصل الدين العام الى ٧٠٠ مليار ريال، وبعد ان اجتاحت البلاد المصاعب الإقتصادية، وعجزت الدولة عن تلبية حاجات المواطنين الأولية للغذاء والدواء والعمل والتعليم والمواصلات.

لكن (نقمة النفط) عادت الينا من جديد، وكأن روح (الدولة الريعية) لازالت حيّةً تنبض بسبب ارتفاع أسعار النفط الى ما يقرب من الستين دولاراً.

إن الأموال المتدفقة كالسيل على آل سعود، زادت من الفساد المستشري ومن اللصوص، وفتحت شهية الغربيين مرة أخرى، إذ على آل سعود أن يدفعوا ثمن بقائهم في كرسي الحكم، وهذا لا يتم إلا بإعادة أموال النفط من جديد الى جيوب الحكومات الغربية على شكل صفقات عسكرية تجهزت لها بوضوح فرنسا وبريطانيا، بل أن الأخيرة أغلقت فم معارضين كيما تكسب بعض الصفقات التي هندسها وزير الدفاع البريطاني في زيارتين متتاليتين خلال الأشهر القليلة الماضية.

أموال النفط الجديدة أسالت لعاب شيراك وغيره، ومن أجل ان يدفع آل سعود (الخوّة) كان التدليس في مدح ديمقراطية آل سعود (ديمقراطية الصحراء) كما يزعمون! وكأن ديمقراطية الغرب تعمل في كل الدنيا إلا في السعودية، البقرة الحلوب، او الأوزة التي تبيض ذهباً للأجنبي وتحرم المواطن من حقه فيها!

يمتدحون الإستقرار السياسي السعودي، ويشيدون بالتجربة السعودية في مكافحة الإرهاب! ويطنبون في التطور المهول في (حقوق المرأة السعودية) بل أن بعضهم لم يخجل من امتداح ولي العهد باعتباره (منظراً) للإصلاح، وأنه صاحب رؤية عميقة للغاية في هذا المضمار، وأنه شخصية سياسية لم تنجب الجزيرة مثلها - بعد والده المؤسس!

إن الفساد في المملكة مستورد في جزء منه من الخارج، أي أنه مشجع من الغرب الذي يزعم مكافحة الفساد والمفسدين، ولعلنا لسنا بحاجة الى الحديث عن علاقة آل بوش بآل سعود. وإلا ما حاجة السعودية الى مائة طائرة عسكرية جديدة؟ ومئات الدبابات! وآلاف ناقلات الجند وغيرها! ولماذا يقبل الغربيون الرشوات كما حدث في صفقة اليمامة مع بريطانيا التي اقتاتت عليها صناعتها العسكرية أكثر من عقد؟!

نبئونا عن إنسانية الغرب وديمقراطيته، ونحو ستة ملايين سعودي يعيشون تحت خط الفقر! ينهب حاضرهم ويرتهن مستقبلهم ومستقبل أجيالهم!

أفهمونا يا أصحاب المفهومية، إذا كان آل سعود ديمقراطيين فمن بقي في هذا الكون غير ديمقراطي؟!

الإصلاح السياسي في السعودية

النساء صوتاً!

حتى وقت قريب، كان هناك حديث واسع حول الديمقراطية في العالم العربي، يضطرم على إذكاء التصريحات القادمة من الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش، الذي دعا حكومات الشرق الاوسطية الواحدة تلو الاخرى لاعطاء المزيد من السلطة لشعوبهم، في سياق الحرب على الارهاب وتأسيس أنظمة ديمقراطية قادرة على حفظ المصالح الاستراتيجية للغرب في هذه المنطقة الحيوية.

وقد كانت تلك الدعوة بطبيعة الحال تواجه صعوبة بالغة بالنسبة للحليف المقرّب للولايات المتحدة، أي السعودية، الحصن المدافع عن الاسلام السلفي المحافظ، وموطن واحدة من الملكيات المطلقة الاخيرة في العالم، وفي الوقت نفسه واحدة معروفة بقبضتها الشديدة على السلطة السياسية.

ولذلك بات من المنطقي الاعتقاد بالجزم أن تراخي القبضة على السلطة يعني المزيد من الحرية للنساء في السعودية، اللاتي يعانين من التمييز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بصورة واسعة. إن حقوق النساء باتت الآن في قلب الدعوات الاصلاحية في السعودية ـ وهي دعوات أصبحت أخيراً تهدد الوضع السياسي القائم في المملكة، والسبب في ذلك واضح فحقوق النساء مثلت عنوان التحوّل الاجتماعي والثقافي الداخلي وايضاً الانتقال العملي نحو الديمقراطية.

فما جرى في نهاية المطاف السعودي يعكس الدور المعقد للاسلام في حياة هذه البلاد، وفيما كان الآذان للصلاة يتردد في أرجاء الرياض، كان ثمة شيء جديد في المدينة ليلاً: الاضواء تشير الى موقع الاجتماعات السياسية، لا بمعنى الفصل بين ما هو محافظ وديني وبين ماهو ليبرالي ووطني، وإنما بما هي تيارات اشتقت طريقاً في التعبير عن الوجود الاجتماعي والفكري الذي يتطلع لأن يترجم نفسه سياسياً في مرحلة ما.

ولأول مرة منذ أربعين عاماً، يحضر السعوديون تجمهرات سياسية والاستماع للخطابات، خلال التحضيرات الاولية للمجالس البلدية نصف المنتخبة، ولكنها التعبير الابتدائي عن الارادة الشعبية المتنامية نحو المشاركة في صناعة القرار. إنها جزء من أول انتخابات وطنية في تاريخ البلاد، وتأتي بعد تصاعد الضغط على العائلة المالكة من أجل التغيير.

إن التغيير الأكثر أهمية الذي جرى في هذه البلاد هو السماح بقدر ما لحرية التعبير، وللاختلاف في هذا المجتمع كيما يعبّر عن نفسه بحرية، على حد قول خالد الدخيل، الاستاذ في جامعة الملك سعود، والاصلاحي البارز، والذي كانت الحكومة منعته من الكتابه في الصحافة.

فماذا قال الدخيل حتى يتم منعه؟ إنه نوع الكتابات التي ينشرها في الصحافة، على حد قوله. فهناك دعوة مكثفة ومتصلة للاصلاح وهناك أيضاً مساءلة متزايدة لأصحاب المناصب الرسمية. فهذه الحكومة ـ حسب الدخيل ـ لا تحب من يجرؤ على مساءلة السياسة، التي يقررها في الوقت الراهن، زعماً، ولي العهد الأمير عبد الله. فبإمكان السعوديين الاصطفاف مرتين في الاسبوع لابلاغ شكاويهم اليه، وطلب المساعدة، والنصيحة والمباركة، لأن السلطات ومصادر القوة محتكرة ومتركزة في يده وأيدي أخوانه غير الاشقاء.

ليس هناك دستور ولا سطة تشريعية وأن من يجرؤ على التظاهر ضد الحكومة قد يواجه حكم الجلد أمام الملأ.. إنه نظام القبيلة في شكلها المتطور حيث يفرض زعيمها سلطته المطلقة

تراخي قبضة السلطة يعني المزيد من الحرية، وحقوق النساء محك التحوّل الاجتماعي والانتقال نحو الديمقراطية

ويكون هو صاحب القرار النهائي الذي يقرر مسار ومصير القبيلة.. لقد كانت حقاً مفاجئة أن تعلن الحكومة انتخابات المجالس البلدية في العام الماضي، وهذا يجري في دولة تمقت فيها الطبقة الحاكمة فكرة المشاركة السياسية، لاعتقادها بأن حكمها قائم على الحق التاريخي.. ولكنه الضغط الاصلاحي الذي ساهم في إجبار الحكومة على الرضوخ لارادة الاغلبية السكانية، وأيضاً الضغوطات الخارجية، من أجل السيطرة على الاوضاع الداخلية التي كانت عرضة للانفلات، بفعل تفجّر ظاهرة العنف وتنامي ظاهرة السخط الشعبي بأشكال غير مسبوقة.

لقد بدأت مراحل التصويت في الرياض والمنطقة الشرقية بانتظار استكمال المرحلة الاخيرة في الحجاز والجنوب، وكان عنصر النساء غائباً. فالرجال وحدهم من يحق لهم التصويت لانتخاب نصف اعضاء المجالس البلدية، وكما يقول الاصلاحيون فإن هناك مشواراً طويلاً للوصول الى ديمقراطية تمثيلية حقيقية.

لقد نادى الاصلاحيون بفصل السلطات، وطالبوا بحقوق المرأة، ومنحها دور حقيقي ومؤثر في الحياة السياسية الداخلية، كما طالبوا بتقييد سلطات العائلة المالكة التي باتت تهيمن على مجمل عملية القرار السياسي والاقتصادي، وطالبوا بالتعددية الفكرية واحترام حقوق الانسان. وهناك أشياء عديدة بحاجة الى تغيير في هذا الوقت، ولكن وتيرة التغيير بالطريقة الرسمية تسير ببطء شديد للغاية ولا تلبي أدنى المطالب الاصلاحية.

وبعد فترة من المناظرة الفكرية الراقية وقائمة المطالب الاصلاحية الناضجة حول حق المرأة في الشأن العام، أصدرت الحكومة وعلى لسان وزير الداخلية نايف بأنه لن يحق للمرأة المشاركة في عملية التصويت، فيما كان وزير الخارجية الامير سعود الفيصل وأخوه الامير تركي الفيصل وابن عمه الامير بندر بن سلطان يغرقون الصحافة الغربية بتصريحات حول احترام حقوق المرأة ودورها في العملية السياسية. إنها فجوة الاجيال التي تعلن عن نفسها في قضايا خلافية كهذه. لقد اضطر الذرائعيون في الطبقة الحاكمة لفلسفة تأخير حق المرأة في المشاركة في العملية التصويتية، في مجالس بلدية نصف منتخبة وتافهة (على حد الامير نايف)، فقال بأن المرأة السعودية ستشارك في الدورة القادمة في الانتخابات بناء على فرضية أن البلاد ستكون جاهزة لهذا النوع من التطوّر!! وبالتالي فإن هذا القول يرد القصور الى البلاد وليس الى المرأة، وكلا المبررين ينطويان على إدانة للدولة وللجهاز الحاكم الذي أخفق في تأهيل النظام بدرجة تجعله قادراً على استيعاب المرأة ضمن الجهاز البيروقراطي، وهذا المبرر لا يقل سوءا عن مبرر الاعراف الاجتماعية التي تحول دون السماح للمرأة الآن بالمشاركة في التصويت.

إن المواطنة التي هي في الاصل غائبة في التفكير السياسي الرسمي، بما هي أساس للمساواة والعدل وحق المشاركة، تجعل من النساء خارج مجال النقاش في مفهوم المواطنة، فمواطنة المرأة غير واردة حتى على المستوى النظري. وقد تظافرت القيود السياسية والاخرى الاجتماعية والثقافية لتجعل من المرأة عنصراً مهملاً في العملية السياسية. فكما أن مباريات كرة القدم مقتصرة على الرجال، فإن المرأة لا يتخيل أن تدخل حلبة السياسية التي هي في التفكير الرسمي

حكراً على الرجل. إنها تعيش في بلد حيث تجعلها الثقافة والدين تعيش في الغالب في حياة مقيّدة ومنفصلة.

يكفي للتدليل على التخفيض الرسمي لمقام المرأة وجود قوانين تلزمها بالحصول على إذن من زوجها للحصول على أي شيء أو عمل أي شيء: للحصول على التعليم، والحصول على وظيفة، أو حتى شراء تذكرة طائرة.

ومن المثير للسخرية أن نصف خريجي الجامعات في البلاد هم من النساء، ولكنهن يشكّلن ما نسبته ٥ بالمئة فقط من قوة العمل. وبالرغم من أنه ليس هناك استطلاعات للرأي التي يمكن الكشف من خلالها عن مشاعرهم إزاء وضعهم، فإن المقابلات التي تجريها وسائل الاعلام الاجنبية مع عينات عشوائية من النساء السعوديات يكشفن عن درجة كبير من السخط والانتقاد ضد سياسات الدولة والمؤسسة الدينية تجاه المرأة. فعلماء الدين السلفيون يرددون بأن (حقوق المرأة) هي فكرة غربية تحاول الولايات المتحدة فرضها. وإنهم يرسّخون نظاماً اجتماعياً صارماً يقرر كل شيء بدءا من نوع اللباس الذي يجب على المرأة ارتداؤه وانتهاءً بما إذا كان بإمكان المرأة ان تقود سيارة.

وكما يقول الدخيل (يجب منح المرأة حق سياقة السيارة، فليس هناك في الاسلام وليس هناك أي شي ضد سياقة المرأة). ولكن السؤال هو ماذا سيكون رد فعل المحافظين إذا ما سمح للمرأة بسياقة السيارة؟ يجيب الدخيل: إنهم يمقتون ذلك. ولكن هناك كثير من الاصلاحيين، ومن بينهم الدخيل، من ينادون بإعطاء حقوق مساوية للمرأة، إيماناً منهم بأن ليس هناك في الاسلام ضد أن يكون الرجل والمرأة متساويين في الحقوق والواجبات.

يقول الدكتور صالح آل الشيخ، وزير الشؤون الاسلامية، بأن هناك مجموعة عوامل تحدد واجبات المرأة السعودية، ومن أكثرها أهمية هي تربية العائلة. ويقول (إن ظروف المرأة هنا في السعودية هي خليط من ظروف قبلية واجتماعية وتاريخية، وهناك الدين أيضاً). ولكنه هل يؤمن بحقوق متساوية بالنسبة للمرأة؟ يقول آل الشيخ (إنني أؤمن بحق متساو لكل الناس بموجب ظروفهم، وأن للنساء حقوقاً، ولكنها قائمة على نظرتنا إزاء واجباتهن في الحياة). إنه تصريح يندرج في قائمة الجمل المواربة التي لا تترك مستمسكاً عليه، ولذلك اختار آل الشيخ مدخل الواجبات وليس الحقوق للحيلولة دون الوقوع في شراك الاشكالية العويصة: الموقف من حقوق المرأة السياسية.

إن واجبات المرأة كانت واحدة من الموضوعات التي تعتبر حادثة غير مسبوقة في السعودية، فهناك سلسلة من النقاشات حول مستقبل البلاد جرت من خلال (الحوار الوطني) الذي نظّمته الحكومة، وقد شاركت فيه النساء بعد جدالات حامية وواجهت المرأة في أول لقاء صعوبة بالغة في المشاركة والتعبير عن رأيها، وقد أثارت دعوة بعض المشاركين لاحترام حقوق المرأة وضرورة مشاركتها في فعاليات الحوار الوطني حفيظة بعض المتشددين الذين اعتبروا ذلك خروجاً على الاعراف الاجتماعية والاملاءات الدينية بحسب الفهم السلفي الضيق.

فقد بقيت النساء خلال جلسات الحوار!! الوطني في عزلة تامة، حيث وضعن في غرف منفصلة، لا تربطهم بقاعة اللقاء الفكري سوى شاشة تلفزيون وضعت في هذه الغرف لمتابعة وقائع اللقاء والاستماع لأوراق الرجال، حيث يتحدث بعضهم عن حقوق وواجبات المرأة التي بقيت مجرد مستمعة لما يصمم لها الرجال من أدوار ومهام، ومن الغريب أن هؤلاء الرجال ليس بمقدروهم حتى التعرف على هوية من أوكلوا أنفسهم بالحديث عنهن، ما عدا ما يصلهم من أصواتهن عبر ميكرفونات معدّة لايصال الاسئلة والتماس الاجابات من الرجال. فلم يكن هناك تواصل فكري وذهني بين النساء والرجال، الذين باتوا أشبه بخصوم في محكمة بانتظار حكم القاضي، أو أعداء قد تم التفريق بينهم خشية الاشتباك بالأيدي والألسن. لاشك إنه منظر لم يعد مقبولاً في مجتمع يفترض أنه بلغ مرحلة نضج تؤهله للخروج من عقدة الجسد وبلوغ رتبة متقدمة في التعاطي والمفاكرة مع الآخر.

الاعلان عن الانتخابات البلدية في دولة تمقت فيها الطبقة الحاكمة فكرة المشاركة السياسية كان مفاجأة نصف سارة

يجب الالتفات هنا الى التمايز داخل مجتمع النساء أيضاً، حيث تصرّ بعضهن الى ابقاء الاوضاع على ما هي عليه، حيث تكون المرأة تابعة بصورة تامة ونهائية للرجل، فيما يطالب بعضهن بدرجة من الاستقلال النسبي في القرار الخاص بالمرأة، أما البعض الثالث فيطالب بحقوق متساوية بين المرأة والرجل، على أساس التساوي الخلقي والقانوني. وعليه فإن هناك من بين النساء من يطالب مثلاً بالفصل بين النساء والرجال، وهناك من يطالب بالاختلاط غير المحرّم المتماثل مع قيود الشريعة، وهناك فئة قليلة جداً ممن ينادي باختلاط مفتوح على الطريقة الغربية.

وعلى أية حال، فإن السعودية بلد في حالة تحوّل، وهي بحاجة لتلمس مواضع أقدامها في مسيرة المستقبل. إن الخوف التقليدي الذي ينتاب العائلة المالكة يكمن في سرعة وتيرة التغيير في البلاد والذي تخشى أن تفضي الى انفلات زمام سيطرتها عليه او قد يكون محرّضاً على الثورة الاجتماعية. يردّ الأمراء على سؤال حول مخاوف العائلة المالكة من سرعة ايقاع التغيير، بأن ثمة اجماعاً داخلياً على إبقاء عملية التغيير تحت السيطرة، من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي، فحسب قولهم بأنه ليس مهماً أن تشهد البلاد انتخابات ولكن من المهم جداً أن يكون هناك استقرار داخلي، والمقصود به استقرار السلطة بطبيعة الحال. ولكن يبقى السؤال قائماً حتى في ظل الاستقرار كهدف استراتيجي ومصيري بالنسبة للعائلة المالكة، فالى متى ستكون العائلة المالكة قادرة على التمسك بالاستقرار بدون مشاركة في المناظرة حول التغيير، وهل أن الحكومة تستمع لنداء التغيير في الاصل؟

إن السؤال رغم أهميته القصوى الا أن الجواب عليه مخيب للآمال، فالحكومة ليست على استعداد للنقاش في الحوار الذي يستهدف الاصلاح السياسي، فما بالك بحقوق المرأة التي باتت موضوعاً محورياً في الاجندة الاصلاحية الوطنية كما يعبّر عنه الطيف السياسي والاجتماعي في المملكة.

ومن المفارقات المثيرة للسخرية، أن ما قيل عن توسعة قاعدة إعضاء مجلس الشورى المعينيين من قبل الملك بحيث تمثل ألوان الطيف الاجتماعي، اي تضمين المجلس ممثلين من القبائل والجماعات والمناطق، ويدل ازداد عدد الاعضاء من ١٢٠ الى ١٥٠ عضواً الا أن ما غفلت عنه العائلة المالكة أن هذه الزيادة الشكلية واجهت اخفاقاً ذريعاً، فبدل أن تبدأ الحكومة برفع الحظر عن المرأة ومشاركتها في الحياة الإجتماعية والسياسية، واذا بأحد الاعضاء في مجلس الشورى يخرج علينا بتصريح مثير للسخرية والشفقة ليقول بأن بإمكان المرأة السعودية المساهمة في مجلس الشورى ولكن (كمستمعة) فقط.. ولكن نقول سيبقى للمرأة صوت!



سيأتي دور السعوديات رغماً عن السلطة!

أفكار أولية لتطوير النظام الأساسي للحكم في المملكة إلى (دستور)

علي الدميني



من داخل سجني الذي أمضيت فيه مع زميليّ ما يقارب العام - على خلفية اشتراكنا مع المئات من المواطنين في المطالبة بضرورة الإصلاح السياسي - ما زلت أقبض على كثير من الأمل والتفاؤل بأن ما يجري من خطوات إصلاحية أولية، وما تتضمنه أحاديث أركان القيادة السياسية في بلادنا، يشير إلى تفهم وتوافق للتعاطي مع متطلبات المرحلة ومطالب الشعب بالإصلاح السياسي.

وأستذكر هنا ما ورد في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، في دورة مجلس الشورى السابقة، من إشارة واضحة إلى ضرورة المضي في طريق الإصلاح والمشاركة الشعبية في القرار السياسي والإداري، كما أستعيد حديث سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز لمجموعة من الموقعين على خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) الذي قدّم إلى سموه وقوله لهم (إن رؤيتكم هي مشروعي)، كما أن ما ورد في حديث منشور لسمو النائب الثاني الأمير سلطان بن عبد العزيز، ما يدعم هذا التوجه، حيث أشار سموه إلى الحاجة إلى حياة ديمقراطية، وانتخابات يشارك فيها المواطنون لمصلحة الوطن والأمة.

وفي هذا المناخ التوافقي، يغدوا الأمل كبيراً في أن يتم تحويل هذه الأفكار والتوجهات إلى آليات عملية ملموسة تدشن مرحلة التحديث السياسي والمشاركة الشعبية في صناعة القرار، ويغدو الاستمرار في تقديم المقترحات والاجتهادات بشأن مضامين هذا التحديث والإصلاح الشامل فضاءً مفتوحا أمام القيادة وأمام المهتمين بالشأن العام على السواء.

ويهمني أن أؤكد هنا، على أنني كالكثيرين أمثالي، لا أدعو إلى حرق المراحل، بل أنني أؤمن بالحكمة في اعتماد منهج الإصلاح السياسي المتدرج، وفق برنامج مدروس مصحوب بجدول زمني محدد بدقه،ويتم تنفيذه على مراحل.ولكن يجب أن تكتسب تلك الوعود مصداقيتها من خلال الوفاء بمواعيد التطبيق المتدرج للإصلاح السياسي الشامل، وألا يتحول هدف التدرج المرحلي إلى وسيله لكسب الوقت، انتظارا لظروف أفضل وتوقيت مناسب للتنصل من دعوة الإصلاح أو إلغاءها.

إن الإصلاح السياسي في عصرنا الراهن، قد أصبح مطلباً لا مناص من التعاطي معه، لأنه لا يمدنا بالوسائل الناجعة لمواجهة الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية الآنية وحسب، ولكنه يعيننا على تجنب معارك مرتقبة في الفضاء السياسي والاجتماعي على السواء. وموضوع الإصلاح أو التحديث السياسي (لإقامة دولة القانون والمؤسسات الدستورية) في تجليه الأبرز هو موضوع تدبير المصالح المرسلة للبشر داخل المجتمعات في التاريخ،لأنه يوسع دائرة المشاركة ،ويرسخ التعاقد الاجتماعي في صناعة حاضر ومستقبل المجتمعات.

الدستور هو الناظم الرئيسي لعملية التحديث السياسي الشامل، القادر على تلبية مطالب المجتمع

وفي هذا السياق، أصبح أمر ابتكار وسائل وآليات جديدة تستجيب لطموحات الشعوب، شأنا ملحا لأعانتها على أن تجد ذاتها، وتحقق فاعليتها في التاريخ بحيث يتم توظيف تلك الآليات على ضوء الخصوصيات والثوابت المحلية من جهة، وفي ضوء ضرورة معالجة الإشكالات المستجدة في الشأن الاجتماعي والسياسي،لأن من شأن ذلك أن يعين الشعوب والدول على التفاعل مع دول العالم،ومراجعة مصيرها التاريخي بأساليب من العمل السياسي أكثر مطابقة لحاجتها التاريخية،بحيث تصبح قراراتها وخياراتها مستفيدة وفاعله من وفي رقي تراكم الخبرة الإنسانية التي تنتجها الشعوب في مسار التاريخ ومسيرة الحياة.

ولضخامة المسؤولية، فإن واجب التأمل والتفكير والاجتهاد في ما يصلح حال الأمة، وفي توصيف مسارات خياراتها المستقبلية، للبحث عن منهج فعال ومقبول للتغيير والإصلاح السياسي لم يعد حكراً على الحكومات وحدها، وإنما يقع على عاتق قوى المجتمع المدني وفعالياته المختلفة، وأن البدء في عملية الإصلاح السياسي لم تعد موكولة أو مرتبطة بخيارات الحكومة وتوقيتاتها، وإنما أصبح ضرورة يتطلبها واقع وحاجيات الوطن والمواطنين، وعلى الحكومات ألا تحتكر التفكير وتحرمه على مواطنيها، وأن تتعفف عن إطلاق صفات التخوين والعمالة والطابور الخامس على أبناء الوطن المنادين بالإصلاح والتحديث السياسي.

وعليه يجب إرساء دعائم الشراكة بين الحكومة والشعوب في سياق عمليات التحديث، بحيث لا ينحصر دور الإصلاح في تجديد وتعزيز بنية السلطة وحدها بهدف تأهيلها للمزيد من ضبط مجتمعها وإبقاء الشعب خارج المجال السياسي والشأن العام، وإنما يجب أن تتخطى ذلك إلى تبني الخيارات الكفيلة بتجاوز واقع التهميش السياسي والاقتصادي للشعوب لكي يكونوا محور عملية الإصلاح وهدفها في آن معاً.

ويجب أن نتذكر دائماً أن الاستئثار بالسلطة والثروة الوطنية، والاستمرار في توزيعها بنفس الأساليب القديمة التي تعيد إنتاج الوضع القائم، سوف تعمل على مفاقمة الأزمات القائمة، وتسهم في استشراء بذور الغضب والنقمة والعنف والإرهاب، وأن المدخل الصحيح للخروج من ذلك المأزق يكمن في البدء في عملية إصلاح عميق، يعمل على توطيد العلاقة بين السلطة/الدولة، والمجتمع، ونقلها من مستوى القطيعة إلى آفاق التواصل والتكامل، وإقامة الجسر الذهبي الكفيل بتجديد الشرعية، والثقة بين الحاكم والمحكوم، من خلال الحوار الحر، واحترام حقوق المواطنة،

وإيقاف كافة أشكال القهر ومصادرة الحريات، والإكراه، لكي ينهض المواطن من موقعه الراهن الذي يقبع فيه كتابع، إلى موقع المواطن الحر المسئول، والشريك الكامل في الحقوق والواجبات.

إن الدولة بشكل عام هي مؤسسة المؤسسات، ومتى اختصرت وظيفتها في سلطة واحدة متفردة، أدى ذلك إلى التخلف السياسي في جميع صوره، وأصبحت الدولة تعمل ضد الأمة، ولذا فإن تعزيز دولة المؤسسات هو في نفس الوقت تعزيز لدولة القانون الكفيلة بتحقيق قيم العدالة والحرية والمساواة، والقادرة على غرس ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتسامح والحوار والتعددية، وتعميق معنى المواطنة والولاء والانتماء في حياة المواطن وضميره.

وبالرغم من كثرة مفردات الإصلاح السياسي وموضوعاته، واختلافنا حول أولوياته، إلا أن الخطوة الأساسية لتدشين مشروع التحديث السياسي، تبدأ من المرتكز القانوني التعاقدي الذي يجسد شروط البيعة بين الحاكم والمحكوم، وذلك بتطوير النظام الأساسي للحكم في المملكة إلى (دستور) دائم للبلاد، يقوم على تبني مرجعية الشريعة الإسلامية في كل ما يصدر عنه من أحكام، ويأخذ بآليات بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها الدستورية.

فالدستور هو الميثاق الأساسي الذي يتضمن تحديد طبيعة السلطة ودورها، وكذلك مجموع الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، ويضبط نمط ممارسة السيادة أو تخويلها، أي شكل الحكم والحكومة، واختصاصاتها، ويضمن الفصل بين السلطات الثلاث للدولة (النيابية، والتنفيذية، والقضائية) وعمل وظائفها، ويكفل استقلال سلطة القضاء، ويضمن الحقوق والحريات السياسية للأفراد والجماعات وحقهم في تكوين جمعيات المجتمع المدني، ومشاركة المواطنين في ممارسة السلطة بواسطة الانتخاب.

والدستور يصبح بذلك بمثابة الناظم الرئيسي لعملية التحديث السياسي الشامل، القادر على تلبية مطالب المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والإبداعية، باعتباره ميثاقا قانونياً ملزما للحاكم والمحكوم، وهذا ما تعلمناه من الحقائق الإنسانية والاجتماعية التي حققتها الأمم والشعوب الأخرى التي كتبت دساتيرها وفق ثوابته، وأقامت مؤسساتها الدستورية، مما ساعد على ترسيخ سلامها الاجتماعي ورقيها الحضاري عبر القرن المنصرمة.

وقد قمت مع زميلي، الدكتور عبد الله الحامد، والدكتور متروك الفالح، بإعداد أفكار أوليه حول مفهوم الدستور، وآليات عمله، وقد هدفنا من ذلك إلى أمرين، أولهما: كشف الالتباس وسوء الفهم حول ما ورد في الخطابات المطلبيه المرفوعة للقيادة من حديث حول ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث، واستقلال القضاء، وسلطة الأمة ودولة القانون والمؤسسات الدستورية، وثانيهما يهدف إلى طرح سؤال الدستور، واختصاصاته في حقلنا السياسي المحلي الراهن.

وفي هذا السياق اطلعنا على العديد من الدساتير العربية والعالمية، وبعض المراجع النظرية للدستور، وتوقفنا أمام دساتير الدول العربية، وخاصة الدستور المصري الذي يعد أباً للدساتير العربية، بيد أننا قد أفدنا بصفة خاصة من دساتير الدول العربية التي تتشابه أنظمة حكمها وظروفها الاجتماعية مع ظروف بلادنا، مثل الكويت والبحرين والأردن والمغرب. وقد تحاورنا - داخل السجن - طويلاً حول كافة البنود وخلصنا إلى وضع هذه الصيغة التي حرصنا فيها على تمثل تعددية مرجعياتنا الثقافية، لتعبر بأكبر قدر ممكن عن تعددية مكونات مجتمعنا مذهبياً وطائفياً وثقافياً والتزمنا بشكل واضح وبقناعة تامة بالمنهج الإصلاحي السلمي وثوابته واستهدافاته التي شاركنا فيها مع المئات من المهتمين بالشأن العام في بلادنا رجالا ونساءً، والتي عبرت عنها الخطابات المرفوعة للقيادة، والتي تنطلق من الثوابت التالية:

أ - مرجعية الشريعة الإسلامية

الدولة هي مؤسسة المؤسسات، واختصار وظيفتها يؤدي إلى التخلف السياسي والعمل ضد الأمة

ب - التمسك بالوحدة الوطنية

ج - تثمين الدور التاريخي الذي قامت به الأسرة المالكة في إقامة الدولة والحفاظ على وحدتها وازدهارها، والنص في الدستور على استمرارية الحكم في الصالحين من سلالة الملك عبد العزيز.

ولا نزعم إن هذا الجهد استكمل شروطه النموذجية، أو إننا قد اخترعنا شيئا لا يستطيعه الآخرون، بل إننا نعتبره مجرد نموذج أو مثال تطبيقي بسيط على نظرية الدستور، يشبه ما يقوم به مؤلفو الكتب المدرسية حين يوردون بعض الأمثلة المحلولة لشرح نظريه رياضية أو هندسية بغرض التوضيح، كما أننا نعلم أن المجال مفتوح أمام مئات الأمثلة التي سيجد أصحابها أفقاً مفتوحا لإمكانية ومشروعية التجريب، وكل ذلك سوف يغني سؤال الدستور ويدشن باب الحوار للجميع حول أهمية الدستور ومكوناته، وحول موقعه المركزي في عملية الإصلاح السياسي. واعتقد إن هذا النموذج، قد أوفى المرجعية الإسلامية في الدستور، ووظائف ومهام السلطات الثلاث للدولة حقها، وبقي بعد ذلك الكثير أمام العلماء والفقهاء ورجال القانون والمثقفين والمهتمين بالشأن العام، لإغناء جوانب أخرى لم تأخذ حقها في مجال المواءمة بين الثوابت المذكورة وبين مفاهيم الحرية والتعددية وقبول الأقلية بقرار الأغلبية مع احتفاظ الأقليية (المذهبية، الطائفية،والسياسية) بحقها في الموجود وحق التعبير السلمي عن قناعتها ورؤاها، وهو ما آمل أن تسعفنا به مناخات الحوار المفتوح لتتبلور على الطريق الإصلاحي الشامل في السنوات القادمة بإذن الله.

ويتبقى بعد ذلك، الإشارة إلى أنني أعددت هذه المقدمة المختصرة، لا لتتعارض مع المقدمة الضافية المؤصلة على الشريعة الإسلامية التي أعدها الدكتور عبد الله الحامد، والدكتور متروك الفالح، وإنما لتضيف على ذلك بعداً آخر لسؤال الدستور، تنطلق من قراءة تجارب مكتوبة وحقائق معاشه وناجحة في دول العالم، ومنها الدول الإسلامية والعربية، أثمرت عن قيام دولة القانون والمؤسسات الدستورية والمشاركة الشعبية في القرار، والتي أثبتت نجاعتها على مدى عشرات السنين، وذلك ما يفتح المجال أمامنا للإفادة منها كآليات يمكن أن نعمل لتبيئة عملها ضمن حقلنا السياسي وفي ذلك سعي في دائرة المصالح المرسلة للناس، بما لا يتعارض مع عقيدتنا الإسلامية السمحاء، وبما يسهم في تعزيز مبادئ العدالة والشورى، وتفعيل أداء السلطات الثلاث

بالفصل بين وظائفها واختصاصاتها، وتمكين ممثلي الشعب من ممارسة حد الرقابة والمحاسبة على أعمال السلطة التنفيذية للحد من الفساد الإداري والمالي وللعمل على ضمانة التوزيع العادل للثروة والمشاريع.

واختم كلمتي في هذا المجال، بالتذكير بمثال حي من تاريخ بلادنا، تمثل في استيعاب المغفور له جلالة الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود لضرورة تبني هذه الآليات منذ خمسين عاماً، حيث قال في كلمته التاريخية أمام مجلس الشورى المنتخب في مكة المكرمة (إن أمامكم اليوم أعمالا كثيرة من موازنة لدوائر الحكومة، ونظم من اجل مشاريع عامه، والأمة تنتظر منكم ما هو مأمول في هممكم.. ولقد أمرت إلا يسن نظام في البلاد ويجري العمل به قبل إن يعرض على مجلسكم من قبل النيابة العامة، وتنقحونه بمنتهى حرية الرأي) رحم الله القائد المؤسس. وألهمنا الإقتداء بسيرته وعمق بصيرته، وأعاننا جميعاً على مواجهة التحديات والبدء بعملية التحديث السياسي المأمول.

الانتخابات البلدية في الحجاز

ظاهرة القوائم الماسية تطيح بنزاهة الترشيح

شهدت الحملات الانتخابية المحمومة لترشيح نصف أعضاء المجالس البلدية في محافظات الحجاز منعرجاً حاداً عقب ظهور ما يسمى بالقوائم الماسية أو الذهبية أو المزكاة والمشفوعة بتأييد العلماء. فقبل أيام من بدء الانتخابات البلدية في مدينة جدة تقدّم ٢١ مرشحاً بشكوى الى السلطات الرسمية ضد قائمة تضم سبعة من المرشحين قيل بأنها حظيت بدعم وتوصيات العلماء لصالح القائمة تلك بما يعتبر مخالفة للوائح الانتخابات. وقال مساعد الخميس وهو أحد المرشحَين الذين قدّموا الشكوى أن هناك ٥٤٠ مرشحاً، وأوصى العلماء على سبعة فقط منهم.. قائلين: أنهم الأفضل، وبذلك فإن العلماء يدمّرون سمعة المرشحين الآخرين بصورة غير مباشرة.

لا شك أن توظيف علماء الدين بالحظوة الاجتماعية التي لديهم والمكانة الروحية التي يتمتعون بها وسط الجمهور يجعل من العملية الانتخابية مسلوبة الارادة الحرة، حيث يقتفي الناخبون ما تمليه عليهم التوجيهات الصادرة عن العلماء أو من يمثّلهم.

لقد كشفت الحملات الانتخابية في منطقة الحجاز عن إستعدادات كثيفة ومنظمة لدى التيار الديني السلفي بأكثر مما كان عليه الحال في المرحلتين الاولى والثانية في منطقة الرياض والمنطقة الشرقية، بما يوحي وكأن استدراكاً متأخراً لأهمية مثل تلك الانتخابات وتعويضاً لما خسره التيار الديني السلفي في المناطق الاخرى. تشير بعض المصادر الى ان الدافع وراء تنظيم المشايخ لجلسات التنسيق للاتفاق على خطة عمل وقوائم موحدة في الانتخابات البلدية في الحجاز هو لتفادي ما حصل في المنطقة الشرقية وبخاصة في محافظة الاحساء حيث نجح مرشحو الشيعة في الوصول بأغلبية ساحقة الى المجلس البلدي، وحسب قول أحدهم بأن الهدف من الاستعدادات المبكرة في الحجاز (هو تفويت الفرصة على الرافضة الذين أبدواء إستعدادهم من قبل الإنتخابات بشهر ونصف حتى لا يتكرر ما حصل في الأحساء..).

ولا شك أن منطقة الحجاز تشجّع مثل تلك التجاذبات الايديولوجية والاجتماعية والسياسية بفعل الاستقطابات الحادة في المجتمع. فهناك نزوعات شديدة لدعم إتجاهات ايديولوجية واجتماعية معينة كيما تكسب الجولة الانتخابية وتفرض سماتها وأسمائها وتوجهاتها. إن الصبغة الايديولوجية للعملية الانتخابية وتالياً المجالس البلدية ستمثل - فيما لو تطوّرت وأخذت أشكالاً جديدة - إجهاضاً مبكراً لعملية التحول الديمقراطي.

انبرى عدد من أفراد التيار الديني السلفي الى الترويج لقوائم محددة مدعومة من العلماء، عبر شبكة الانترنت والمنشورات الشعبية وفي المساجد والمراكز الدينية، وعبر الرسائل القصيرة في الهاتف الجوال وكان تلك إجراءات مستهجنة أثارت حفيظة الاهالي وعدد كبير من المرشحين، كونها تفضي الى تمزيق المجتمع وتكريس الخلافات عوضاً عن تحويل الانتخابات الى فرصة للمنافسة الحرة والنزيهة وعملية فرز موضوعي للأصلح والأكثر تأهيلاً للاضطلاع بالمسؤوليات العامة.

توظيف علماء الدين بحظوتهم الاجتماعية ومكانتهم الروحية يجعل من العملية الانتخابية مسلوبة الارادة الحرة

لم يكن المناصرون للمرشحين من التيار السلفي بحاجة الى جهد كبير من أجل إحداث شرخ في صفوف المرشحين، فقائمة الاحكام - التصنيفات معدّة سلفاً، إذ يكفي وصف شخص بأنه علماني أو ليبرالي أو حتى صوفي ليجد نفسه محاصراً بل ومنبوذاً لدى قطاع من الناخبين، بل قد يخسر مكانته وسط جمهوره ومحيطه الطبيعي.

القائمة الماسية.. القائمة الذهبية .. القائمة المزكاة.. كلها مسميات لقوائم مدعومة من العلماء، حيث يتم توزيع أسماء القائمة بالبريد الالكتروني وعبر مواقع الحوار المملوكة لجماعات سلفية أو رسائل قصيرة عبر الهاتف الجوال، مشفوعة بسيرة ذاتية لكل مرشح ومدموغة بعبارات ذات دلالة ايديولوجية خاصة مثل (من ذوي الالتزام والأمانة والاستقامة) أو من (شهد له بالصلاح والتقوى).

لقد مارس التيار الديني السلفي عملاً حزبياً محضاً في العملية الانتخابية، وفوق ذلك فكونه دينياً فإن ذلك أدى الى فرز المرشحين بين من هو ديني ولاديني بناء على شهادات التزكية الصادرة من العلماء، وهو فرز لا يصلح اعتماده مطلقاً في تحديد من هو الديني وغير الديني، ولكن البصمة الايديولوجية تفعل فعلها في المنافسة الانتخابية ذات الطابع المدني المتصل أولاً وتالياً بخصائص أخرى مهنية خالصة، ولا علاقة له ابتداءً بالجوانب الدينية رغم ضرورتها الثانوية.

لقد باتت العملية الانتخابية ممارسة دينية بفعل انغماس العلماء فيها، وهذا ما يجعل الكفاءة المهنية غير مطلوبة لذاتها بالقياس الى الانتماء الايديولوجي للمرشح، وبالتالي فإن غرض العملية الانتخابية كممارسة لاصطفاء الأكفاء وذوي الخبرة. أضف الى ذلك، إن اعتماد المعيارية الدينية في العملية الانتخابية سيؤسس لمنهجية خاطئة في المستقبل، حيث يكون الأقوى استعداداً والأقدر على حشد الشارع وتعبئته هو الأكثر ترشيحاً للفوز بالقسم الأكبر من الاصوات، فيما لا مجال فيه لذوي الكفاءة للحصول على فرص نجاح كافية. من جهة ثالثة، إن هذه الطريقة من التنافس الانتخابي قد تتجاوز حد استعلان التباينات الاجتماعية والايديولوجية والسياسية الى حد إحداث القطيعة التامة بين الفئات الاجتماعية وتعميم الانقسامات الداخلية، في وقت أشد ما تكون الحاجة فيه الى بناء أواصر ذات طابع وطني، ونشر ثقافة الوحدة الوطنية الحقيقية المؤسسة على التسامح والاقرار بحق الآخر في التعبير عن آرائه والتعايش السلمي بين الجماعات المختلفة.

إن مثل تلك القوائم بما تنطوي عليه من تعبيرات اقصائية تمثل التأسيس الفكري لظاهرة العنف في شكلها الراديكالي التفجيري، فظاهرة العنف التي تفجّرت بطريقة غير مسبوقة تستقي أفكارها التحريضية من هذا النزوع الاقصائي الذي ينبذ الآخر وينزّه الذات.

ان الاستعدادات التي سبقت الانتخابات

البلدية في مدن الحجاز تكشف عن أن هناك إتجاهاً دينياً يحاول الدخول الى حلبة السياسة من بوابة الدين متوسلاً بذات المعتقدات الاقصائية التي إذا ما جرى توظيفها في العمل السياسي تمارس دوراً تخريبياً للعملية الديمقراطية برمتها.

ظاهرة القوائم الانتخابية المدعومة من العلماء أخذت بعداً خطيراً، حيث بات العلماء يقررون من له حق الوصول الى المجلس. في بعض القوائم يتم تحديد مؤهلات المرشح غير المهنية مثل كونه خطيباً وإماماً أو متخرجاً من جامعة اسلامية، فيما تحمل دعوات الترشيح رسالة ضمنية ذات طابع اقصائي، حيث يتم توجيه الناخبين بطريقة غير مباشرة من أجل الامتثال لمرئيات (أهل العلم والبصيرة). بل تحمل بعض الدعوات إيحاءات شديدة التطرف ذات طابع تكفيري كما جاء في دعوة أحدهم بتركيز الجهود من أجل إخراج قائمة نهائية (يزكيها المشايخ حتى لا تضيع أسماء أهل السنة والجماعة) بل كشفت إحدى الدعوات عن أن ثمة عملاً منظماً ومدروساً يقوم به المشايخ وطلب العلم منذ فترة بعيدة من أجل دعم قائمة من المرشحين.

لقد أثار تدخّل المشايخ في الانتخابات البلدية طيفاً من التساؤلات. وفي مداخلة على موقع حواري استطرد أحدهم متساءلاً: هل هذه الانتخابات تسجيل في كلية شرعية، أم أنها ترشيحات مجالس بلدية، حتى نطلب من مشائخنا الفضلاء التفكير والبحث بدلاً عنا؟.. وهل النظر إلى المرشحين يتم من خلال الشيوخ الأفاضل، أم عن طريق عقل يدرك نوعية البرنامج الانتخابي لدى المرشح وأهليته لتحقيق هذا البرنامج؟.. وهل هؤلاء المشايخ الفضلاء المزكون هم من أبناء (تلك المدينة) الذين ولدوا تحت سمائها، وعاشوا فوق أرضها، وتطبّعوا بعاداتها، واندمجوا مع أهلها وعايشوهم، أم هم ممن جاؤوا إلى المدينة بعد عمر قضوه خارجها؟

من المفارقات البارزة في الانتخابات البلدية في الحجاز أن خطاب التيار السلفي في العملية الانتخابية يتعارض مع أهم الشروط اللازم توافرها في المرشح وهي المحافظة على الوحدة الوطنية، فالخطاب الديني المشاع في الحملات الانتخابية يتعارض جوهرياً مع مبدأ الوحدة الوطنية بل يقف على النقيض معها، فضلاً عن كونه يتعارض مع فكرة تطوير الخدمات المدنية. وفوق هذا وذاك، فإن تحويل الانتخابات الى مناسبة لتصفية الحسابات والتنافس الفئوي لا يفضي الى تطوير العمل المؤسسي فضلاً عن أنها قد لا تؤدي الى تجديد الدماء في الجهاز البيروقراطي، لأن المحرك ليس محايداً وعلمياً.

لقد شكّل اتفاق المشايخ على قائمة موحدة



مزكاة تحريضاً غير مباشر على المرشحين الاخرين، وفي الوقت نفسه افتئاتاً عليهم، حيث جرى تغييب العمل الاهلي المحلي الذي كان يقوم به عدد من الشخصيات الحجازية من أجل تشجيع المشاركة في الانتخابات بعد أن لحظوا فتوراً عاماً وسط أهالي الحجاز، بيد أن إنثيال المشايخ وتدخلاتهم في العمليات الانتخابية قد أحدثت ردود فعل عكسية. يضاف الى ذلك ما تسرّب من معلومات حول استدعاء الامراء

الصبغة الايديولوجية للعملية الانتخابية وتالياً للمجالس البلدية ستمثل إجهاضاً مبكراً لعملية التحول الديمقراطي

الكبار وبخاصة الامير نايف لعدد من الشخصيات الحجازية، حيث عبّر لهم عن استيائه حول تشكيل لجنة لتشجيع المشاركة في الانتخابات. وبحسب ما نقلته الزميلة (شؤون سعودية) في عددها الاخير فإن الامير نايف استدعى د. محمد عبده يماني، وأخذ يسخر قائلاً: ما شاء الله! عاملين حزب وهيئة! وأشار الى تجمع الحجازيين من مختلف الإتجاهات وبينهم محمد سعيد طيب، وهو شخص غير مرضي عنه من نايف وأجهزته.

هنا اقترح يماني على الأمير بأنه إذا كانت المشكلة هي في شخص محمد سعيد طيب، فإن حذف إسمه أمرٌ ممكن، وأن الهيئة ما هي إلا محاولة لتشجيع المواطنين على القيام بدورهم في الإنتخاب استجابة لدعوة ولاة الأمر!

قال الأمير نايف بأنه ضدّ إنشاء الهيئة من أساسها! لأن في ذلك دعماً لـ (آل منصور) الذين نفخوا في الإنتخابات البلدية التافهة، والتي أخذها البعض بجدية أكثر مما ينبغي؛ وقال إن هذه الطريقة من التفاعل مع الإنتخابات التافهة من قبل الهيئة إنما تأتي دعماً لآل منصور - أعداء نايف وإخوته السديريين! والمقصود بآل منصور، هم أبناء الأمير منصور بن عبد العزيز أول وزير دفاع للمملكة والمرشح لخلافة أبيه عبد العزيز، إضافة الى إخوة منصور الأشقاء كمتعب وزير البلديات وأبناء متعب الذين يتولون اليوم أمر الإنتخابات البلدية!

إننا هنا أمام حالة مربكة في الظاهر، فبينما تشجّع جهات تابعة لوزارة الداخلية بعض المشايخ لدعم قوائم محددة من المرشحين، فإنها في الوقت ذاته تحرم أهالي الحجاز من فعل ما يرونه مناسباً للمشاركة في الانتخابات بل وتقلل من شأنها كي لا تأتي النتائج على غير ما تريده العائلة المالكة، خصوصاً وأن وصول مرشحين حجازيين الى المجالس البلدية يبعث المخاوف التاريخية لدى العائلة المالكة من بزوغ الهوية الحجازية بما تنطوي عليه من إيحاءات ثقافية وسياسية واجتماعية.

لاشك أن تفويض تزكية المرشحين الى العلماء يعتبر طعناً في كفاءة الناخبين وازدراءً برشدهم الذهني، وأخيراً تقليلاً من شأنهم في انتقاء المرشحين واختيارهم عن طريق الاقتراع الحر والمباشر.. إن تدخّل العلماء يطيح في واقع الأمر بأي عملية اقتراعية حرة، حيث يأتي الناخبون الى صناديق الاقتراع ممثلين عن العلماء والمشايخ وليس عن أنفسهم، وبالتالي فإن صناديق الاقتراع لن تكون محكاً وإنما حاصدة لأصوات قد جمعت من قبل.

تقارير لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة

الاعتقال العشوائي وانتهاك الحريات في السعودية

في جلستها الحادية والستين المنعقدة في جنيف في الثلاثين من مارس ٢٠٠٥، أولت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة إهتماماً خاصاً بموضوعة الحقوق المدنية والسياسية والتي تتضمن مسائل التعذيب والاعتقال، بما يشمل التعذيب والتعامل الوحشي واللاانساني والمهين أو العقوبة. وكان مقرر خاص للجنة ثيو فان بوفن قد أعدّ تقريراً بهذا الشأن تناول فيه المراسلات الخاصة بالعنف ضد المرأة.

وجاء في ملخص التقرير بأنه بناء على رسالة مؤرخة في الثاني عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٤ بعثت متحدة مع مقرر اللجنة الخاص بخصوص العنف ضد المرأة، ولحظ مقرر اللجنة بأن الحكومة كانت قد تلقت معلومات متعلقة بالسيدة موانامكسي مويمجانجا Mwimjanga Mwanamaksi، وهي موظفة في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة. وبناء على المزاعم التي وصلت في الرابع من يوليو ٢٠٠٤ أنها تعرضت للاغتصاب من قبل رب عملها، وهو دبلوماسي سعودي (أسمه معروف لدى مقرر اللجنة)، في بيته في دار السلام. وقد عانت السيدة مويمجانجا من جروح عديدة وأخذت للمستشفى لتلقي العلاج في مستشفى حكومي محلي حيث أكد الدكتور بأنها تعرضت للاغتصاب. وفي التاسع من يوليو ٢٠٠٤، أفيد بأن الشرطة قامت باعتقال الدبلوماسي السعودي في مطار دار السلام الدولي حين كان يحاول مغادرة البلاد.

وقد قام محامي السيدة مويمجانجا وسفير السعودية ومسؤولون في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بمحاولات لتسوية الأمر. على أية حال، فإن الحكومة السعودية رفضت التخلي عن الحصانة الدبلوماسية للمتهم حيث يمكن مقاضاته في تنزانيا وقد عاد الى السعودية. وقيل بأن مقترف الجرم - الدبلوماسي السعودي هو الآن في الحجز في السعودية، وأفيد بأنه سيخضع للتحقيق بخصوص جريمته. مهما يكن، فإن ثمة قلقاً جرى الافصاح عنه يفيد بأن الدبلوماسي السعودي المتهم قد ينجو من التحقيق وأن الضحية قد لا تتلقى تعويضاً.

وفي الأول من مارس ٢٠٠٤، أرسل المقرر الخاص للجنة مناشدة عاجلة مع رئيس مقرر اللجنة في مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال العشوائي والمقرر الخاص لحق حرية الرأي والتعبير بخصوص حسين علي ردايش الدويس، البالغ من العمر ٣٨ عاماً وهو موظف في شركة الاتصالات السعودية في نجران.

وبناء على الادعاءات التي وصلت، فإن الدويس تم اعتقاله في الثالث والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٣ في موقع عمله من قبل ضباط المباحث. وبحسب معلومات تلقتها اللجنة فقد تم استدعاء الدويس في مكتب رئيسه في العمل عند الساعة العاشرة من صباح الثاني والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٣، وحين وصل كانت الغرفة مليئة بضباط المباحث العامة، وقد جرى تفتيش مكتبه وصادر رجال المباحث الوثائق والاجهزة الموجودة ثم قادوه معهم حيث قاموا بتفتيش منزله وأخذوا كافة الملفات والاجهزة الالكترونية، بما في ذلك كمبيوتره الشخصي، ومن ثم قادوه الى مركز القيادة التابع للمباحث العامة حيث

يحرم المعتقلون من النوم ويتم تعليقهم بأسلاك حديدة في الاعمدة والاسقف ويمنعون من الاتصال بمحامين

قاموا بالتحقيق معه. وقد تعرض الدويس للتعذيب حيث تم تعليقه في الاعمدة والسقف بأسلاك حديدية، وحُرم من النوم من ثلاثة الى أربعة أيام. ويعاني الآن من مرض الكبد وفايروس سي كما حُرم من تناول الدواء.

ويجري احتجاز السيد الدويس في معتقل بدون تهمة ولم يستطع الاتصال بمحام للدفاع عنه منذ اعتقاله. وقد أفيد بأن الدافع من وراء اعتقاله هو كون رجال المباحث اكتشفت أن الدويس كان يستعمل غرف الحوار الالكترونية على شبكة الانترنت بصورة منتظمة. لقد وجّه رجال المباحث شكوكهم للدويس كونه من بين الاشخاص الذين يقومون بتزويد جماعات حقوق الانسان في الخارج بمعلومات، ولكن الشرطة السعودية اكتشفت فيما بعد أن السيد الدويس لم يكن الشخص الذي يجري البحث عنه، ولكن مع ذلك أبقته في المعتقل. وفي الاخير فإن التقارير أشارت الى أنه ليست هناك إتهامات رسمية وجهت ضد السيد الدويس حتى وقت ارسال هذه المناشدة.

وفي التاسع عشر من مارس ٢٠٠٤، أرسل مقرر اللجنة الخاص مناشدة عاجلة مع رئيس مقرر اللجنة في مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال العشوائي، فإن المقرر الخاص لحق حرية الرأي والتعبير والممثل الخاص للأمين العام للمدافعين عن أوضاع حقوق الانسان فيما يتعلق بكل من متروك الفالح، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود، وعبد الله الحامد، أستاذ الأدب المعاصر في جامعة الامام محمد بن سعود، ومحمد سعيد الطيب،

UNITED NATIONS



Economic and Social Council

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/62/Add.1
30 March 2005

ORIGINAL:
ENGLISH/FRENCH/SPANIS

COMMISSION ON HUMAN RIGHTS
Sixty-first session
Agenda item 11 (a)

CIVIL AND POLITICAL RIGHTS, INCLUDING THE QUESTIONS OF TORTURE AND DETENTION

Torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment

Report of the Special Rapporteur, Theo van Boven

Addendum

Summary of information, including individual cases, transmitted to Governments and replies received*

* The present document is being circulated in the languages of submission only as it greatly exceeds the page limitations currently imposed by the relevant General Assembly resolutions.

UNITED NATIONS



Economic and Social Council

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/64/Add.1
29 March 2005

ORIGINAL:
ENGLISH/FRENCH/SPANIS

COMMISSION ON HUMAN RIGHTS
Sixty-first session
Agenda item 11 (c)

CIVIL AND POLITICAL RIGHTS, INCLUDING QUESTIONS OF FREEDOM OF EXPRESSION

The right to freedom of opinion and expression

Addendum

Summary of cases transmitted to Governments and replies received*

* The present document is being circulated in the languages of submission only as it greatly exceeds the page limitations currently imposed by the relevant General Assembly resolutions.

الصحافي المتقاعد، جدة، وتوفيق القصير، أستاذ الالكترونيات في جامعة الملك سعود، وسليمان الرشودي، المحامي المتقاعد، الرياض، ونجيب الخنيزي، القطيف، وخالد الحميد، الرياض، وأمير بوخمسين، الاحساء، وعلي الدميني، عدنان الشخص، وعبد الكريم الجهيمان، الرياض. وبناء على المزاعم التي تلقتها اللجنة في الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤، فإن هؤلاء الاشخاص قد جرى اعتقالهم من قبل جهاز المباحث، كرد فعل على انتقاد اللجنة الوطنية لحقوق الانسان التي عيّنتها الحكومة والتي تفتقد للاستقلال، وأيضا للتخطيط لانشاء لجنة حقوق الانسان السعودية المستقلة. وقد جرى اتهام هؤلاء من قبل السلطات الرسمية باصدار عرائض لا تخدم وحدة البلاد وتماسك المجتمع. وقد جرى احتجاز هؤلاء في سجن انفرادي في سجن المباحث العامة في عليشه بالرياض. ثلاثة من المعتقلين أطلق سراحهم في السادس عشر من مارس، بالرغم من أن أسماءهم غير معروفة حتى الآن.

وفي السادس والعشرين من أبريل ٢٠٠٤، أرسل المقرر الخاص مناشدة عاجلة مع المقرر الخاص باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص بحق حرية الرأي والتعبير والممثل الخاص للأمين العام للمدافعين عن اوضاع حقوق الانسان بشأن متروك الفالح، وعبد الله الحامد ومحمد سعيد الطيب، وتوفيق القصير، وسليمان الرشودي، ونجيب الخنيزي، وعلي الدميني، وعدنان الشخص، وحمد الكنهل وعبد الرحمن اللاحم. وفق تلك المزاعم التي تلقتها اللجنة بين السابع عشر والتاسع والعشرين من مارس ٢٠٠٤، فإن تسعة من أصل ١٢ معتقلاً الواردة اسماؤهم هنا قد تم اطلاق سراحهم بعد ان أكرهوا على التوقيع على تعهد بوقف مشاركتهم في أية نشاطات سياسية أو حقوقية ووقف الدعوة للاصلاحات في المملكة. ويعتقد بأن متروك الفالح وعبد الله الحامد وعلي الدميني مازالوا في حجز انفرادي بسبب رفضهم التوقيع على هذا التعهد. وحتى الوقت الراهن، ليس هناك تهمة قد سجّلت ضدهم وأنهم حرموا من الحصول على محامين منذ اعتقالهم.

وفي رسالة مؤرخة في الثاني عشر من أغسطس ٢٠٠٤ أعلنت الحكومة بأن متروك الفالح ومحمد سعيد الطيب وسليمان الرشودي وعبد الله الحامد وتوفيق القصير وعلي الدميني قد تم اعتقالهم بسب عقدهم اجتماعات مشبوهة. وفي عقب التحقيق تم اتهامهم بالتورط في اعمال تحرّض على الارهاب، وتشجع على العنف وتثير القلاقل الداخلية. وقد صدرت الأوامر باطلاق سراح محمد سعيد الطيب وسليمان الرشودي في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من أبريل، واطلاق سراح توفيق القصير في السابع والعشرين من مارس ٢٠٠٤ بعد إعترافهم بالطبيعة المضللة لنشاطاتهم واعتذارهم وبذلك جرى الغاء الاجراءات الجنائية ضدهم. إن التحقيق مع متروك الفالح وعبد الله الحامد وعلي الدميني أظهر بأنهم كانوا مسؤولين عن تنظيم الاجتماعات. إن الاتهامات الموجّهة ضدهم قد أدليت وقد أحيلوا الى القضاء للمحاكمة.

وفي الثامن يونيو ٢٠٠٤، بعث المقرر الخاص للجنة مناشدة عاجلة مع رئيس مقرر لجنة مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال العشوائي بخصوص مازن صالح بن محمد الحسين التميمي البالغ من العمر ٣٠ عاماً. وبناء على المزاعم التي تلقتها اللجنة جرى احتجاز التميمي في سجن انفرادي في سجون المباحث العامة في مدينة الدمام. وفي الحادي والثلاثين من مايو ٢٠٠٤، تم اعتقاله في بيت عائلته في الدمام، هو وزوجته وأربعة اطفال. وقد أطلق سراح عائلته في اليوم التالي.

وفي الثالث عشر من أكتوبر ٢٠٠٤، بعث المقرر الخاصة مناشدة عاجلة مع رئيس مقرر لجنة مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال العشوائي والمقرر الخاص بحق

حرية الرأي والتعبير بخصوص مهنا بن عبد العزيز حبيل البالغ من العمر ٤١ عاماً. وبناء على المزاعم التي تلقتها اللجنة، فإنه في مساء السادس من أكتوبر ٢٠٠٤ جرى اعتقال حبيل من قبل أفراد من هيئة المباحث العامة في الاحساء، وقد تم احتجازه في سجن انفرادي.

وفي الثلاثين من نوفمبر ٢٠٠٤، بعث المقرر الخاص مناشدة عاجلة مع رئيس مقرر لجنة مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال العشوائي، والمقرر الخاص بحقوق المهاجرين والمقرر الخاص باستقلال القضاة والمحامين بخصوص كل من عباس مجود أكاني، ومرتالا أماو أولاديل، وعباس عزيز أولادوني، ونيورودين أوالادي، ونيورودين ساني، ومحمد عبد الحي يوسف، ووليد البيبت، وأحمد عباس ألابي، وسليامون أوليفمي، ومافيو أوبادينا، وساميو حمود زيوبيرو، وقاسم أفولابي أفولابي، وعبد العليم شوبايو، وهم من المواطنين النيجريين والعمال المهاجرين المقيمين في جدة والتي تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاماً. وبناء على المزاعم التي تلقتها اللجنة، فإنهم من بين مئات المعتقلين في جدة في التاسع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٢ عقب مقتل رجل شرطة في مشاجرة بالايدي بين مواطنين سعوديين وأفارقة. وقد تم إبعاد الاشخاص الاخرين الذين جرى اعتقالهم في تلك الحادثة، فيما شملت ٢١ شخصاً أحكام بالسجن تتراوح ما بين ستة شهور وسنتين اضافة الى الجلد. وفي اعقاب الاعتقال، فإن ١٣ مواطناً نيجيريا قد تم تعذيبهم ومعاملتهم بوحشية، وشمل ذلك التعليق من أسفل القدمين والضرب وتعريض الاجهزة التناسلية لصدمات كهربائية. ومنذ اعتقالهم قبل ما يقرب من عامين، لم يتمكن هؤلاء الاشخاص من الحصول على محامين أو مساعدة قانونية. علاوة على ذلك، فإن المترجمين كانوا حاضرين فحسب في إثنتين من أربع جلسات محاكمة سابقة، وأن كافة الاجراءات ووثائق المحكمة كانت باللغة العربية.

وفي الثاني والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٤، انعقدت جلسة الاستماع في القضية الخاصة بثلاثة عشر شخصاً أمام ثلاثة قضاة في جلسة مغلقة، بدون مساعدة من محام، أو ممثل قنصلي، أو خدمات ترجمة كافية. ولم يكن هؤلاء الاشخاص قادرين تماماً على إستيعاب طبيعة الاجراءات، والتي كانت تتم باللغة العربية، ولم يكونوا قادرين أيضاً على فهم بصورة كاملة ما اذا كانت جلسة الاستماع متعلقة بإطالة أمد الاعتقال أو مخصصة لمحاكمتهم. وبناء على المعلومات التي



متى سيحاكمون؟

تلقتها اللجنة، إذا كان رجل شرطة الذي قتل في التاسع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٢ لديه اطفال (وهذا غير ملعوم) واذا

من الاقترافات الشنيعة: احتجاز مواطن في سجن انفرادي في سجون المباحث العامة هو وزوجته وأربعة اطفال

كان الـ ١٣ نيجيرياً قد حكم عليهم بالاعدام، فإن هؤلاء سيبقون في السجن حتى بلوغ الاطفال سن الثامن عشرة، حيث بإمكانهم حينذاك تقرير قبول أو رفض دفع الدية في مقابل عقوبة الاعدام. وفي غير تلك الحال، فإن هؤلاء الثلاث عشرة نيجيرياً سيواجهون خطر التحقيق الوشيك.

في الثاني عشر من مايو ٢٠٠٤، بعث المقرر الخاص مناشدة عاجلة تتعلق بالصحافي السعودي فارس حزام الحربي، الذي أفيد باعتقاله في مدينة الخبر، بالمنطقة الشرقية في منزله في الثاني عشر من أبريل ٢٠٠٤، ثم اطلق سراحه في بداية مايو.

وبالرغم من أن أسباب الاعتقال غير واضحة، الا أنه يعتقد بأن اعتقاله على علاقة بعمله كصحافي. وقد أشارت تقارير أنه بالرغم من الافراج عنه، فإنه في التاسع من مايو ٢٠٠٤ نفّذت وزارة الاعلام القرار الصادر في مارس من قبل ولي العهد الأمير عبد الله والذي يقضي بمنع الحربي بصورة دائمة من العمل كصحافي داخل المملكة. وبناء على المعلومات التي تلقتها اللجنة فإن حزام الحربي البالغ من العمر ٢٧ عاماً ساهم بكتابات في جريدة الشرق الاوسط منذ مايو ٢٠٠٣، وقد عرف عنه تغطيته الصحافية لموضوع الارهاب عقب الهجمات الانتحارية في العاصمة الرياض. ويقال بأن حزام الحربي قد اعتقل سابقاً في السابع من أبريل ٢٠٠٢ وجرى - حسب تلك المزاعم - احتجازه لمدة ثلاثة أسابيع في حجز انفرادي بتهم سرقة وثائق رسمية عقب نشر صحيفة الوطن السعودية تقريراً يزعم بأن المملكة تدرس فكرة ايقاف الدعم المالي للجامعة العربية.



عبد الرحمن اللاحم: المحامي الإصلاحي

وتفيد بعض المصادر بأن حزام الحربي قد فصل في الماضي من عدة جرائد محلية تحت ضغط السلطات الرسمية.

كلاب نايف يمارسون الديمقراطية في مكة

غزالي سعد يماني، من أهالي مكة، يعتزّ بالإنتساب اليها، ويفخر بمداومته في الظهور بلباسه المكي وعمامته المميزة.. غزالي يعمل في المقاولات، وقد أصبح شريكاً لأحد ضباط المباحث (المتقاعدين) في بعض أعماله، لكن هذا الأخير لم يكن أميناً، فسلب من غزالي بعضاً من حقوقه الأمر الذي دفعه للشكوى لدى الجهات القضائية المختصة. عندئذٍ جاء عدد من ضباط المباحث الى بيت غزالي، ولكنهم وجدوا إبنه عند باب المنزل حيث سألوه عن إسمه فأجابهم بأنه محمد غزالي يماني، فظنّ هؤلاء بأنه الرجل المطلوب، لأن من عادة أهل الحجاز إضافة إسم محمد فيصبح مركباً. حينها قام أشاوس المباحث، فطرحوه أرضاً، وانهالوا عليه ضرباً بقضيب من حديد فكسروا بعضاً من أضلعه (فقط!)، كما كسروا ساعده الأيسر ثم هربوا!

من حسن الحظ، أن كاميرا الفيديو كانت جاهزة بالقرب من أخت محمد، فصوّرت الحادثة من خلال نافذتها وتمّ التعرّف بالضرورة على المجرمين من كلاب المباحث، وقد طبعت نسخ عديدة من الفيديو ووزعت على الجمهور، وقد قام الأب ببعث رسائل الشكوى لهذه الجهة الحكومية وتلك، فيما يرقد الإبن في المستشفى. المعروف ان القضاء يتلاعب به الأمير نايف وزير الداخلية، كما هو واضح في كثير من الحالات، ولعل أبرزها في الوقت الحاضر قضية المعتقلين الإصلاحيين.. ولا يعتقد أن يحصل يماني على حقّه من (كلاب الداخلية) ومن سيدهم.

التطرّف الوهابي لا حدود له

جاء الوهابيون النجديون هذه المرّة ليعلّموا أهل الحجاز كيفية الدفن! وليستخدموا عضلاتهم من جديد في فرض آرائهم وأفكارهم على غيرهم وليعيثوا فساداً في الحجاز وليمارسوا عملية إذلال لشعبه. هؤلاء الجهلة يزعمون الإحتساب، ويزعمون العلم، ويزعمون امتلاك الحقيقة.. في حين أنهم لا يملكون سوى عقول فارغة، وتطرف أقرب الى الخوارج منه الى أي أمر آخر. هؤلاء تصدّى ثلاثة منهم مؤخراً الى رجل جاء ليدفن إبنته صغيرة السن في مقبرة المعلا بمكة، حيث قام أحدهم بخطف البنت الميتة من أبيها، وساعده آخر على ذلك ليدفناها في ركن قصيّ من المقبرة حتى لا يعرف أبوها مكان دفنها فلا يزورها، فيما قام الثالث بحجز الأب عن ملاحقة زميليه.

أما المبرر فهو أن هؤلاء الثلاثة المتطرفين النجديين الوهابيين، يريدون (الإحتساب)! فلم يجدوا بدعة أو شركاً إلا في مقبرة المعلا، وإلا من منع المواطنين من دفن موتاهم، لأنهم لا يعرفون الطريقة الصحيحة والشرعية للدفن، فجاء هؤلاء من عمق الصحراء النجدية ليعلموا أهل العلم ومركز النور ومبعثه كيفية الدفن، وحتى لا يمارسوا الشرك وغيره، حسب رؤية الوهابيين. ولازال الوهابيون المتطرفون كلاباً جامحة يطلقها آل سعود على سكان الحرمين، وكلما أرادوا تقديم تنازل لهم زودوهم بأسنان قارضة وجرعات تطرف مركزة إضافية وأموال ليمارسوا ما يرونه ضد المواطنين، فيما يصمت دعاة الإحتساب الوهابي عن فساد أسيادهم آل سعود وجرائمهم البيّنة والواضحة.

ولقد زاد نشاط هؤلاء المتطرفين في مكة والمدينة مؤخراً، حتى أن هذه الحادثة لم يكتب عنها أحد، اللهم إلا خبر نشرته جريدة الوطن، ومقالة كتبها نجيب عصام يماني في ٢٠٠٥/٣/٢٨ الماضي، حيث وصف الخاطفين بأنهم مجرمين لا يعرفون معنى للرحمة ولا يتقنون مواساة للأب المكلوم. وانتقد نجيب يماني المدرسة الفكرية الوهابية التي خرجت هذه الوحوش الضارية، والمعلمين الذين شحنوهم بالتطرف وهم أبعد الناس عن دين الله. ووصف عقولهم بأنها متحجرة وأفكارهم شاذّة.

من أحكام القضاء الوهابي

من أغرب أحكام القضاء في جدة ما حدث مؤخراً في قضية اعتقال عشرات من المعتمرين المصريين نساء ورجالاً. والقضية أن عشرات من المصريين رجالا ونساءً جاؤوا الى الحجاز معتمرين فسكنوا في جدة في شقتين مستأجرتين.. ونظراً لاختلاط النساء بالرجال في نفس السكن، فقد قام رجال الحسبة الوهابيين بالقبض عليهم جميعاً وأحيلوا على القضاء الشرعي الوهابي بتهمة (شبهة الزنا) وقد صدر الحكم على كل واحد منهم (أي من الرجال والنساء) بالسجن سنتين والجلد ألفاً وستمائة جلدة توزع على مدّة السجن. وهذا نموذج من أحكام القضاء الجائرة المؤلمة المتكررة بحق الأبرياء من المواطنين وغيرهم.

من قال بجهل مطوع يجلد !

ذهب أحد المطاوعة الى كبير أشراف بدر، وهو الشريف محمد آل نمي، وعمره يتجاوز الخامسة والسبعين. وهو شخص يعرف آثار منطقة بدر، موقع المعركة الأولى في الإسلام، وكذلك موقع دفن شهداء بدر، وقليب بدر وغير ذلك؛ وحين يأتي كبار المسؤولين ـ كما حدث مع ولي العهد ـ يُستدعى الشريف محمد آل نمي لكي يشرح وقعة بدر حيّة على الأرض.

حين جاء المطوع الوهابي الى الشريف لأمر ما، قام بالإستهزاء بالآثار عامة ـ وبالإسلامية خاصة ـ كما هي عادة الوهابيين الذين يربطون الآثار دائماً بعبادة الأوثان! جهلاً منهم وحمقاً، ولذلك ـ وبناء على هذه القاعدة ـ دمروا معظم آثار المسلمين في الأماكن المقدسة بحجة الخوف من الوقوع في الشرك! ثم قام المطوّع بالإستهزاء بالشريف وبأهمية معلوماته، فانزعج الشريف وقال له: يا جاهل! إذهب وادرس السيرة النبوية وما كتب عن بدر كموقعة لتعرف صحة وأهمية ما أقول! هنا انطلق المطوع الى المحكمة شاكياً وأقام دعوى على الشريف بأنه قال لأحد أهل الحسبة (يا جاهل)! والحال أنه أعلم العلماء! بل لا أحد ـ حسب الرؤية الوهابية ـ يستحق صفة العلم والعالم سواهم!

وبناء على ذلك صدر حكم بجلد الشريف أربعين جلدة؛ وقد تدرج الحكم في مراتب الحكم القضائي وصدّق عليه من قبل هيئة التمييز. ونظرا لمقام الشريف محمد آل نمي بين قومه، وهم أولو بأس، طلب أمير مكة الحكم لدراسته، وحتى الآن لم يتم تنفيذ الحكم نظراً لحساسيته البالغة، لكن من غير المستبعد أن يقوم جهلة الوهابية ومتطرفوهم بذلك بغض النظر عن آثاره عليهم وعلى حلفائهم من آل سعود الجهلة بالدين والدنيا.

والشيء بالشيء يذكر، أن جهلة آل سعود اتفقوا مع جهلة الوهابية فصدر مؤخراً (أمرٌ كريم)!! لجميع الصحف المحلية بألاّ تذكر أو تنشر خبراً يتعلق بالبابا ووفاته، وقد استثنيت صحيفة الشرق الأوسط والحياة من ذلك

، لأن ذكر الوفاة تستدعي من وجهة النظر الوهابية تمجيد البابا والديانة المسيحية، وتجيز للحكومة التعزية بذلك والإشادة ببعض فضائل البابا، وهذا من المحرمات، بل قد يكون من الكفريات الوهابية!

معضلة الشورى السعودية:

نمط السياسي المفرغ من السياسة

د. مضاوي الرشيد

سبقت زيارة ولي عهد السعودية الامير عبدالله الى فرنسا سلسلة من القرارات الملكية منها زيادة عدد اعضاء مجلس الشورى، هذه المؤسسة التي مضى على تأسيسها اكثر من عقد، فارتفع العدد من ١٢٠ عضوا الى ١٥٠ عضوا. معظمهم من حملة الشهادات العالية كالدكتوراة مثلا. مهد هذا القرار لزيارة فرنسا حيث علق جاك شيراك عليه وكأنه خطوة جريئة تقود ليس السعودية فقط، بل المنطقة العربية نحو الديمقراطية على الطريقة السعودية. جاء هذا الثناء والمديح بعد قبلات حميمة تم تبادلها وفقا للبروتوكول والدبلوماسية على عتبات قصر الاليزيه المقدسة، تم بعدها الاتفاق من حيث المبدأ على شراء ٩٦ طائرة رافال من شركة داسولت وقدرت قيمة الصفقة بمبلغ ٦ مليارات يورو. وهذا الاتفاق يعتبر حسب جريدة الفايننشل تايمز جزءا من عقد دفاعي صناعي تقدر قيمته الاجمالية بمبلغ ٢٠ مليار يورو. وها هي الصورة تتضح شيئا فشيئا من خلال التقارير المتناقلة اعلاميا عن هذه الزيارة، فبعد ان تعهدت السعودية الإلتزام بتفاصيل الصفقة، لا يسعنا الا ان نستوعب خلفية اطراء شيراك وتحمسه لمشروع الشورى السعودي، حيث اصبحت الكمية (مئة وخمسون عضوا) البديل لنوعية هذه الشورى ومدى صلاحياتها وقدرتها على العمل باستقلالية.

شيراك كغيره من المراقبين للشأن السعودي يعرف تماما معضلة الشورى السعودية، ولكنه يريدها ان تبقى كما هي، لانها لو تغيرت او عُدلت بشكل يضمن تغيير نوعيتها، بل قلبها من شورى معينة استشارية الى شورى منتخبة لها حق المحاسبة، لو حدث ذلك، لكانت صفقة الطائرات هذه ليست من تدبير حلقة صغيرة من المتنفعين والسماسرة، بل من صلب العمل الذي يقوم به مجلس الشورى، فهو الوحيد الذي يصدق على عقود تجارية وعسكرية وصناعية، وليس زمرة مرتبطة بحلقات اميرية لها حصصها ومخصصاتها التي ترتبط بكل عقد تجاري، وهذا عادة ما يكون من صلاحيات المجالس الشورية المنتخبة.

يعلم شيراك علم اليقين انه بنفسه وفي دولته لا يستطيع ان يشرع اي قانون او يعقد صفقة دون عرض الامر على برلمانه المنتخب. ينسى او يتناسى شيراك ان قانون منع الحجاب في المدارس الفرنسية كان يتطلب مثل هذه الموافقة البرلمانية قبل ان يتم العمل بموجبه، وربما انه ينسى او يتناسى انه لا يستطيع شراء اي معدات لوزارة ما دون موافقة طيف كبير من اجهزة الدولة التي تخضع للشفافية والمحاسبة. هذا بالاضافة الى أعين الصحافة التي تراقب وتفضح ما استتر. اشادة شيراك بالديمقراطية السعودية كانت طقسا سياسيا لا بد لملايين اليوروات من تدعيمه وتأصيله. ومع الأسف فإن الضحية الاولى والاخيرة لهذه الطقوس السياسية التي تتكرر عند كل موسم زيارة للعتبات المقدسة هي الثروة الوطنية والمال العام. ومن المؤكد ان صفقة جديدة هي في طور التبلور وستظهر قريبا عند زيارة اقدس العتبات الا وهي مزرعة كروفورد في تكساس، حيث ستكثر الاضاحي مقابل الثناء ليس فقط على الشورى السعودية التي تزداد صلابتها يوما بعد يوم او بالاحرى عقدا بعد عقد، بل على سلسلة من الاجراءات القمعية ضد الشعب واعلامه ورموزه، منها سجن الاصلاحيين وقتل الارهابيين او المصنفين هكذا.

> **الشورى السعودية هيكلية فارغة لا تمثل الا ذاتها ولا تمثل المناطق والكتل الاجتماعية او الطوائف**

معضلة الشورى السعودية منذ بدء التشدق بها في اوائل التسعينات وبعد اكثر من اربعة عقود من الوعد بها (في فترة الستينات) تتلخص في كونها تعمل بمبدأ تفريغ السياسة من مضمونها. هذا المبدأ يرتكز ايضا على مفهوم اسطورة الخبير اي التكنوقراطي القادر على تدبير شؤون الدولة اليومية وايجاد الحلول العلمية او المبنية على هذا العلم من قبل ذوي الاختصاص. فبحفنة من الدكاترة في علم الآثار وثانية من المؤرخين وثالثة من علماء الاجتماع والنفس ورابعة من اعلام الثقافة الاسلامية وخامسة من فطاحلة اللغة العربية وسادسة من حملة شهادة الادارة العامة وسابعة من علماء الفيزياء والكيمياء او غيرها من العلوم الحديثة، يكتمل عندها النصاب، اذ نحن هنا بصدد شريحة تعكس التطور الحضاري للمجتمع بشكل عام!. ومن ثم تبدأ سلسلة توزيع الحصص المناطقية فالى جانب الاكثرية من منطقة جنوب نجد والقصيم، القلب النابض بالولاء للنظام السعودي تاريخيا على الاقل، يجب تطعيم مجلس الشورى بعينات حجازية مثقفة واخرى من المنطقة الشرقية.

ان بقيت بعدُ كراسي شاغرة فالاولى ان يتنصب عليها بعض الشخصيات من المناطق النائية كالمنطقة الشمالية او المنطقة الجنوبية، وهي مناطق حدودية ارتبطت في ذهن النظام بالقلاقل والاضطرابات، وهي مطعون دوماً في ولائها، اذ ان بُعدها عن المركز في الرياض وارتباط مجتمعها بعلاقات حميمة مع اهل وأقارب وجدوا انفسهم يوما ما خارج حدود الدولة القطرية المسماة سعودية كان كفيلا للتشكيك بولائها. هذا التشكيك يتصاعد يوما بعد يوم بعد احداث العراق واحتلاله، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة الشمالية. يعتمد النظام السعودي في توزيعه للكراسي التكنوقراطية والمناطقية على قاعدة الولاء المطلق، فلا يتم الاختيار الا حسب هذا المعيار المهم رغم كل الحملات الدعائية التي

تصور هذه التركيبة للشورى السعودية على انها محاولة لاستيعاب المناطق عن طريق اختيار شخصيات يمكن ان تمثلها. اما المعيار الآخر فهو عادة ما يُبنى على اساس اختيار السياسي المفرغ من السياسة والذي يُستشار ولا يشور على النظام في أمور من صلب العمل السياسي، منها مثلا الامور التي تتعلق بالسياسة الخارجية والاهتمامات العسكرية او العقود الاقتصادية وتوزيع الثروة.

تركيبة الشورى السعودية هذه تجعلها تكرس مبدأ الدولة كغنيمة تتقاسمها شريحة عريضة من الامراء بمساعدة طاقم عريض ايضا من العوائل والتكتلات الاجتماعية والتي تختار من قبل رأس الهرم على اساس ولائها وليس على اساس تمثيلها للمناطق التي تنتمي اليها. واذا قارنا هذه الشورى السعودية بتجارب امم اخري مرت في مرحلة التعيين قبل الانتخاب نجد ان التجربة السعودية فريدة من حيث كونها تعتمد على انتقاء ستين او تسعين او مئة وخمسين فردا ليس لهم اي بُعد اجتماعي او اقتصادي او غيره سوي كونهم من حملة الشهادات الآتين من بعض المناطق. وان طرح موضوع تمثيلهم لهذه المناطق المزعوم لا يسعفنا في إيجاد اي معيار يخولنا لقياس هذا التمثيل. اذا اخذنا برلمانات اوروبا المعينة في العصور الغابرة كبرلمانات بريطانيا فسنجدها في الماضي ترتكز على مبدأ تمثيل تكتلات اجتماعية حقيقية، ورغم ان مشاركتها السياسية فإنها كانت مرتكزة على تعيينها من قبل الملك. كان لبعض هذه الشخصيات المعينة مصالح اما اقتصادية او عسكرية او حتى معنوية ضاربة جذورها في منطقة معينة؛ لذلك كان الملك مضطرا لان يتركها في اللعبة السياسية والا تمردت عليه وعصت أمره. فرغم التعيين هذا نجد ان مبدأ التمثيل هو الذي يحدد مسار العملية السياسية.

اما شورانا السعودية هذه فتقوم على قواعد خاصة بها يصفها بعض المراقبين على انها عملية بيروقراطية قاصرة على حل معضلات الساعة وغير قادرة على التعاطي مع المسائل المصيرية، لا من الناحية المعرفاتية بحكم الخبرات التقنية والتخصصات المتعددة كما ذكر سابقا ولا من ناحية التمثيل المناطقي المزعوم. فمنذ بداية الشورى السعودية نجد ان حلول الطاقم التكنوقراطي قد فشلت في استيعاب الكثير من المشاكل الداخلية وخاصة الاقتصادية والتربوية والاجتماعية، بل حتى على صعيد تطوير البنية التحتية كتوفير الخدمات الصحية والنقل والمياه وغيره من مستلزمات الحياة بشكل عام.



المنافق شيراك: هل قبض ثمن المديح؟!

الفشل في حل معضلة البطالة والتأهيل العلمي التربوي والتخطيط المستقبلي لا يزال مسيطرا على التطور الداخلي ومسيرة التنمية المبتورة، رغم عقود طويلة وسلسلة من الخطط الخماسية التي شارك في اعدادها الطاقم التكنوقراطي المحلي بمساعدة نظيره العالمي الذي يبيع خدماته للنظام بأسعار باهظة تنعدم فيها فرص المنافسة بين مقدمي الخدمات بسبب انعدام الشفافية والسرية التي

ماذا سيدفع عبدالله لبوش حين يزوره، وكم هو ثمن المديح الأميركي للديمقراطية السعودية؟

على اساسها يتم اختيار شركات المساعدات الغربية. فأين الشورى السعودية من موضوع اليد العاملة الاجنبية؟ واين هذه الشورى من صفقات الاسلحة والطائرات والتي أثبتت عجزها عن صد اي عدوان خارجي او هزات امنية داخلية والتي تطلب التعامل معها بجيش كبير من المرتزقة العالمية والعربية والاسلامية وكميات ضخمة من التكنولوجيا المستوردة.

الشورى السعودية هيكلية هشة لا تمثل الا ذاتها مهما حاولت اقناع الآخرين بأنها تمثل المناطق والكتل الاجتماعية او حتى بعض الطوائف، اذ ان زيف هذا التمثيل يتجلي بوضوح عندما تم اضافة ثلاث او اربع شخصيات شيعية للمجموعة الشورية حتى ترضي الاقلية الشيعية او ربما الاصوات الامريكية التي تسهر على مصالح الاقليات الدينية، وليس من المستبعد في دورة قادمة لمجلس الشورى ان يتم تعيين بعض النساء ليجلسن على شرفة عالية يراقبن ويقترحن ويبدين رأيهن فيما يخص العنصر النسائي من امور هن اعلم بها، عندها ربما ترضى اصوات حركة النساء النهضوية في امريكا عندما تجد ان اختها في السعودية قد فتح لها المجال ان تشارك في مجلس شورى فرغته سياسة النظام من السياسة.

وفي انتظار زيارة العتبات المقدسة في كروفورد لا يسعنا الا ترقب الاعلان عن ثمن الاطراء والمديح الذي سيصبه بوش في كأس النظام السعودي ليتجرعه بلذة ونشوة خاصة عندما يكون الموضوع المطروح الاصلاحات السياسية والدور القيادي للديمقراطية القادمة. فكم طائرة ستحلق في طريقها الى السعودية مقابل هذا المديح يا ترى؟

نصيحتنا لشيراك التريث قليلا قبل الاطراء، اذ ان صفقته التي اعتقد انه قد فاز بها لا تزال قيد الدرس وتخضع لسلطة ورقابة ليس مجلس الشورى السعودي، بل لرقابة توعد الجميع وهي رقابة بوش، فكما هو يوزع الحصص في العراق الجديد لا بد ان شيراك يعلم ان احتكار الحصص من قبل الشركات الامريكية ليس بالامر الذي يمكن تجاوزه بسهولة في بلد كالسعودية رغم كل الجهود السعودية التي تطمح للتعددية في مصادر الاستيراد. اما في مجال اعطاء الرأي بموضوع الشورى السعودية فكان الاحرى به ان يردد المثل الفرنسي المشهور: كلما تغير كلما بقي على حاله!

القدس العربي - ٢٠٠٥/٤/١٧

ورقة دفاع الدكتور عبد الله الحامد: صرخة أمام القضاء السعودي

مرافعة سياسية وقانونية ودينية

(٢-٢)

لماذا جرمت الحكومة دعاة الدستور وأدخلتهم غياهب السجون؟ وأخرتهم هيئة التحقيق والادعاء العام خمسة شهور عن المثول أمام المحكمة، ولماذا أصرت على أن يحاكموا سراً؟ وكيف لازال لم يكتشف القضاء الجهة المختصة بالنظر في القضية حتى مرور حوالي عام من سجننا؟ ولماذا توقفنا الحكومة في السجون، في قضية نصت الأنظمة على أنه لا توقيف فيها إلا بحكم قضائي؟ لماذا لم تدع علينا أمام القضاء ونحن طلقاء وتترك للقضاء تقدير التجريم والتأثيم والتحريم، فإن قرر القضاء سجننا سَجَنت، وإن برأنا قبلت؟

د. عبد الله الحامد

(١٠)
إلى متى تضرب السلطة دعوات الإصلاح السياسي ولاسيما دعوة الدستور الإسلامي، بسلاح يلبس لباس الدين؟

الدعوى

امتلأت مذكرة المدعي العام، بعبارات مضمونها أن دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي، قاموا بما يسئ إلى الدولة أو إلى الوحدة الوطنية القائمة على الشريعة.

١- فقال في (ص ٧ س ٨): "التشكيك في نهج ولي الأمر وكيان الدولة، القائم على تطبيق الكتاب والسنة".

٢- وقال في (ص ٧ س ٣، و ٥): "تأليب الرأي العام المحلي والدولي لمصادمة السياسة الشرعية لولي الأمر"، "والتشكيك في المبادئ الشرعية التي تقوم عليها بلادنا".

٣- وقال في (ص ٧ س ٧ و ٨): "وكل هذه الأمور تؤدي إلى الإساءة إلى سمعة الدولة وعصيان ولي الأمر والخروج عليه".

٤- وقال المدعي العام في (ص ٨ س ١٠ و ١١): "ما قام به المذكورون مخالف لما ورد في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من وجوب طاعة ولي الأمر".

٥- وقال أيضا في (ص ٨ س ١٥ و ١٦): "ما أقدم عليه المذكورون محرم ومعاقب عليه شرعاً ونظاماً".

الدفاع:

يا فقهاء الشريعة:

١- خطابات الإصلاح عامة - ودعوة الدستور والمجتمع المدني الاسلامي - إنما هي خطاب إسلامي على العموم، بل سلفي على الخصوص في المنهج كسائر الدعوات والحركات السلفية، التي تقدم من صيدلية القرآن والسنة ما يعالج التحديات ويحل المشكلات ويراعى المتغيرات والمعطيات في كل عصر ومصر، وهو لمصلحة الأسرة الحاكمة خاصة، ولمصلحة الشعب عامة، فكيف يكون إخلالاً بطاعة الحاكم؟ إنه دعوة إلى المرحلة الوسطى، بين النموذج الأعلى للحكم الشوري العادل الراشد الذي جسده الرسول صلى الله عليه وسلم الذي هو معيار الحكم في الإسلام، والنموذج الأدنى للحكم الجبري الجائر الذي جسده الحكم الجبري الجائر أموياً وعباسياً وعثمانياً وطوائفياً.

دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي، لا يرغبون في القفز فوق الواقع، ولكن لا يريدون الاستمرار في الوقوع في مستنقع الواقع، عبر التقنع بقميص فقه الضرورة وسدّ الذرائع، الذي فوت على الأمة كبريات المنافع.

٢- صيغة ارتباط الحكم بالعدالة، هي الصيغة التي تبناها الشيخان محمد بن عبدالوهاب ومحمد بن سعود، **فوجه الوهابية السياسي هو أنها مقاربة لإقامة الحكم الوسط، بين الخلافة الراشدة وخلافة الجبر الجائرة، ولذلك رفض الشيخ محمد بن عبد الوهاب، استئثار آل سعود بالمال، ورفض هدر المال العام،** ورفض أن يأخذ الأمير محمد بن سعود عشر ثمار أهل الدرعية، وقال: سيعوضك الله خيراً. ولكن مسألة الشورى، لم تكن ركناً أساسياً في الحكم، جرياً على نهج المصلحين الذين تبينوا نظرية "المستبد العادل" لكن التاريخ أثبت أن الشورى هي أساس العدالة، وعلى هذا ظهرت الدولة الحديثة. بحيث أصبح من الضرورة العودة إلى الفقهاء الذين نصوا على اشتراط العدالة والشورى في البيعة؛ فهما مقتضى البيعة على الكتاب والسنة.

٣- آل سعود اليوم مطالبون بتعميق شرط البيعة على الكتاب والسنة، وتجديد آلياته، فالولاء لهم ولاء مؤسسي، الولاء المؤسسي لإقامة الشريعة في شقيها الروحي والمدني، وأبرز ما في الشق المدني، هو العدالة والشورى، وهما شرط في البيعة عند فقهاء السياسة الشرعية. **أما الولاء الشخصي فسيكون عبادة لأرباب وأسياد، وتضييعاً للعباد والبلاد، وترسيخا للاستبداد، وفتحا لأبواب البلاد للاستغراب والانسلاب؛** ليس ولائي شخصياً ولا أظن ذلك ولاء أحد من الألف الذين وقعوا مطالب الإصلاح، ولاؤنا وطاعتنا، وفق مبادئ الإسلام، التي قررت أن العدالة والشورى هما مقتضى البيعة على الكتاب والسنة.

وأهم مبادئ الإسلام في شقه المدني هي العدالة والشورى، وقد أدرك الإصلاحيون أهمية هذا المعنى: الصيغة الوسطى، من دون قفز في الولاء، وأهمية دعوة الدستور والمجتمع المدني، من أجل ذلك تكاثرت توقيعاتهم على الخطابات من كافة الأطياف، توقيعاتهم تعلن مقولة إصلاحية: "لنتفق على الأساسيات، وليعذر بعضنا بعضاً في الثانويات"، الأساسيات هي: الدستور والمجتمع المدني في بوتقة إسلامية.

ما قاله دعاة الاصلاح ليس قفزاً في الظلام، ولا إفتئاتاً على الإسلام، بل هو المحجة البيضاء التي عرفتها الأمم في جميع البلدان اليوم، وليس ذلك مفضياً إلى الخروج على الإمام، **إن دعاة الإصلاح من خلال دعوتهم أحرص على استقرار الحكم، من بعض أفراد العائلة الحاكمة، الذين يسيئون الإدارة ويستبدون بالقرار، ويضيعون أموال الشعب.**

٤- تيار المطالبة بالدستور الإسلامي ضامناً لحقوق الناس وحرياتهم المشروعة أزعج بعض الأمراء: لماذا؟ لأنه حدد مشكلة الدولة العربية، منذ عهد بني أمية حتى الآن، بأنها الاستبداد الناتج عن تمازج الذهنية الصحراوية بالكسروية، وحدد الحل بأنه الحكم العادل الشوري، الذي لا يقفز على وقائع التضاريس، الهدف والوسيلة واضحان في خطاب الرؤية، ولعل لدى المدعي العام غموض ناتج عن الإيحاء، بسبب كوني مشاركاً ثانوياً محاصراً في القناة، إذ لم تسمح محطة الرياض أن أظهر في الشاشة، كما ظهر المحاور الثاني في استديو الرياض، بل انحصرت مشاركتي بالتعليق عبر الهاتف. فلم تتضح له المصطلحات والمفاهيم، ويمكن معرفة رأيي بوضوح في محاضرتي التي ألقيتها في جامع بريدة الكبير قبل بضع عشرة سنة في رجب ١٤١٣هـ (١٩٩٣م) بعنوان (المشكلة والحل) والتي طرحت فيها الحل الأوسط للدولة العربية، والمحاضرة قد نشرت بهذا العنوان في بيروت، الدار العربية للعلوم ١٤٢٤هـ (٢٠٠٤م). موجز الكلام أن العدل والشورى أساس الحكم، فهما إذن من أصول الدين، لأن ما يترتب عليه مصالح كبرى للأمة، معدود في أصول الدين، كما قرر فقهاء المقاصد الشرعية كالشاطبي، ومن أنكر ذلك فعليه البرهان: والدعاوى إن لم يقيموا عليها بيانات أصحابها أدعياء.

نحن نطالب بتعزيز الحقوق واستقلال القضاء، واتخاذ خطوات جدية في سبيل الحكم العادل الشوري، والحكم الشوري له مبادئ وله هياكل، عندما نقول الإسلام هو الحل، أو تطبيق الشريعة هو الحل، ألا ينبغي أن نعيّن التفريعات والآليات، وأن نحدد المبادئ؟

٥- وأهم المبادئ هي: أن المخاطب بتنفيذ أحكام الشريعة هي الأمة، فالقرآن لم يقل: يا أيها الفقهاء ولا يا أيها الأمراء، حتى في مسألة البغي على السلطة خاطب الأمة، فالأمة أدرى بمصالحها العامة، في سياستها مع الأمم الصديقة والشقيقة والعالمية، وفي شئون اقتصادها، زراعة وصناعة وتجارة، وفي أمور التربية المدرسية، والتربية الاجتماعية وفي التقنية والتصنيع وفي الإدارة العليا والوسطى والدنيا، فالأمة هي المكلفة بحفظ الشريعة، كما صرح ابن تيمية في الفتاوى، ولم يأت نص واحد يصرح أو يلمح أن الفقهاء أو الأمراء وحدهم، أدرى بمصلحة الأمة، بل جاءت النصوص تقول للناس كافة ليس للمسلمين وحدهم، أنتم أدرى بشئونكم، بل أن القرآن طالب العامة بمراقبة الخاصة، وحذر من الانقياد للفقهاء والأمراء دون دليل، قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل)، ولذلك عقد الشيخ محمد بن عبدالوهاب لذلك فصلا في كتاب التوحيد فقال: "باب من أطاع الرؤساء والعلماء في غير طاعة الله فقد اتخذهم أربابا"، وساق حديث عدي بن حاتم الشهير في تفسير الآية، ووضّح هذا المفهوم عديد من المفسرين والفقهاء كابن تيمية والرازي.

٦- **دور الحاكم العادل في الأمة أنه وكيل لها، وليس وكيلا عليها، فليست الأمة قاصرة أو سفيهة، ليتوكل عليها، وليمسك بيديه أزمة السلطات الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضائية**، والأمة هي ولية أمر نفسها فيمن تختاره، ومن أجل ذلك تأتي فكرة توزيع السلطات إلى ثلاث. ومن أجل ذلك فإن الإسلام من خلال تركيز مرجعية الأمة لا الحاكم قرر أن الحاكم إنما هو "سلطة تنفيذية" للشريعة وللأمة، ليس مرجعية لا للتشريع ولا للقضاء، ولا للأمة. كما نص الفقهاء كابن تيمية والرازي والنيسابوري ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا في تفسير المنار. ونظام الحكم السعودي لم يعبر عن هذا الأمر بصورة كافية، بل عبر بما يدل على خلافها تارة، وما يوحي بخلافها تارة أخرى. وفي الأنظمة التي أصدرتها الدولة أدلة وافية فضلاً عن التطبيقات، وقد شرحت ذلك في كتيب: (استقلال القضاء السعودي: عوائقه وكيفية تعزيزه).

٧- كيف تستطيع الأمة أن تضمن أن يكون دور الحاكم تنفيذا لإرادتها ومرجعيتها، ما لم تكن وسيلة ذلك هي الشورى الجماعية الملزمة، التي تنازل لها الرسول صلى الله عليه وسلم عن رأيه، في مواقع كثيرة أصرحها في غزوة بدر وأحد والخندق، **فإذا كان إجراء الشورى ابتداءً ونتيجة، واجباً على نبي معصوم، فكيف لا يجب على خليفة أو ملك.**

والشورى الجماعية مقصد من مقاصد الإسلام القطعية الكبرى، ولا يسهل في الدولة الإسلامية الحديثة أن تتجسد الشورى الجماعية الملزمة، في الأمور الثانوية بصورة مباشرة إلا عبر الاستفتاء العام وعبر الجماعات الأهلية ولاسيما المدنية. ومن أجل ذلك تلجأ الدول العادلة إلى الأساليب غير المباشرة في الأمور الثانوية عبر المجالس البلدية والمناطقية، أما في الأمور الأساسية فلا تتجسد الشورى الشعبية إلا بقيام مجلس لنواب الأمة، يمثل إرادة الأمة وسلطتها في تنفيذ أحكام الشريعة. هذا المجلس هو التطبيق المناسب اليوم لمفهوم "أولي الأمر" الوارد في موضعين من سورة النساء، فأولوا الأمر هم الذين يجمعون مثلث القوة النيابية: معرفية وأخلاقية واجتماعية، وبذلك يصبحون متبوعين، في الرأي والدهاء والفضل والخبرة والعلم، وأهل الرأي والدهاء والخبرة والعلم والفضل.

أولو الأمر (في القرآن) (وفي التراث) هم أهل الحل والعقد، فهم وحدهم إذن الذين يجسدون إجماع الأمة، إنهم أهل العقل والرأي الذين يهتمون بأمر الناس، ويعملون بإخلاص لمصلحتهما، هذا ما صرح به ابن كيسان وقرره النيسابوري والفخر الرازي والتبريزي وغيرهم، وقال بمقتضاه ابن تيمية وابن عاشور، وعدد من التابعين كعكرمة ومجاهد. وهو مقصود من فسّر (أولوا الأمر) بالفقهاء والعلماء كأبي العالية وابن عباس وجابر بن عبدالله ومالك بن أنس وأبي بكر المزني وابن نجيح والضحاك والحسن البصري وعطاء، والنسفي والسيوطي والبغوي، وجسده الرسول صلى الله عليه وسلم في تصرفاته.

الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكوّن هيئة من حفاظ القرآن، للبت في قرارات الحرب والسلم الكبرى، بل شاور الأمة، وصدر عن الأمة في كل تصرفاته الكبرى، وقبلَ معارضة الأفراد والجماعات، واخذ برأي الأغلبية يوم أحد، رغم أن نتيجة الحرب كانت هزيمة، فالمشاورة واجبة، والالتزام برأي الناس - فيما يخص شئونهم - واجب.

وأولو الأمر - على كل حال - ليسوا الحكام وليسوا الفقهاء وحدهم، بل هم أصحاب البصيرة والرأي الثاقب والتجربة والخبرة ومنهم الفقهاء، وهذا معنى آية الطاعة في سورة النساء، لأن الآية الأخرى (آية الاستنباط) ركزت على وصف أولي الأمر

بالاستنباط، والاستنباط عقل وذكاء ودهاء وعلم، فالقرآن يفسر بعضه بعضاً، وأشارت آية الطاعة إلى أناس بجانب الرسول وهم موجودون والرسول موجود، ومن نماذج ذلك السعدان: سعد بن عبادة وسعد بن معاذ، وسلمان الفارسي والحباب بن المنذر وأبو بكر وعمر.

واختيار أهل الحل والعقد، يمكن أن يكون بالتعيين، لو كان الذي يقوم بالتعيين نبي معصوم، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم، لم يعين فلم يقل للأنصار غيروا السعدين سعد بن عبادة وسعد بن معاذ، وضعوا بدلاً منها أبا بكر وعمر، بل اتبع رأي المتبوعين، وهذا ما اشترطه ابن تيمية في مفهوم أولي الأمر أن يكونوا متبوعين، بيد أن الرازي والنيسابوري بينا أن مناسبتي الآيتين تحددان المفهوم بإجماع الأمة، وتبنّى رأيهما الشيخان محمد عبده ومحمد رشيد رضا، وفقهاء السياسة الشرعية، في العصر الحديث. إذن لمجلس النواب حق المحاسبة والمراقبة، باعتبار النواب تجسيداً لسلطة الأمة ومرجعيتها، وقد شرحت ذلك في كتابي (نحو دستور ومجتمع مدني إسلامي) بديلاً عن الحكم العربي المفرِّط بالعدالة، والدستور العلماني المفرط بالهوية، وكل يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب ذاك القبر، وكما قال ابن القيم: العلمُ قال اللهُ قال رسولهُ قال الصحابةُ هم أولو العرفان.

٩- هل الوحدة الوطنية التي يقولون إنها قائمة على الشريعة (ظاهراً)، لا تحتاج إلى تعزيز؟، هذا العنف الذي دخل فيه الآلاف، وهذه المعارضة في الخارج التي تشد إليها الملايين وينضم إليها عشرات الألوف ماذا تدل عليه؟، وكل ما ذكره الإصلاحيون الألف في خطاباتهم، إنما ينصب على دعم الوطنية القائمة على الشريعة.

ليت المدعي العام يتفضل ببيان المخالفات الشرعية، التي جاءت في خطابات الإصلاح السياسي، إذا كانت المخالفة لنصوص الشريعة، أما إذا كانت مخالفة لأقوال بعض الفقهاء، ولم يدعمها المدعي بنصوص قطعية فلا عبرة بها، لأنها مخالفة للآية (٥٨) من سورة النساء وغيرها من الآيات والأحاديث، أفلا يسعنا أن نجتهد كما اجتهدوا، وخلافنا لبعض الفقهاء في هذه المسائل، لم نقل به وحدنا، فهو من الخلاف المعتبر، ومن المعروف كما قرر ابن تيمية وغيره أنه ليس للحكومة أن تجبر الناس على الالتزام باجتهادها، والحكومة تملك من الوسائل ما ترد به على دعاة الدستور والمجتمع الاسلامي، وتكويناته الأهلية، فلماذا جرمت الحكومة دعاة الدستور وأدخلتهم غياهب السجون؟ وأخرتهم هيئة التحقيق والادعاء العام خمسة شهور عن المثول أمام المحكمة، ولماذا أصرت على أن يحاكموا سراً؟ وكيف لازال لم يكتشف القضاء الجهة المختصة بالنظر في القضية حتى مرور حوالي عام من سجننا؟ ولماذا توقفنا الحكومة في السجون، في قضية نصت الأنظمة على أنه لا توقيف فيها إلا بحكم قضائي؟ لماذا لم تدع علينا أمام القضاء ونحن طلقاء وتترك للقضاء تقدير التجريم والتأثيم والتحريم، فإن قرر القضاء سجننا سَجَنت، وإن برأنا قبلت؟

(١١)
الحصانان المتباريان أيهما يسبق: الدستور الإسلامي الذي يضمن حقوق الشعب والعدالة والشورى، أم تفاقم المشكلات وانفلات الأمور؟

الدعوى:

١- قال المدعي العام عني (ص ٤ سطور ١ - ٣): "كما زعم بأن غياب المجتمع المدني أدى إلى الصراعات الدموية، وأن عدم الأخذ بما طالب به ورفاقه من إصلاح مزعوم، قد يؤدي إلى الفتن أو الفوضى أو الحروب الأهلية".

٢- وقال المدعي العام (ص ٥ س ٤ و ٥) أيضاً: "محاولة السعي إلى إثارة الرأي العام، بتأييد العمليات الإرهابية، كخطوة تمهيدية للإصلاح حسب زعمه".

المطالبة بالدستور أزعجت الأمراء لأنه يحدد مشكلة الإستبداد الناتج عن تمازج الذهنية الصحراوية بالكسروية

٣- وقال المدعي العام أيضاً: (ص ١٥ س ١٣ و ١٤): "حاملاً عبر حديثه مضامين باطلة، في دعوة الناس لتأييد الأحداث الإرهابية، كأداة من أدوات الإصلاح".

٤- وقال أيضا عنا جميعاً (ص ٧ س ٢): "إثارة الفتن، وتبرير العنف والإرهاب".

الدفاع:

يا حضرات القضاة: اتقوا الله وانصفوا القائمين بالاحتساب السياسي الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر:

١- هناك فرق بين تبرير العنف وتفسيره لم يحط به المدعي العام علما، فالذي يبرر العنف يؤيده، هو الذي يقول بعبارة محددة قاطعة صريحة: إن العنف هو الحل أمام انسداد الأفق، فما دامت الدولة العربية تستخدم العنف، فإنه لا سبيل إلى إصلاحها إلا بالعنف نفسه، بنفس الأدوات التي بها تجبر الناس، إذا كان الحاكم يستخدم العنف من أجل السيطرة على مصير الشعب والتفريط بمصالح الأمة، وهدر أموالها، فإن سبيل إصلاحه الوحيد هو العنف. أي كما جوز للحاكم لنفسه استخدام العنف من أجل الاحتفاظ بالسلطة، يجوز للشعب استخدام العنف من أجل الوصول إليها، مثل هذه المقولة تعتبر تبريراً للعنف. فليثبت عليَّ المدعي العام مثلها.

وأنى له ذلك، لأنني صريح في رفض العنف: خلاصة كلامي: حتى إذا استخدم الحاكم العنف من أجل الاحتفاظ بالسلطة، لا ينبغي استخدام العنف من أجل إصلاح السلطة لأسباب جوهرية، أهمها أن التغيير الذي يقع بالعنف يمكن الانقلاب عليه بالعنف، وأن الأسلوب المضمون للإصلاح هو العمل السلمي الذي يرسخ مبدأ الصراع الرمزي المأمون العواقب، بدلاً من الصراع الدموي الذي يعرض البلاد والعباد للمخاطر. هذه الفكرة التي شرحتها ودللت على فوائدها ومشروعيتها في عديد من كتبي، منذ سنة ١٤١٢هـ (١٩٩٣م) أكتب ضد العنف، ورأيي واضح صريح مشروح في كتاب (البحث عن عيني الزرقاء) طبع الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)، ولاسيما في الكتيِّب المنتشر مخطوطاً منذ عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م): (الكلمة لا الرصاصة) الذي طبعته الدار العربية للعلوم، بيروت ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)، وكتيب (للإصلاح هدف ومنهاج) الدار العربية للعلوم، بيروت ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). وأنا عند المثقفين والناس العاديين، في داخل البلاد وخارجها، ممَنْ قرأوا بعض كتبي أو مقالاتي في جريدة (الحياة) من دعاة المجتمع المدني الإسلامي منذ حرب الخليج سنة ١٤١١هـ، فكيف يفهم المدعي العام النصوص على مزاجه وهواه، ولو افترضنا أنه فهمه ممكن لكان غير محتمل، لأن لازم القول ليس بقول، على ما قرر الأصوليون.

٢- أما تفسير العنف والغلو، مسألة في علم الاجتماع السياسي، فإن علم الاجتماع السياسي يقول - وليس أنا: إن أي بلد يفتقد فيه الناس الحد الأدنى من الكرامة والعدالة، لابد أن يعاني من أزمة ثنائية الفقر والقهر التي هي سبب الاختلال في أي بلد. والاختلال يصيب غالب الناس باللامبالاة والتسيب والإهمال، فتفسد الإدارة وتكثر الرشوة، ويتهاون الناس بالنظام العام، ويصبح الناس كالرعية المنساقة من دون إدراك، وعند

اشتداد الأزمة تظهر حركات التمرد الإيجابي والسلبي. والتمرد نوعان: ارتدادي على الذات يفجر فيه الناس مشكلاتهم على ذواتهم، وهذا يفسر كثرة الأمراض البدنية والنفسية، كالسكري والضغط والسرطان، والكآبة ونحوها، والانتحار، وحوادث السيارات والتفحيط واللجوء إلى الخمور والمخدرات.

ونوع هجومي وهو نوعان: عسكري يفجر فيه المتمردون تمردهم على المجتمع عن طريق مواجهة السلطة بنفس أدواتها المادية والعسكرية، وهذا يسمى الخروج على الدولة وهناك تمرد سلمي مشروع، في المجتمعات الواعية، وهو أن ينشط دعاة الإصلاح السلمي، لتحديد المشكلات، وتحديد الحلول، ويقوم الناس بالتعاون على البر والتقوى حتى يتعزز صلاح الدولة.

٣- وعبدالله الحامد من دعاة الدستور والمجتمع الإسلامي الذين كرروا في خطاباتهم: إذا أرادت الدولة أن تسحب البساط من تحت أقدام أهل الغلو والعنف، فآلة ذلك هي السماح للناس بالكلام والتعبير والتجمع السلمي، لكي لا يكون الكلام والتجمع في السراديب وراء الكواليس فينتج الغلو والعنف، وبعبارة لافتة إذا أردنا أن نقول: لا للعنف والغلو، فلنقل: نعم للإصلاح الدستوري، ولنقل لنشوء جمعيات المجتمع المدني: نعم.

الحل البوليسي لا يكفي فهو (فالانوميا) أو حالة انسداد الأفق، هي ناتج طبيعي في مزارع الفقر والقهر ظهور العنف طبيعي كـ(الثيِّل) الذي ينمو في أحواض النخيل والأشجار، يمكن أن يحصد اليوم بالسلاح، لكنه ينبت غدا بصورة أكبر وأكثر، ما دامت الجذور حية و الماء ساريا، ما سبب العنف والغلو؟ السبب الأساسي المكون سياسي، إنه الفقر والقهر، اختلال العدالة والإدارة وتفاقم الفساد، والسبب الملون أو الثانوي يتوسل بخطاب ديني. هذا ما قلناه عموماً، وقلته خصوصا، وشرحته أيضا في كتيب (ثلاثية المجتمع المدني) بيروت، الدار العربية للعلوم، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

٤- وعلم الاجتماع السياسي أيضا يقول: إن **بلدنا إذا تأخر في الإصلاح السياسي، و لم تأذن الدولة بظهور التجمعات الأهلية ولاسيما المدنية، معرض إلى الفتن الداخلية، واضطراب حبل الأمن، والتدخلات الأجنبية.**

علم الاجتماع السياسي التطبيقي يقول: إن غياب تجمعات المجتمع المدني الأهلية، وفقدان حرية التعبير المشروعة هو الذي أدى إلى الصراعات الدموية وليس أنا.

٥- في مذكره (دعوة الدستور الإسلامي"سداد") قلنا: إن الناس لن تستجيب لأفكار الإصلاح السياسي، ما لم تحدث أزمة حادة، هذا ما يقوله علم الاجتماع السياسي وليس أنا. السؤال: أما ترون الأزمة الحادة؟ حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة، والتدخلات الأمريكية في أفغانستان والعراق، والعنف الذي ضرب بلادنا، والضغوط الأجنبية على بلادنا، كل هذه الأمور أليست تعبيراً عن أزمة حادة؟ فإذا كانت هذه الحقائق لا تروق لبعض الناس، فليمنعوا تدريس علم المجتمع السياسي، وعلم التغيير الاجتماعي في الجامعات، وليفقئوا عيون زرقاء اليمامة، هل يريد المدعي العام أن نغمض عيوننا ونقول عن الكوارث التي تطل بقرونها، وتهددنا بالحرب الأهلية أو التقسيم أو العلمنة والإمبريالية: "هذا عارض ممطرنا".

(١٢)
المدعي العام يهاجم المجتمع المدني والدستور الإسلامي، فهل أحاط بهما علماً؟

إن من الواضح أن المدعي العام، ليست له ثقافة كافية في الفقه السياسي والدستوري، فهو ينطق المِلكية الدستورية (بكسر الميم) فالمِلكية الدستورية تحولت إلى (مِلكية) بكسر الميم، لعل سبب ذلك أن مصطلح (المِلكية) يكثر تداوله في كتب الفقه العباسية، إذن لماذا يدين نقدنا التراث العباسي؟ وهو ثانياً يقول:

الملك ليس وكيلاً على الأمة لأنها ليست قاصرة أو سفيهة وإنما وكيلاً لها، وهي ولية أمر نفسها فيمن تختاره

المجمَّع المدني (بتشديد الميم)، وكأننا أمام مجمَّع تجاري، فهو معذور إذا لم يعرف مضمون المصطلح؟ وهو ثالثاً: يخلط بين مصطلح (ولي) الأمر و (أولي) الأمر، يظنهما من أصل واحد، وأنهما بمعنى واحد، فهو إذاً يجرّم مفاهيم لم يحط بها علماً: فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة/ وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم. وقد سبق أن شرحنا مفهوم (استقلال القضاء) والآن نشرح مصطلح الدستور الإسلامي. من خلال عناصره ووظيفته، ولكي لا يحكم القضاة على الدستور والمجتمع المدني ونحوها من المفاهيم، من دون سبر غورها في وظائفها وطبيعتها: نقول باختصار إن إدارة الدولة تشبه نظام الري بالمزرعة، ففي بعض المزارع تكون السقاية غير منضبطة، فيذهب الماء من دون رياسة وبصر بتوزيعه، فكثير منه يضيع عبر الجداول، ولاسيما في التربة الرملية، وكثير يضيع في الأحواض، بسبب كثرة الرمال، أو عدم استواء أحواض البرسيم أو القمح، وتجد توزيع الماء على الشجر مختلاً، فكثر من الشجر تعاني من العطش، وبعضها يموت عطشا، قلة منها قد تغرق بسبب كثرة الماء، النتيجة هدر المياه، واختلال السقاية،.والحاصل في ختام الموسم هو عدم تناسب المحصول مع مستوى الجهد المبذول. الدستور كنظام الري بالتنقيط تتوزع فيه المسئولية والمهام، لكي يصبح كل شيء على ما يرام.

ماذا يعني الدستور الإسلامي؟

١- أن تكفل الدولة لكل عاطل دخلاً يقوم بحوائجه، لكي تحصنه من الانحراف والسرقة والأمراض النفسية حتى يتوافر له عمل مناسب.

٢- أن تكفل الدولة لكل مريض علاجاً، فلا يحظى الكُبراء بالمستشفيات الفخمة، ويرمى الفقراء والضعفاء في المستشفيات المتواضعة.

٣- أن تستوعب الجامعات الطلاب، في خطة تراعي أن التعليم المجاني حق لكل مواطن.

٤- أن تعتني الدولة بالتعليم الفني والحرفي، حتى يتعود الشباب على العمل الحرفي، فتتقوى أجسادهم وعقولهم ونفوسهم، ويستغني الوطن بهم عن ملايين العمالة الوافدة

٥- أن يتساوى القوي والضعيف في الحقوق والواجبات أمام القضاء.

٦- أن توزع الثروة والمال، بالتساوي بين الأفراد والطبقات الاجتماعية، وبين المناطق.

٧- أن توجد إجراءات فعّالة تضمن القضاء على الواسطة والمحسوبية والرشوة التي فتكت بالإدارة.

٨- أن تتكافأ فرص الوظائف كلها، أمام الناس، بصرف النظر عن طبقاتهم الاجتماعية والمذهبية والإقليمية، وأن يكون أساس الوظيفة العامة هو (الجدارة).

٩- أن توضع ضوابط صارمة لحفظ المال العام، وأن تتم مراقبة المال العام، ومحاسبة أي مسئول يثبت عليه التفريط، مهما كان مركزه، وان يحال إلى القضاء كل وزير أو أمير متهم بالتفريط أو استغلال النفوذ أو السرقة أو الرشوة.

١٠- أن تخضع أعمال كل مسئولي الدولة – مهما علت مراكزهم – للمسائلة عن حسن التصرف، مراقبة ومحاسبة.

١١- أن يعنى بالطبقات الفقيرة والمهمشة، بحيث تضمن الحاجات الأساسية لكل مواطن،

من سكن وطعام وكساء وتعليم.
١٢– أن يكون الفقراء هم الأولى بالأراضي السكنية، وصغار المزارعين هم الأولى بالأراضي الزراعية.
١٣– أن تسود الشفافية والوضوح، في كل التصرفات الحكومية.
١٤– أن لا تتخذ الحكومة قرارات كبرى، في الحرب والسلم والعلاقات الخارجية وأمور التربية والتعليم والمال العام، إلا بتفويض من الشعب.
١٥– أن يتساوى الناس في الخدمات التي تقدمها الدولة.
١٦– يتسع مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ليضم كافة المنكرات الروحية والمدنية، ويتسع للأمر بمعروف العدالة، والنهي عن منكرات إهدار المال العام، والمحسوبية والرشوة، وكافة المنكرات التي يسميها الفقهاء (المنكرات السلطانية)، وأن يكون أهليا للأفراد والجماعات أيضا.
١٧– أن يكون كل من يتولى وظيفة قيادية كفياً عدلاً معروفاً بالنزاهة.
١٨– أن لا يتعرض أي مواطن لأي إجراء يحط من كرامته، أو ينتهك حريته وحقوقه التي قررها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الأمم الحديثة إليها، وعدم تجريم أي عمل أو اتخاذ عقوبة عليه إلا بنص قانوني، يجرم الفعل ويحدد العقوبة.
١٩– أن يعبر الشعب عن إرادته، التي خوله الله بها، في تلمس مصالحه، وفق مقاصد الشريعة إما بإسلوب مباشر، عبر جمعيات المجتمع الأهلي المدنية، وإما بإسلوب غير مباشر، عبر ممثليه من أهل الرأي والخبرة، الذين هم أهل الحل والعقد.
٢٠– أن يكون دور الحكومة تنفيذياً فحسب، بتوزيع مسئوليات الدولة ثلاثة فروع: فرع التشريع، وهو مجلس النواب، وفرع القضاء، وهو للقضاء ومراقبة شرعية الأنظمة والقرارات التي تصدرها الحكومة أو مجلس النواب عبر (محكمة العدل العليا)، وتختص الحكومة بتنفيذ الإدارة السياسية.

(١٣)
مفهوم ولي الأمر السعودي: هل أنزل الله به من سلطان؟

(أ) يقولون إنه: أدرى بالمصلحة.
(ب) يقولون إنه: هو القاضي الأصيل وما القاضي في المحكمة إلا وكيل.
(ج) الواقع أنه: يحتكر مرجعية جميع السلطات غير المباشرة الثلاث (تنفيذية وتشريعية وقضائية) فضلاً عن سلطة المجتمع الأهلي وهي السلطة الرابعة، أليس ذلك — بالمصطلح السياسي والقرآني — هو (الطغيان) فهل أنزل الله بهذا المفهوم من سلطان؟
(د) إذن فهو يختزل رأي الأمة في شخص.

الدعوى:
١– قال المدعي العام (ص ٣ الأسطر ١٦ ـ ٢٢): "كما تضمنت أقواله ما يفيد اعتراضه على ما تضمنه النظام الأساسي في الحكم المادة (٤٤) بأن الملك هو مرجع القضاء"، وقوله إن هذه الفقرة تجسيد لاتجاه فكري قديم، يرى أن إلى الحاكم (هو) القاضي الأصيل، وأن القضاة ليسوا إلا وكلاء، وأنه أدرى بالمصلحة، وأنه الحكم عند التنازع، ومطالبته بفصل القضاء عن سلطة ولي الأمر، وادعائه بأن الفقهاء القدماء في ظل الاستبداد القديم، لم يتمكنوا من بناء منظومة دستورية متكاملة، تحدد مركز ولي الأمر".
٢– قال المدعي العام أيضا (ص ٣ س ١) عنا جميعاً "التشكيك في نهج ولي الأمر وكيان الدولة القائم على تطبيق الكتاب والسنة... والتدليس على الناس... وتأليبهم على ولي الأمر".

الدفاع:
يا حضرات القضاة:
أولاً:
١ـ أجل أقول بملء فمي إن لمصطلح ولي الأمر، مضموناً سعوديا يجسد الطغيان، ما أنزل الله

إن بلدنا إذا تأخر في الإصلاح السياسي، و لم تظهر التجمعات الأهلية، معرض إلى الفتن والتدخلات الأجنبية

به من سلطان، وهذا القول دللت عليه في كتابي (معايير استقلال القضاء الدولية، في بوتقة الشريعة الإسلامية. دار العلوم العربية. بيروت ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م). وقد فصلت ذلك ودللت عليه في بحث ألقيته في مؤتمر العدالة العربي الثاني الذي عقد في القاهرة سنة ١٤٢٣هـ وعنوان البحث (استقلال القضاء السعودي عوائقه وسبل تعزيزه)... وفي هذا المفهوم حتى في صيغته العباسية، فضلاً عن مفهومه السعودي مخالفة للمفهوم الشرعي لإمام الدولة وصلاحياته. والفقهاء الذين رددوه، من العباسيين ومن بعدهم ليس لديهم دليل من الكتاب والسنة، ولا من نهج الخلفاء الراشدين. وعلى كل حال لم يكن الفقهاء العباسيون الذين ذكروه يخصون به الخليفة، بل كان أمير الإقليم والبلدة والقرية والقاضي وصاحبي المظالم والحسبة داخلين في مفهومه.
٢– لقد قدم المدعي العام — من خلال دعوانا — لنا برهاناً على أن النظام السعودي يطبق هذه القاعدة فلا نحتاج إلى إثبات ذلك، ودلائل ذلك واضحة، حتى في الأنظمة العدلية (الأربعة) التي أصدرتها الدولة، بعد عام ١٤٢٢هـ، وهي النظام الأساسي للحكم، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام المحاماة، ونظام الإجراءات الجزائية، ولقب (ولي الأمر) في الإدارة السعودية في البداية يطلق على إمام الدولة، ثم توسع فيه، حتى صار يطلق على كل أمير من الأسرة الحاكمة، إذا كان يشغل منصباً حكوميا، وصار هذا المفهوم راسخا، فصار لكل وزير من الأسرة المالكة مهام فوق مهام وزارته، تدل على أنه يتمتع بسلطة (ولي الأمر)، بحيث يصبح له سلطة تتجاوز مهام وزارته، ونضرب لذلك مثلا: وزير الدفاع، يرأس أعمالاً خارج وزارة الدفاع، وبعيدة عن طبيعة اختصاصها: فهو رئيس الدعوة في الخارج، رئيس المجلس الأعلى للتعليم، ففي أي بلد تكون رئاسة الثقافة والتعليم ولاسيما العالي، لوزير الدفاع؟ ثم هو أيضاً وزير الطيران، ثم المفتش العام؟
نموذج آخر، وزير الداخلية، أيضاً يرأس أعمالاً خارج وزارته: فهو رئيس اللجنة العليا للحج، ورئيس المجلس الأعلى للإعلام، ففي أي بلد يرأس المجلس الأعلى للثقافة والإعلام وزير الداخلية؟! هيئة التحقيق والإدعاء العام مرتبطة بوزارة الداخلية، وكذلك اللجنة التي يسمونها (الوطنية) لحقوق الإنسان، وأنما هي (الحكومية)، لأن الوطنية توحي بأنها أهلية. عشرات من المهام، ففي أي بلد في العالم تكون الجهات الحقوقية كهيئة الادعاء وحقوق الإنسان مرتبطة بوزير الداخلية؟! وأول من يخشاه الناس على حقوقهم، هم البوليس!
وعلى هذا فالأمور الأساسية عندنا، صارت مرتبطة بأحد الأمراء، هذا ليس حكماً ملكياً محدد الصلاحيات، هذا حكم تنتشر فيه أفراد العائلة السعودية في كل مكان وكيان، وهذا التصرف مضر بالعائلة المالكة نفسها، كما أنه مضر بالبلاد والعباد، أن تتحول الدولة إلى شركة عائلية، هذا أدى إلى التنازع على المناصب، وأدى إلى الاختلاف على القرارات، وأدى إلى تغليب مصالح الأفراد الخاصة على المصلحة العامة، بل على المصالح العامة للأسرة المالكة نفسها أيضا.
ثانياً:
إن بعض الأمراء في الأسرة المالكة، يتحدثون ويتصرفون وكأنهم من جنس الملائكة،

وكأنهم يستوحون من عبارة الشعب السعودي، أنهم يملكوننا وأنهم بالسيف يربوننا، وبدلاً من أن يدركوا تسميتنا بالشعب السعودي خطأ ينبغي تصحيحه ما دام يفهمون (ولي الأمر) هذا الفهم، على أن الأمر الطبيعي أن ينسب الحاكم إلى الشعب، فيقال الرئيس المصري والسوري واليمني والملك الأردني والمغربي، أما عندنا فالأمر الطبيعي أن ينسب الشعب إلى الأسرة الحاكمة، فيقال الشعب السعودي: وماذا (بنجد) من المضحكات/ ولكنه ضحك كالبكا.

ألسنا بحاجة في هذا البلد إلى أن يصبح صاحب السمو الذي لا أحد يعلوه، هو الدستور والقانون المؤسس على الشريعة؟ فمن هو إذن الوصي على المواطنين، هل هم الذين لهم كل هذه السلطة؟ أم أفراد مطاردون، يمشون ذلولا خيفة من الأجهزة القتالة، ويوقعون التماسا يرجون فيه تعزيز العدالة والشورى. ألا يحق لنا المطالبة بتحديد دور الأسرة المالكة؟ ما دام قد اتسع إلى قدر مضر بها نفسها على الخصوص وبالدولة وبالمواطنين على العموم، حيث تعددت فيها الرؤوس التي تمسك بمفاصل القرار، وتعدد الرؤوس يؤدي إلى ضعف الحكم الملكي نفسه، وليس هذا تهميشا لدور الملك، بل تحديد لمفهوم رئيس الدولة وإمام الأمة مبني على قانون الشريعة والطبيعة معا.

يا حضرات فقهاء الشريعة: هل ولي الأمر أدرى بالمصلحة؟

ثالثاً:

ونظرية ولي الأمر أدرى بالمصلحة نظرية شاعت في العصر العباسي، وفي ظلال الحكم الجبري، وليس عليها دليل معتبر، وعل كل حال فإن الأسرة المالكة وسعت مفهوم ولي الأمر أولا، ثم اعتبرت نفسها أدرى بمصالح الأمة ثانيا، واستفراد الأسرة المالكة بالقرارات المصيرية الكبرى جر الدولة إلى أخطاء كبرى وصغرى من أبرز مظاهرها:

١- اتخاذ القرارات الكبرى من دون أخذ رأي الشعب: كالدخول في حروب وإدخال قوات أجنبية للبلاد، وبناء قواعد أجنبية فيها، والإنفاق على حروب مجاورة وغير مجاورة من بيت مال الأمة، وعقد اتفاقات سياسية علنية أو سرية وغيرها، من دون أخذ رأي الشعب. هل يكفي أن تأخذ الدولة رأي هيئة الإفتاء، وتقول: قرر الفقهاء ذلك، وهيئة الإفتاء مكونة من فقهاء فضلاء، ولكن ليس من اختصاصهم وفق نظامها الذي حصرتهم به الدولة، أن يفتوا في الأمور السياسية، لو كان مصرحاً لهم بذلك، لما كان لهم مؤهلات الفتوى السياسية، فللسياسة فرسانها، ولا بد للحكومة حين تصدر قرارات كبرى من الالتزام بالاتجاه الشعبي الذي يجسده نواب عن الأمة، فهم الذين يقررون الحل والعقد، هؤلاء هم أولو الأمر الذين يجسدون إجماع الأمة ممن لهم وزن اجتماعي وثقافي وأخلاقي، وليس أولو الأمر محصورين بالفقهاء ولاسيما الفقهاء الموظفين غير المستقلين.

الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكوّن هيئة من حفاظ القرآن، للبت في قرارات الحرب والسلم الكبرى، بل شاور الأمة، وصدر عن الأمة في كل تصرفاته الكبرى، فكيف يقولون لنا: أولوا الأمر هم الحكام والفقهاء... أن من يجد آيات الله القرآنية مجملة من التصريح، يجد آياته الكونية والاجتماعية شديدة الوضوح. والأمر كما قال ابن تيمية: "لا نسلم أن يكون الإمام حافظاً للشرع، بل يجب أن تكون الأمة حافظة للشرع، وحفظ الشرع يحصل بمجموع الأمة، كما يحصل بالواحد كالنبي المبلغ عن ربه" (منهاج السنة: ٦ / ٤٥٧).

إن هذه المشكلة مقرونة بمشكلة أشد وأعظم، وهو أن يتصور بعض الأمراء، أنه لا أحد يحاسبهم إلا الله، وأنهم إن أصابوا فلهم أجران، وإن اخطأوا فقد ضمنوا أجراً واحداً، وبذلك ينطلقون في اجتهادات وهمية، ولذلك يستحلون بها الحرام من أموال الأمة، ولا يجدون في ذلك حرجاً، وأعظم من ذلك أنهم يعتبرون أنفسهم من المتفضلين والمحسنين على الناس، في المبرات والأوقاف ونحوها. بل إن بعض الأمراء يعتبرون الأمة غنيمة أو تركة خلفها لهم والدهم الملك عبدالعزيز، فهم يقولون: "أخذناها بالسيف الأملح". القول بالأخذ بالسيف الأملح مغالطة، فأكثر بلدان نجد والأحساء والحجاز، دعت الملك عبدالعزيز، لإنقاذها من طغيان الطغاة كالمهنا أو الشريف أو الرشيد أو الأتراك، وإنما دعوا الملك عبدالعزيز بسبب السمعة الطيبة لأجداده، ولما عرف الشعب من عدلهم، ولو كانت (بالسيف الأملح) لما وحد الجزيرة خلال أربعين عاماً، بينما ظل جده يحاصر الرياض (عندما كانت بلدة صغيرة) ودهام بن دواس أربعين عاماً!! وحتى لو صح أنهم أخذوها بالسيف، فالسيف لا ينشئ مشروعية للحكم، فمشروعية الحكم مبنية على الحكم بالعدل والشورى، وهذا ما قال الفقهاء عن عمر بن عبدالعزيز أنه لم يصبح إماماً شرعياً إلا عندما شاور وعدل. **ولذا لم يستقر الأمر لعبدالعزيز إلا بالعدل والإنصاف، ولن يستمر الأمر لهم، إذا استمروا على هذه الحال.**

والسبب الأساسي في ذلك أن **الفقهاء أكثر الناس في هذا البلد تبعة**، فلم يوضحوا لهم مفهوم الحاكم في الإسلام، ولم يبينوا لهم أن العدالة والشورى من أصول الدين، وطوال خمسين عاماً والفقهاء مشغولون بشق الإسلام الروحي كالصلاة والصيام ونحوها، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، والقضايا الثانوية، ولم ينشئوا خطاباً دينياً يعالج الفساد الإداري فضلوا وأضلوا، وأوقعوهم وأوقعوا الناس في ما أسماه ابن تيمية ونحوه (الطاعة الشامية): "كثير من أتباع بني أمية أو أكثرهم كانوا يعتقدون أن الإمام لا حساب عليه ولا عذاب، وان الله لا يؤاخذهم على ما يطيعون فيه الإمام، بل تجب عليهم طاعة الإمام في كل شيء، ولما أراد يزيد بن عبدالملك أن يسير بسيرة عمر بن عبدالعزيز، جاء إليه جماعة من شيوخهم، فحلفوا له بالله الذي لا إله إلا هو، أنه إذا ولي على الناس إماماً، تقبل الله الحسنات، وتجاوز له عن السيئات، ولذلك تجد في كلام كثير من كبارهم الأمر بطاعة ولي الأمر مطلقاً، وأن من أطاعه فقد أطاع الله، ولذلك كان يضرب بهم المثل، فيقال: طاعة شامية" (منهاج السنة: ٦ / ٤٣٠).

٢- تعالوا يا قضاة العدل، لندلل على أن ثنائية الفقهاء والأمراء هم سبب فسادنا:

لو كان العلماء والأمراء هم أولي الأمر لكان بلدنا أفضل بلدان العالم عدلا وشورى، لأن مسئولية الاختلال الواقع اليوم، هي نتيجة انحصار المسئولية الرسمية بثنائية (الشيوخ) من الأمراء و (المشايخ) من الفقهاء، تلك الصيغة التي بدأت مع مسيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب نافعة، ولكن نفعها نسبي مقيد بذلك الزمان، وليس بمعياري مطلق، يصلح لزماننا. **فقد استطاع الأمراء (الشيوخ) اليوم تحديد نفوذ هيئة الفقهاء (المشائخ) بتمرير ما يريدون من فتاوى لخدمة السلطة فحسب، وقصر فكر المشائخ عن مواكبة التغيرات والنوازل، حتى السفر لا يسمح لبعضهم أن يسافروا خارج المملكة خشية اجتماعهم بعلماء أوسع منهم إدراكاً سياسياً ومدنياً ومعلومات عن فقه الواقع الدولي، أو يدخلوهم في مشروع جماعي لمصلحة المسلمين،** من أجل ذلك قصر الفقهاءُ

الحامد: أقول بملء فمي إن لمصطلح ولي الأمر، مضموناً سعوديا يجسد الطغيان، ما أنزل الله به من سلطان

فاقتصروا على المجال الروحي والأمور الثانوية، وتركوا المدني والشئون العامة كالنفط والأراضي والإدارة والتربية الاجتماعية والإعلام. **فإلى متى نترك أزمة الأمور لبعض الفقهاء الخادعين أو المخدوعين الذين يريدون أن يحموا تخلفنا السياسي بليّ أعناق نصوص القرآن، ويقولون لنا: ولي الأمر أدرى بالمصلحة؟.** أيريدون أن نستمر في الطاعة الشامية الأموية : أفننشد مع عبدالله بن المبارك؟: وهل أفسد الدين إلا الملوك/ وأحبار سوء ورهبانها. وليست المشكلة في فقهاء السلطة فحسب، بل حتى في الفقهاء المنسوبين إلى الصحوة، اقرؤوا فتاواهم عن الإضراب والمظاهرات.

٣- خلل في الاستئثار بالإدارة:

تعالوا يا قضاة الحق، لنرى كيف استأثرت الأسرة بالإدارة، في واحد من الدلائل الواقعية على بطلان نظرية ولي الأمر أدرى بالمصلحة، **أن المناصب الكبرى أغلبها في مرافق الدولة يتولاها عدد كبير من الأمراء، وهذا مخالف للإدارة الناجحة،** كان الأمير محمد بن عبد العزيز رحمنا الله وإياكم وإياه قد نصح الأسرة بأن تكتفي بوزارات السيادة، ولكن الأسرة لم تفعل ذلك، وصار أفرادها يتنافسون أحياناً تنافساً محموما، في الحصول على أعلى المراكز، حتى صار كثير من مراكز القرار بأيديهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فهم وزراء ونواب وزراء ووكلاء وزراء وأمراء الأقاليم كلها من الأسرة وكذلك نوابهم، وفوق ذلك ولّوا الأسر المرتبطة بهم، حتى صارت في الأقاليم النائية، هذا الخلل أدى إلى مفاسد كبيرة، فأين تطبيق الشريعة في التولية، وأين مفهوم الملكية الناجحة، وأين ما نص عليه الملك عبدالعزيز رحمنا الله وإياكم وإياه من أن نظام الحكم ملكي (شوري)؟ **كيف تحولت الدولة الشورية إلى شركة عائلية مستبدة مستأثرة؟ بل أصبحت الأمة والبلاد شركة موروثة لأولاد عبدالعزيز ومؤسسة خاصة لهم.** وكأنها تخضع للنفوذ والمصالح الأمريكية مقابل حماية سلطة كبار الورثة وصار أصحاب الحق الحقيقيين وهم الشعب من الرعاع، ومن يرفع صوته أو بنانه، فهو مخل بالوحدة الوطنية القائمة على الشريعة، أي وحدة وأي شريعة؟ إنها وحدة العائلة وشريعة الغاب.

٤- هدر المال العام:

وهناك دليل واقعي آخر على أن ولي الأمر ليس أدرى بالمصلحة: تعالوا يا قضاة العدل والإنصاف لنقارن بين الناتج النفطي اليومي ونحسبه بالسعر المعلن في البورصة ونقارنه بميزانية الدولة، كي ندرك أن كثيراً من ناتج البلاد القومي يختفي ولا يسجل في كشوفات وزارة المالية، فأين يذهب؟ المتوقع أنه في جيوب بعض أمراء الأسرة المالكة والمحسوبين عليهم؟، هذا فوق تدخل عناصر الأسرة المالكة في المناقصات، وغيرها من أمور لم تعد تحتاج إلى برهنة. فأين تطبيق الشريعة؟ وأين مفهوم القول بإتباع سياسة الملك عبد العزيز رحمنا الله وإياكم وإياه، وأنا أطلب من المحكمة أن تأذن لي باستشهاد خبراء الاقتصاد، عن حجم هدر المال العام ونتائجه الكارثية على مستقبلنا ومستقبل أولادنا، هناك عديد من شغل مناصب حكومية مثل الدكتور عبدالعزيز بن محمد الدخيل وكيل وزارة المالية السابق. بل أطلب حضور وزراء المالية والنفط الذين شغلوا منصبي وزير المالية ووزير النفط خلال ربع قرن، لنثبت للمحكمة مدى الفجوة بين دخل البلاد ومصروفاتها.

٥- الاستئثار بالمال: نخبة فاحشة الثراء وملايين الجوعى والفقراء

تعالوا ننظر هل الوحدة الوطنية القائمة على تطبيق الشريعة، في نهب بعض الأمراء أراضي الشعب العامة، في دليل آخر من أدلة الطغيان. **وهناك أدلة مادية على تطاول بعض عناصر القيادة على المال العام، فهذه مدينة الرياض ووزارة العدل والقضاء وكتابة العدل تعرفان أكثر الصكوك ذات المساحات الكبيرة أفرغت لأمراء باعوها على تجار العقار، وقام تجار العقار** بتفريدها للمقاولين الصغار، وقامت عليها حركة المساهمات التي أفسدت مفهوم الاستثمار العقاري، والذي يخرج من أي الجهات الأربع على امتداد خمسين كيلاً من مدينة الرياض، وعلى طريق القصيم مثلاً يرى البتر والشبوك، والذي يشاهد سواحل جدة والدمام والقطيف، يرى الأمراء ومحاسيبهم يدفنون مساحات من أرض البحر، ليصدر القضاة أو كتاب العدل لهم صكوكاً بها، أحد هذه الصكوك — الذي وصل إلي صدفة من أحد الثقات – مساحته حوالي (ثمانين مليون متر مربع) فأين تطبيق الشريعة إذن، **المال هل هو لولي الأمر أم للشعب؟ الأرض هل هي للأسرة الحاكمة أم للشعب؟** الرسول صلى الله عليه وسلم: حدد وظيفة الحاكم فقال "إنما أنا قاسم"، لا نحتاج إلى حاكم كريم ينقل بعض مرضانا على حسابه في طائرات، ولا ينفق عليهم في المستشفيات، أو يأذن لنا لمن له واسطة بالدخول في (المستشفى التخصصي) أو غيره، **مالنا يكفينا، الأسرة الحاكمة تأخذ من المال العام ظلماً وعدواناً من دون حساب، ثم يقوم بعض أفرادها بإنفاق شيء منه على شكل مبرات وهبات وأوقاف ومكرمات وخيريات، فأين تطبيق الشريعة؟:** إذا حججت بمال أصله دنس/ فما حججت ولكن حجّت العيرُ

وهل على مثل هذه المظالم تقوم الوحدة الوطنية التي يزعم وزير الداخلية اننا نهددها بمثل هذا الكلام؟ هل الذين يريدون الوحدة الوطنية، هم الذين ينهشون المال العام من دون مراقبة ولا محاسبة، أم هؤلاء الداعون إلى العدالة والشورى؟ أطلب من هيئة القضاء الموقرة أن تأذن باستدعاء بعض الشرفاء الذين رأوا بأعينهم كيف توزع الأراضي حيفا وجورا، مثل الدكتور محمد بن عبدالعزيز آل الشيخ وزير الشئون البلدية والقروية السابق، وكتاب العدل الذين يصدرون مثل هذه الصكوك في مدينة الرياض فحسب، هل هذا من نهج الملك عبدالعزيز رحمنا الله وإياكم وإياه؟ هل هذا من السياسة الشرعية التي يزعم المدعي العام أننا أخللنا بها؟

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها/ إن السفينة لا تجري على اليبس

٦- تنازع الصلاحيات:

من الواضح أن بعض عناصر القيادة التي تعوق الإصلاح وفقنا الله وإياها، تريد تضخيم الأمور، وتشويه المقاصد والوسائل ومحاكمة النيات، وهذا أمر طبيعي، علينا أن نتفهمه ونصبر على أذاه. ولذلك **فقد اعتبرت هذه العناصر خطابات الإصلاح دعوة إلى تهميش دور ولي الأمر، ولكن الحقيقة هي أن الخطابات تدين تهميش دور الشعب،** وهذا يشير بطبيعة الحال إلى تضخم دور ولي الأمر، هم يقولون ولي الأمر أدرى بالمصلحة، ونحن نقول: الشعب أدرى بالمصلحة، ولم يقم دعاة الإصلاح بإلزام الحكومة بقوة مادية، بل هي آراء ومقترحات، ولم يفرضوا آراءهم بقوة مادية. ولكن العناصر التي لا تريد الإصلاح تهتز حتى من الكلمات، كما قال المثل النجدي: "آكل الطعام النيئ يشكو وجع بطنه".

٧- الخلل في التحليل:

إنهم يهاجمون الدعوة إلى الدستور، ويثيرون الشبه حولها، وكأن الدستور مسألة فيها

في أي بلد تكون رئاسة الثقافة والتعليم العالي لوزير الدفاع؟ وتكون الجهات الحقوقية كهيئة الادعاء وحقوق الإنسان مرتبطة بوزير الداخلية؟!

قولان، كالجهر بالبسملة، أو الوضوء من لحم الجزور. أو كأنه يمكن الالتقاف عليها تحت عنوان (دستورنا الكتاب والسنة). **نطالب المدعي العام بأن ينبهنا إلى الآيات والأحاديث التي تبيح لولي الأمر هذه المحرمات.** هذه حقائق علمية سياسية اجتماعية، فالشمس تشرق من الشرق، وتغرب من الغرب، ليس في ذلك قولان. الدستور هو سر نهوض الغرب، والدستور والمجتمع المدني هو رائد الرعيل الأول، من سلفنا الراشدي الصالح، فهو الذي أقام عهد الشورى والعدل زمن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، وفقدانه هو الذي اسقط الخلافة الراشدة، وهو الذي أباح بغداد للتتار بالأمس وللإفرنج اليوم.

(١٤)
بصلاح المؤسسات نطالب، فهو الذي ينتج صلاح الأشخاص

العدل أساس الحكم، والشورى الشعبية أساس العدل، والدستور الإسلامي هو المسطرة، والمجتمع المدني الإسلامي، هو سور الملة والأمة.

الدعوى:

١- يقول المدعي العام عني (ص ٤ س ٢٣ إلى ص ٥ س ٥): "وكان خلال حديثه، لا يألو جهداً في تأليب وإثارة الناس، ضد توجهات ولي الأمر الإصلاحية، فيرفض الإصلاح في مجال التعليم، لمجرد أن الحكومة هي من وضع الخبراء، مطالباً بأن يكون الإصلاح للأمة، بعبارة عامة تدل على عدم الرضا على توجهات الدولة".

٢- ويقول عني (ص ٤ سطور ٣ ـ ١٣): "كما أقر بإجراء مداخلة مع قناة (LBC) الفضائية بتاريخ ٩-١٠/١/١٤٢٥هـ وقد تضمنت هذه المداخلة إعلانه الرفض، لأي إصلاح تقوم به حكومة هذه البلاد، بما في ذلك قيام الدولة بإقامة هياكل التجمع المدني، على نطاق تدريجي، والتوجه إلى المشاركة الشعبية، بالانتخاب في المجالس البلدية، ومن ثم مجلس الشورى".

٣- ويقول عن دعاة الدستور على العموم "وهذا يدل على أن الغاية التي يسعى إليها المتهمون المذكورون، ليست إلا مناهضة ولي الأمر، ويتضح ذلك بجلاء خلال هذه المداخلة، التي سعى فيها المتهم الأول إلى إثبات هذا المقصد علناً، عند مشاركته في البرنامج الحواري وموضوعه (مسيرة الإصلاح في المملكة العربية السعودية)، حيث أخرج المذكور الحوار عن موضوعه الأساس، فبدأ حديثه بالتشكيك في الخطوات الإصلاحية القائمة اليوم، في هذه البلاد، لإثارة الناس ضد ولي الأمر".

٤- ويقول المدعي العام عني على الخصوص (ص ٤ س ١٤ ـ ٢٣): "حاملا عبر حديثة مضامين باطلة، في دعوة الناس لتأييد الأحداث الإرهابية، كأداة من أدوات الإصلاح، ذلك لأن الإصلاح المرتضى حسب زعمه، ليس هو الإصلاح الرسمي، فبدأ حديثه مشككه في كلمة الإصلاح، التي تستخدم لتصحيح أوضاع نظامية، من قبل الدولة".

٥- قال المدعي العام أيضا عني: (وركز من خلال عباراته إلى أن المراد لديه من الإصلاح بما مؤداه نزع يد الطاعة، وقد أورد هذا المضمون مغلفا مصطلحات سياسية غربية، كقوله المطالبة بتطوير نظام الحكم إلى ملكية دستورية).

٦- وقال في (ص ٤ س ١٩ و ٢٠) عني أيضا: "ثم يربط في حديثه بين مشكلة الفقر ونظام الحكم الشرعي في هذه البلاد تمهيدا لفكرته في ضرورة نزع الطاعة من أجل الإصلاح".

٧- ثم قال عني (ص ٤ سطور ٢١-٢٤): "ويشير المتهم الأول خلال حديثه أيضا، أن التفاهم مع الحكومة وصل إلى خط مسدود، طالما أن الملك هو المرجع للسلطات الثلاث، وأن الحكم في هذه البلاد لن يكون ملكية دستورية".

الأمراء يتحدثون ويتصرفون وكأنهم من جنس الملائكة، وكأنهم يستوحون من عبارة الشعب السعودي، أنهم يملكوننا وأنهم بالسيف يربوننا!

الدفاع:

يا مرتجى العدل والإنصاف: نعم نحن نقول أنه حان الوقت لتطوير نظام الحكم الملكي من صيغة سلطة مطلقة وحكم مطلق الصلاحيات إلى حكم ملكي شوري نيابي (أي الدستوري). ونقول أيضا إن الحكم بالكتاب والسنة هو أساس البيعة الشرعية، التي مقتضاها اشترط العدل والشورى كما صرح الفقهاء، وان العدل والشورى في الدولة الإسلامية الحديثة لا يتجسد إلا بأنظمة تكفل العدل والشورى، وان المصطلح الدقيق الذي يعبر عنهما من دون لف أو دوران يسمى (الدستور) وإن الدستور قد يكون علمانياً أو شيوعياً، لأنه يجسد قيم الأمة التي تنشئه، ولذلك فإن من الوضوح أن يوصف بـ(الدستور الاسلامي) ونقول أيضا: إن كل الإصلاحات التي لا تنطلق من المفهوم الشوري للحكم، إنما هي ثانوية، وغير مضمونة الاستمرار، ويمكن أن تنقلب عليها الحكومة، في أي فرصة سانحة. ولعل في الفقرات السابقة ما يكفي، ولكن المدعي العام ذكر أمثلة، ولكل سؤال جواب، ولكل غموض بيان.

١- هذه الانتخابات البلدية التي جعلوها غاية الإصلاح هل هي منحة تبرعت بها الدولة صدقة وإحسانا؟ أم هي جزء قليل من حقوق الشعب ماطلت الدولة به زمنا طويلا؟ وتريد أن تعطيه الناس اليوم تقسيطا ومشلولاً. ثم ما وقع من إصلاح: هل جاء عفوا من دون مطالبة، أم أنه نتيجة تراكمات المطالب الإصلاحية، التي بدأت بالنصيحة الكبرى بعد حرب الخليج الثانية ١٤١١هـ (١٩٩١م)، التي وقعها حوالي ألف شخص من أساتذة الجامعات والقضاة والفقهاء، وثنيت المطالب بإنشاء جمعية حقوق الإنسان سنة ١٤١٣هـ بجهود عديدة للأفراد والجماعات، واستؤنفت اليوم بالمطالبة بالدستور التي ركزت على الإصلاح السياسي، وبدأت بخطاب الرؤية وثنيت بـ(النداء الدستوري) وثلثت بـ(استقلال القضاء) ورابعها (نحو دستور اسلامي).

فما سبب بدء الدولة بالإصلاحات، كالانتخابات البلدية اليوم، وإنشاء مجلس الشورى بالأمس؟ إن كانت بسبب الضغوط الأجنبية وشروط وقانون وشروط منظمة الجات، فمعنى ذلك أننا نحتاج إلى الضغوط الأجنبية، كي ننهج طريق الحكم الشوري، ومعنى ذلك أن الأمريكان حين تغدوا بالعراق قد يتعشون بنا، ولماذا لا نصلح أنفسنا إلا بالضغوط الأجنبية؟، وإن كانت الإصلاحات بسبب جهود النخبة الإصلاحية، فلماذا تجرَم جهود النخبة؟، وإذا كان من الأمراء الإصلاحيين فذلك خير وبر، ولكن لماذا لم ينتبهوا إلا اليوم، ولماذا لا يستثمرون الظروف، لإصلاح الحكم ويعدوا الأمة بالدستور؟ وخلال خطوات عملية جدّية محددة الزمن، وإلا فقد نحتاج إلى نصف قرن قبل أن يتحقق ذلك الاستحقاق، فهل يضمنون عدم تقلب الأحوال؟ ثم أي خطوة صغيرة أو ثانوية أو غير ذات أولوية، تصور للأمة على أنها كبيرة، البلديات كانت في عهد الملك عبد العزيز كلها انتخاب وقد أبطلت القيادة الانتخاب، وسائر تشكيلات المجتمع المدني، منذ بداية عهد الملك فيصل رحمنا الله وإياكم وإياه سنة ١٣٨٥هـ، ولعل الناس يتذكرون الأمير سلمان أمير منطقة الرياض، عندما

ظهر وهو يتجول على مراكز الانتخاب. بعد مضي خمسين عاما، يعطوننا نصف ما أعطانا الملك عبد العزيز، ثم تسمي القيادة ذلك إصلاحا حقيقيا، ثم تسمي القيادة دعاة الإصلاح: عندما يجهرون: (إصلاحيين راديكاليين) وعندما يهمسون بأنهم (من القافزين في الظلام)، وعندما يثبتون تعتبرهم (من دعاة العنف والإرهاب)؟

نعم للمجالس البلدية فوائد كبيرة، وهي خطوة مشكورة على كل حال، تدرب على القيادة، وتراقب ميزانيات البلديات، ولكن هل لها سلطة المحاسبة؟ هل هي بلديات حكم محلي؟ هل مجلس بلدية الرياض كمجلس بلدية فرانكفورت أو حتى كراتشي؟ مهما يكن من صلاح في البلديات، فإن المشكلة الكبرى ليست في البلديات، فالفساد في البلديات عَرَضٌ وناتج عن الخلل في رأس هرم القيادة، ليست المطالب السياسية تتحدث عن كفاية أشخاص أو تثاقلهم، بل عن كفاية مؤسسات ونظم وعجزها. الخلل مؤسسي يخلّ بمصالح الشعب الكبرى، في التربية والإدارة والمال، والقرارات الخارجية والداخلية، التي تتعلق بمصير الشعب. **كم سنة نحتاج لكي يظهر مجلس النواب، على هذا الحساب؟ خمسين عاما على الأحسن، سيكون البلد محملا بالديون الخارجية، وسيكون الأمراء المعتدون على المال العام قد نهبوا كل ثروة البلاد، وسيكون العنف سيد الساحة، وسيكون لحمنا طريا للاستلاب والاستغراب.**

٢- ثم ما هو مجلس الشورى الذي يزعمون أنهم تفضلوا به علينا، وهو مجلس متواضع، لا يهش ولا ينش، يوصي ويقترح في الأمور الثانوية، أقامه الملك عبد العزيز رحمنا الله وإياكم وإياه، ثم عطل في سنة ١٣٨٥هـ، فعودته بعد خمسين عاما لا تعالج المشكلة، الأمراء الأحرار بقيادة الأمير عبد الله ونذكر منهم بالشكر الأمير طلالاً، نادوا بالدستور، الدستور كان حاجة ضرورية في ذلك الزمن، أما اليوم فهو إنقاذ للبلد، مجلس الشورى، متى أعيد؟، بعد أن بقي مبناه فارغاً سنين طوالا، أليس ذلك نتيجة تراكم مطالب الإصلاح السياسي، أليس قد دفع ثمن ذلك دعاة الإصلاح سجناً وفصلاً عن العمل وإيذاءً ظاهراً وباطناً، منذ سنة ١٤١٣هـ (١٩٩٣م) ربيع الرياض الأول؟

هل من الضروري أن يمرّ دعاة الإصلاح بربيع ثان، فيسجن أساتذة الجامعات والفقهاء والمفكرين والمثقفون، لكي تنصت الدولة إلى مطالب الشعب العادلة، إذا لم يكن مجلس الشورى بسبب طلاب الإصلاح السياسي، فهو إذن بضغوط أجنبية، فهل يراد منا أن نسكت حتى يتدخل في شئوننا الأجانب؟ وإن كان نتيجة تراكم المطالبات بالإصلاح، فهذا دليل على سلامة منهج المطالبين بالإصلاح السلمي في خطاباتهم، والله يقول "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض".

٣ - إصلاح مناهج التعليم: نعم الدولة اليوم (فحسب) استجابت إلى صيحات الآباء والأمهات والتلاميذ التي تعالت في الصحف والمجلات، تنادى إليها كتاب التربية والتعليم، ومنذ أكثر من ربع قرن، وخبراء التعليم يصرخون: التعليم بدأ يضعف... بدأ يختل. أصلحوا التعليم. كل الناس تريد إصلاح التعليم، ولكن عدداً من الناس - منهم أنا - لا يريدون أن يكون إصلاح التعليم، ولاسيما الديني في ظروف توحي بضغوط أجنبية، قد تفرض على أبنائنا ماذا يدرسون، من أجل ذلك لا يكفي أن تنفرد الحكومة بتكوين مجموعة من الفقهاء والمربين، لتقرير ما ينبغي عمله من برامج ومناهج وخطط. بل لا بد من مشاركة شعبية على العموم، تجسدها نخبة مؤتمنة يثق الناس بسداد رأيها ورجاحة عقولها وصدقها وصراحتها. وهنا ينبغي أن يكون ذلك تطويراً للمناهج ينهج نهج التربية العملية ويرمي طابع التلقين والتقليد، وليس تغييراً يوحى بقبول ضغوط أو تدخلات أو إملاءات أجنبية، ليست نابعة من خبراتنا وعلمائنا ومربينا المخلصين، بحيث لا يسهم

الحامد: تسميتنا بالشعب السعودي ونسبتنا الى العائلة المالكة خطأ ينبغي تصحيحه، والحاكم يُنسب الى الشعب وليس العكس

في مزيد من مسخ هويتنا وثوابتنا الإسلامية. لابد أن يطمئن الناس إلى سلامة المقاصد والوسائل معا، ولا يكون ذلك إذا لم يكن ثمة مجلس لنواب الشعب، يراقب ويحاسب ويقرر مقاصد التعليم ووسائله، لكي يمكن أن تخصص بالتخطيط شخصيات علمية مستقلة يتحقق فيها مفهوم أولي الأمر أهل الاستنباط والدراية والإخلاص.

٤- المدعي العام يعتمد في دعواه على التدليس، فهو يذكر أن دعوة الدستور الإسلامي تهدد الوحدة الوطنية القائمة على الشريعة، وتهون من قدر ولي الأمر، ودعوة الدستور الإسلامي شديدة الوضوح في النقاط الثلاث، ولكن المدعي العام نسي انه في قاعة محكمة، فجرى على سبيل وسائل الأعلام الصفراء أي تصورنا وكأننا نقوم بالمساس بالدين الإسلامي أو النظام الملكي، أو الوحدة الترابية للمملكة، أو نقدم خطابا فئويا أو عرقيا أو إقليميا أو طائفيا"، وهذه التهم الأربع، أزالت اللبس فيها دعوة الدستور وأجابت عن اشكالاتها بوضوح منذ خطاب الرؤية، وشُرحت في مذكرة (سداد)، ولكن هناك فرق بين وحدة وطنية تقوم على قمع الناس عامة، وقمع فئات أو أقاليم خاصة، ووحدة وطنية تقوم على التعددية والمساواة ولكن: وليس يصح في الأذهان شيء/ إذا احتاج النهار إلى دليل.

وهناك فرق بين آراء قضائية وسياسية عباسية، تريد منا (طاعة شامية) تنسب إلى الإسلام، وقد وضعت في ظروف الخوف أو الرجاء تحت حكم جبري لا شوري وشخصية الحجاج بارزة فيها، وهي من ما فيه خلاف معتبر، على أقل تقدير، إن لم يرق له قولنا بأنه تأويل للدين وتحريف. وهناك فرق بين المساس بأصل الملكية والدعوة إلى الخروج عليها، وبين الدعوة إلى إصلاحها من الداخل، بتطور نظام الحكم من مطلق الصلاحيات، إلى نظام محدد الصلاحيات أي (دستوري شوري نيابي).

على كل حال فإن بعض المصطلحات التي تبرزها، قد تكون غير واضحة في ذهن المدعي العام، وهو في ذلك قد يكون معذوراً، وقد تكون غير واضحة في أذهان فقهاء ومثقفين كثير، ولا دليل لدينا على استثناء القضاة.

من أجل ذلك يطرح المعتقلون الثلاثة من دعاة الإصلاح السياسي: (مسودة نحو دستور إسلامي: للدولة الإسلامية الحديثة: المملكة العربية السعودية نموذجاً)، من أجل إيضاح العناصر الأساسية، وبعض الجوانب الهيكلية، وهو من باب شرح القاعدة بالمثال، ولكن لا يلزم من ذلك شرح دقة المثال بصورة تجعله تعريفاً للدستور جامعاً مانعاً، وإنما هو مقاربة له بذكر العناصر والأطر، إنه مسودة أولى لا أكثر. وهو مرفق بهذه المذكرة. وقد روعي فيه ما يلي: من أجل تعزيز المفهوم الشوري في الحكم:

١- عنيت مسودة الدستور بتحديد النقاط الأساسية، التي لا يمكن اعتبار أي نظام سياسي (دستوريا إسلامياً) إلا بها وهي:

أ- الشريعة الإسلامية مصدر السلطات، وكل قانون شرعي فهو دستوري، وكل قانون غير شرعي، فهو غير دستوري.

ب- سيادة الأمة على الحكومة، من حيث الرقابة والمحاسبة لأنها صاحبة الحق، ولأنها

المرجع في حفظ مقاصد الشريعة، وللأمة أن تمارس صلاحياتها في تحقيق هذه المقاصد، بوسائلها المباشرة وغير المباشرة.

ج- أن العلاقة بين الحاكم والمجتمع تعاقدية، أي أن الحاكم وكيل عن الأمة فلها حق اختياره.

د- ضمان حقوق المواطنين الأساسية، في التجمع الأهلي ولاسيما المدني، لأنه الوسيلة الأساسية في ضمان حقوقهم.

هـ- تحديد سلطات السلطة التنفيذية.

و- إنشاء السلطة النيابية.

ز- استقلال القضاء.

ح- ضرورة الفصل (المرن) بين السلطات الثلاث.

وكل نظام لا يحقق هذه الأمور فهو غير شوري (أي غير دستوري) وكل نظام غير شوري وغير عادل فهو غير إسلامي، لا يطبق الشريعة، بل مخل بالشريعة إخلالاً كبيراً.

٢- برهنت المسودة بالإجراءات التنظيمية على أن الدستور أقدر على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في العدل والشورى.

٣. الحكومة الدستورية، هي الحكومة ذات السلطة غير المطلقة (المحددة) التي تقبل للمحاسبة والمراقبة بهذا المعنى يكون الفصل (المرن) بين السلطات، فصل السلطة التنفيذية عن السلطتين القضائية والنيابية.

الدستور لا يهمش دور العائلة الحاكمة، ولكنه ينظم السلطات وما فيها من اختصاصات ويضع الرقابة عليها، ويضبط أداء الحكومة (السلطة غير المطلقة)، ويضبط التصرفات المالية والإدارية بمسطرة. والدستور هو المسطرة، الحاكم مهما كان ملكا أو رئيسا أو خليفة أو أميراً للمؤمنين أو إماما لابد أن تنبع تصرفاته من مسطرة الدستور، نحن لا نتكلم عن الأشخاص، عندما نتحدث عن الفساد والصلاح، نتكلم عن المؤسسات.

٤. تسن القوانين العامة وكذلك القرارات المصيرية الكبرى، في السياسة المالية والتربوية والإدارية، والداخلية والخارجية بموافقة مجلس النواب، وتصديق الملك.

٥. تضبط نسبة تواجد العائلة المالكة في الوزارات والإمارات، وفق معادلة العدالة والكفاية، تراعي التدرج والواقعية، ولكنها مبدأها الذهبي الذي رسمه الأمير محمد بن عبد العزيز رحمنا الله وإياه هو أن تكتفي الأسرة الحاكمة بالوزارات السيادية، وأن يكتفي كل وزير منها بمهام وزارته واختصاصها.

٦. كل من اشتغل من الأسرة الحاكمة في وظيفة وزيرا أو غيره، فإنه مسئول عن تصرفاته، وقابل للمساءلة والمراقبة والمحاسبة، عن التصرفات المالية والإدارية ونحوها، أمام مجلس النواب، الذي يملك صلاحية محاسبة أي موظف كبير أمام المحكمة الشرعية الدستورية العليا.

٧. يكتفي أفراد العائلة المالكة بمخصصاتهم المالية المحددة على أن تكون معلنة، ويستفيدون من خدمات الدولة، كغيرهم من المواطنين الآخرين، ويكفون أيديهم عن المال العام، والأراضي العامة، في مصاريف الماء والكهرباء والسفر. وينشئ أثرياء العائلة المالكة مؤسسات مالية تقوم بالإنفاق عليهم في ما يرغبون التوسع فيه من مصاريف من دخلها أو على فقرائهم البعيدين عن مركز السلطة.

٨- قدمت المسودة آلية لحسم الصراع على المراكز، ولاسيما ولاية العهد لتحديد من هو (الأصلح) لولاية العهد، بأن يكون بتوصية من مجلس الأسرة الحاكمة، وموافقة من الملك، وإقرار من مجلس النواب وهذا يسد مسارب التنازع على ولاية العهد، ويقضي على بذور الخلاف قبل نشوئها، و يجنب الأسرة المالكة مخاطر النزاع، الذي قد يأول بالبلاد إلى الصراع الدموي، أو فشل أداء الحكومة، وقد استأنسنا في ذلك بالدستور الكويتي (انظر المادة الرابعة من الدستور الكويتي)، ولعلنا قدمنا ما هو أفضل من دستور الكويت لحسم النزاع.

الأمراء يستحلون الحرام من أموال الأمة التي يعتبرونها مجرد غنيمة أو تركة خلفها لهم والدهم الذي أخذها بالسيف الأملح!

٩- هذه الضوابط تحفظ التوازن الواقعي بين مصلحة الأسرة الحاكمة، ومصلحة الأمة، وتضمن مستقبل الملكية، أما الأسلوب القائم فهو غير طبيعي، ويعرض البلاد للمعضلات، والصيغة الشورية (أي الدستورية) أضمن للعائلة الحاكمة من المغامرة بالاستمرار على الوضع القائم، أجل الإصلاح ليس مطلوباً بين عشية وضحاها، ولكن المأمول أن تبلور هذه العناصر في (مبادرة) تعلنها الحكومة على شكل منظومة إصلاحية دستورية شاملة، تنفذ وفق جدول زمني متدرج معلن، لقد دشن كل من الملك وولي عهده تصريحات وتصرفات تطمئن الناس إليهم ولكن الناس يخافون من الالتفاف عليها مستقبلا، فاعلان المبادرة المجدولة مهم جداً، قاطع للتخوفات والتكهنات. لكي يطمئن الناس إلى أن الإصلاح قادم حتماً. من أجل مصلحة الأسرة المالكة والشعب معاً، ومن أجل أن لا تكون مصلحة الأسرة المالكة على حساب مصلحة الشعب.

(٧٥)

وأما بعد:

فإن دعوتنا إلى الدستور الإسلامي هي مضمون شعار (المشاركة الشعبية)، الذي نادى به الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ومضمون (مشاركة المواطن في القرار السياسي والإداري)، الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في افتتاح دورة مجلس الشورى سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م بأن يشارك الشعب السلطة في القرارات الجوهرية والكبرى، في أمور التربية الاجتماعية والتعليمية والإدارة والمال، فهذا هو مقتضى القول بتطبيق الشريعة، ولا يتم ذلك إلا من خلال تقسيم السلطات، وتطوير نظام الحكم الملكي من نظام ولي الأمر الجبري الجائر (أموياً وعباسياً وعثمانياً وطوائفياً) الذي يمسك بيديه أزمة السلطات الثلاث إلى نظام يكون رأس الدولة فيه محدد الصلاحيات، كما في الأردن والمغرب والكويت والبحرين، وهذا هو التطبيق الصحيح للشريعة، وهذا هو مقتضى البيعة على الكتاب والسنة، فالعدالة والشورى من أصول الدين الكبرى، وإن كان بعض الفقهاء الذين ينتسبون إلى الصحوة لا يدركون ذلك، فإن الحقائق ليست محصورة بعيونهم:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد/ وينكر الفم طعم الماء من سقم

إننا نتطلع إلى اليوم الذي تدرك به العائلة المالكة، أن الدستور الإسلامي لمصلحة المجتمع والقيادة معا، وأن تتظافر النخبة من فقهاء وعلماء وأساتذة جامعات ومثقفين وكتاب للحض على ذلك قبل فوات الأوان، ولكي لا تقول غداً قول الشاعر القديم: نصحتهم نصحي بمنعرج اللوى/ فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد، أو يكون قولنا صرخة في مهب الريح، كقولة مؤمن آل فرعون: "فستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى الله".

أ خ د/ أبو بلال عبدالله الحامد

سجن المباحث - عليشة - الرياض

الاربعاء ١/١٢/١٤٢٥هـ

الموافق ١٢/٢/٢٠٠٥م

قراءة في كتب العقائد

المذهب الحنبلي نموذجاً



في تواصل مع مشروعه النقدي يعدّ الاستاذ حسن بن فرحان المالكي (قراءة في كتب العقائد.. المذهب الحنبلي نموذجاً) الصادر عام ٢٠٠٠، كحلقة في سلسلة الدراسات التاريخية التي يقوم بها لجهة طرح الاسئلة الكبرى والشائكة مؤمّلاً في أن يجد القراء في مقارباته حافزاً على (كشف وتفسير الاسباب الدقيقة والعميقة والحقيقية لتراجع الحضارة الاسلامية وضعف المسلمين..).

وأصل فكرة الكتاب ترد الى ردود أفعال على محاضرة كان الاستاذ المالكي ألقاها في نوفمبر ١٩٩٩ بنفس العنوان في أحدية الدكتور راشد المبارك في الرياض. وكانت المحاضرة قد أثارت ردود فعل مما تطلبت كتابة بعض الايضاحات، والتي تنطوي في أول وهلة على دفاع عن الذات، حيث يؤكد المالكي على كونه حسب قوله (من طلبة الحق والعلم ومن أهل السنة والجماعة ولا أرفع من الشعارات الا قال الله وقال رسوله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) متحرياً والصوات بحسبت قدراتي واجتهادي..) وبالتالي فهو لا ينفي عن محاولته إمكانية الخطأ ولكنه يرجو أن يكون الدليل والبرهان مرشداً له ومقصداً. الايضاح الثاني، هو الفصل بين الاسلام والمسلمين، إذ أن نقد أخطاء المسلمين لا يضرّ بالاسلام قيد شعرة، فالاسلام غير المسلمين، وبالقياس ذاته، كأن يقوم سني بنقد أخطاء أهل السنة، لأن السنة غير أهل السنة، واستطراداً كأن يقوم حنبلي ـ النشأة والتعليم والالتزام العام الواعي ـ بنقد أخطاء الحنابلة، لأن الحنابلة غير احمد بن حنبل، مع أن الاخير نفسه بشر يخطيء ويصيب. وعليه كما يقول الاستاذ المالكي (إن ما نفعله ـ أنا وبعض الباحثين ـ من نقد ذاتي لبعض جوانب الغلو أو المتكر داخل كتب او فكر الحنابلة هو من هذا الباب ونحن لا ننتظر موافقة أحمد بن حنبل ولا الشافعي ولا غيرهما على تصحيح خطأ أو رد باطل ولكن من توفيق الله عز وجل للأئمة أنهم يأمرون أصحابهم بمحاكمة أقوالهم للكتاب والسنة..). والتوضيح الثالث، تأكيد الاستاذ المالكي انتمائه التقليدي للمدرسة الحنبلية، حيث يقول (إنني حنبلي سني مع نقده لأخطاء وقع فيها بعض السنة أو الحنابلة..) مع أن الانتماء للحنبلية لا يعني بالنسبة له الانحباس التام والنهائي في دائرة المذهب، فهو يؤكد مراراً في كتبه الأخرى على كون (الانتماء الشرعي المجزوم بشرعيته ووجوبه هو للإسلام فقط أما الانتماءات لغير الاسلام ففيها تفصيل..) منها أن (الانتماء الذي لا يلزم من انتقاض المذاهب الخرى ولا الازدراء بأصحابها لمجرد مخالفة المذهب فهذا ليس فيه محذور إن شاء الله..).

التوضيح الرابع، بحسب المالكي، يتصل ببداية منهجه النقدي، وكونه ليس مقتصراً على التراث الحنبلي فحسب، حيث أن هذا المنهج قابل للتطبيق على مجمل التراث الديني، ولذلك أكّد بأنه سيقوم (بنقد مواطن الغلو في جميع المذاهب المشهورة) السنية وغير السنية إيماناً منه (بأن بيان الاخطاء وإيضاحها يسهم في وحدة المسلمين لأن كل أصحاب مذهب لا يعرفون التواضع الا إذا عرفوا أخطاء مذهبهم وهذا يدفع أصحاب المذاهب لتصحيح مذهبهم قبل الانشغال بنقد الآخرين).

لعل ما يلفت المالكي إليه في مشروعه النقدي أن المؤاخذات التي يحملها مذهب ضد آخر لا تعني خلو هذا المذهب من ذات المؤاخذات، وهذا ما يلزم الانشغال بالذات قبل الآخر لاعادة اكتشاف الاخطاء الواردة فيها قبل التفكير في أخطاء الآخر. وبحسب توصيف المالكي (لن تكون هناك ثمرة من إتهامنا الآخرين ـ كالخوارج ـ بالتكفير إذا كنا نكفر بعض المسلمين، ولا فائدة من إتهام المرجئة بالإرجاء إذا كتاب مرجئة في بعض الجوانب ولا فائدة في إتهام الآخرين بالطعن في الصحابة إذا كنا نطعن في بعض الصحابة أو نسوّغ طعن بعض الناس في بعض الصحابة كما لا فائدة في ذمنا من يغلو في الصالحين إذا كنا نغلو في أئمتنا وصالحينا).

وفي هذا المقطع رسالة جليلة لكل المتمذهبين ودعوة مفتوحة لهم من أجل التحرر من النرجسية الواهمة التي تملي على الاتباع الاعتقاد الكاذب بالطهرانية التامة لكل ما هم عليه من متبنيات عقدية، إذ أن الانشغال بالذات يمنح أصحاب كل مذهب فرصة اكتشاف الاخطاء، إذ ليس هناك مذهب (بمنأى عن الاخطاء كبيرة كانت أو صغيرة). إنها التفاتة تستحق الوقوف طويلاً والتفكير ملياً لأن أصحاب المذاهب وبخاصة اولئك المتصارعين على مواقع الانترنت او في الكتب ووسائل الاعلام والنشر الاخرى غفلوا عن أخطائهم وانشغلوا بما هم به أولى، ولو فعلوا ذلك لكانوا قد أزالوا ما علق بتراثهم المذهبي الكثير من الاخطاء.

يعتقد المالكي بأن الموضوع العقدي تضخّم بدرجة كبيرة نتيجة للصراعات السياسية والمذهبية، بل أصبحت في الأزمنة المتأخرة لا تعني عند كثير من الناس الا تتبع بعض المسلمين السلفيين أو الاشاعرة ما يرونه من المخالفات الفكرية عند غيرهم من المسلمين مع تناسي الاخطاء الكبيرة لأفكارهم (ثم إتباع ذلك التتبع بالتكفير أو التبديع والتضليل والتفسيق مع الاستعداء السياسي والاجتماعي).

ويعتقد المالكي بأن أكثر التراث العقائدي قائم على أقوال الرجال وخصوماتهم وليس

قائماً على الكتاب والسنة، ويستدل على ذلك بمقارنة بين ما في فهرس أي كتاب في العقيدة والقرآن الكريم (فسترى الفرق الواضح بين الهداية التي أرادها الله لك ـ اي القارىء ـ في كتابه الكريم والمخالفات الشرعية التي يتنادي بها المتخاصمون ويزعمون انها من الواجبات العقدية).

ولكن السؤال: ماهو أثر كتب العقائد على المسلمين؟

يجيب المالكي بأن أسباب نكسات المسلمين في الماضي والحاضر هو تفرّق المسلمين، وأن تفرّقهم يكمن في الاتهامات المتبادلة بالضلالة والبدعة والكفر مع الاستغلال السياسي لهذه الطوائف (إذ أصبحت كل فرقة ترى ان اليهود والنصارى والصليبيين والمغول أقرب لها من الطائفة الأخرى التي تلتقي معها في الأصول العامة للاسلام). ثم يقول (ولو رجعنا لسبب هذا التبادل في التكفير والتبديع لوجدنا كتب العقائد في الانتظار!! إذ كانت الكتب المؤلفة في (العقائد) هي ذاكرة هذا الفساد كله، ومحور شرعيته ومحطات انطلاق لكل خصومة بين المسلمين..).

يبدأ المالكي قراءته في كتب العقائد بالبحث في المصطلح (العقيدة) والتي لم يجد لها أصلاً في القرآن الكريم او السنة النبوية، بل ولم ترد في أقوال الصحابة أو التابعين، بما يستوعب القرون الثلاثة الاولى، بخلاف مصطلح الايمان الذي كان مشهوراً، فمصطلح العقيدة إذن هو مستحدث إخترعه الغلاة، تماماً كما هو مصطلح (السلف).

بالنسبة للاختلافات العقدية، فيؤكد المالكي، بأنها ظاهرة مألوفة وشائعة، وأن الاصل في المجتمعات هو تباينها واختلافها بل هي ظاهرة صحيّة اذا بقي الاختلاف في دائرة السلم والاجتهاد، ما لم يكن طريقاً لتفريق الامة وتحاربها.

ويعتقد المالكي بأن جذور الاختلافات العقدية تعود الى عامل سياسي، وتحديداً الاختلاف الحاصل يوم السقيفة وموقف المسلمين منها وآثارها الفكرية، حيث أن (ولاية أمر الناس وتصريف شئون المسلمين وحمايتهم من الاختلاف والتشتت) أفضى الى وقوع انشقاق كبير في بنية الاجتماع الاسلامي، والتي مهّدت لظهور المدارس الفكرية المتنوعة لاحقاً. ويجرد المالكي الاحداث الكبيرة التي أدت الى ظهور النزعة العقدية، منها وصية ابي بكر بالخلافة لعمر ثم وقوع الفتنة الكبرى في عهد الخليفة عثمان (رضي الله عنه) والآثار الفكرية الناجمة عنها وموقف المسلمين منها والانشعاب الكبير الحاصل في الامة وبداية تشكّل المدارس العقدية على خلفية سياسية (فقد بدأ في آخر عهد ثمان تياران في النمو وهما تيار العلوية (الشيعة) وتيار العثمانية (النواصب). ثم جاء الانفلاق الثاني في المجتمع الاسلامي في خلافة علي رضي الله عنه وحدوث الفتنة الثانية وآثارها الفكرية ومواقف المسلمين منها، وكان للمعارك الثلاث التي شهدها عهد علي: الجمل وصفين والنهروان انعاكسات فكرية وايضاً تجسيدات لتشكيلات عقدية جديدة قد يكون من أبرزها الخوارج ولكن الاستقطابات المتنوعة كانت قائمة بانتظار فرصة الاستعلان عن نفسها في مرحلة ما.

إن الحوادث المتوالية التي وقعت فيما بعد بدءا من صلح الحسن ومروراً بقيام الدولة الاموية على اساس الملك العضوض ومن ثم الدولة العباسية، تركت تأثيرات خصامية عميقة وخطيرة على المجال الفكري الاسلامي. ففي العهد الأموي ناصرت السلطة السياسية اتجاها فكرياً، وكان يطلق عليه أهل السنة والجماعة، وكانت الاخيرة أي الجماعة تعني الرأي الصواب وهي الجماعة الموالية للنظام الاموي من علماء وعوام وأصبح الذي ينكر الظلم أو ينقد الوالي شاذاً أو (ضد الجماعة) ومن شذّ شذّ في النار (ومن هنا تكوّن تيار(السنة والجماعة) خليطاً من تيار العثمانية والنواصب وتيار المحايدين وتم استبعاد العلوية من (السنة والجماعة) ووصفهم بـ (الشيعة) و(الخشبية) ثم (الرافضة). أما الخوارج فقد أخرجوا أنفسهم من البداية إذ هم يرفضون تماماً الانصياع تماماً للحكم الاموي ولا يودون حكماً علوياً أيضاً، ثم ظهور تيار المعتزلة من الصحابة وغيرهم الذين آثروا القعود عن القتال رغم اعترافهم بشرعية بيعة علي).

لقد هيأت الظروف السياسية المعقّدة ظهور الغلو لدى الشيعة والتعصب والنصب لدى التيار الاموي، الذي شجّع على ظهور الجبرية التي ظهرت بالشام نتيجة اليأس من الاصلاح، وعقيدة الإرجاء كرد فعل لظهور التكفير عند الخوارج وبعض المعتزلة وغلاة الشيعة وبتشجيع وحماية من السلطة الأموية، وظهور القدرية المنشقة من باطن العقيدة الارجائية وكرد فعل عليها حيث رأى أصحابها بأن المرجئة يهادنون بني أمية ويقرون بشرعية خلافتهم ويحرمون الخروج عليهم او الانكار عليهم. إن التراث العقدي لهذه الفرق وانبثاثاتها والانشقاقات اللاحقة ظهر من باطن المعتزلة والاشعرية والتي دخلت في حركة جدلية واسعة النطاق. فمما نسب الى القدرية طرحها لموضوعات عقدية كانت مورد نقاش جدلي محتدم من أبرزها: نفي الصفات ومحاربة التجسيم والتشبيه، والقول بخلق القرآن وأنه محدث مخلوق، وأن الانسان حر مختار صانع لأفعاله غير مجبر على الفعل، وأن الخلافة تصلح في غير قريش من الصالحين لها، وأخيراً ذم ظلم بني أمية.

وكان ظهور تيار الجهمية نسبة الى جهم بن صفوان مفصلاً هاماً في تاريخ الخصام العقدي واستعمال العقيدة مبررا لتصفية الخصوم. فقد كان الجهم من الدعاة لكتاب الله وسنه رسوله وتحقيق العدالة، ولكنه قتل على يد خالد القسري عام ١٢٤هـ وذلك بعد أن خرج على بني أمية، وقد نقل المالكي ما قاله القاسمي (فبنو أمية لم يكونوا يقتلون الناس الا عندما يخرجون بالسيف فعندئذ يلفقون لهؤلاء التهم (العقدية) حتى يذبحوا زعماً منهم بأن فعلهم هذا نصرة للسنة والاسلام).

ويخلص المالكي من كل ماسبق للقول:(أن ما ننشره في كتب العقائد من تكفير وذم مبالغ فيه للجهمية والقدرية والشيعة والمعتزلة كان إتباعاً منا للسياسة الأموية دون علم فنحن ورثنا خصومات علماء الشام مع هؤلاء ووصفهم لهم بالكفر والزندقة والمجوسية والحكم عليهم بالنار..).

يسلط المالكي الضوء على تيار المعتزلة الذي ظهر في القرن الثاني، الذين تبنى أصولاً عقدية خمسة هي: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكان للمعتزلة تأثير كبير على مجمل التراث العقدي للمسلمين.

تلك المقدمة التاريخية الفكرية كانت ضرورية لتشكيل سياق النشأة للمدرسة الحنبلية نسبة الى الامام احمد بن حمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) وكان من كبار المحدثين الفقهاء في عصره. يقول المالكي بأن الامام أحمد ابتلي من أصحابه كما أبتلي جعفر الصادق من اصحابه، وعليه (لا يجوز أن تنسب الى الامام احمد ما أضافه تلاميذه وأتباعهم من التكفير ومدح يزيد بن معاوية وتشبيه الله بخلقه وما الى ذلك..). لقد غالى محبو الامام أحمد فيه حتى (جعلوا محبته دليلاً على الاسلام وبغضه دليلاً على الكفر والزندقة!!).

نقد المذهب الحنبلي في العقيدة

يصدر المالكي في نقده للتراث العقدي الحنبلي عن رؤية من الداخل لا تنم عن ضعف

الانتماء أو هشاشة في المعتقد بل تكشف قراءته الواعية عن التزام علمي رصين وموقف ايماني راسخ. ولذلك فهو يخالف الشائع في المناهج السائدة وينطلق من (القاعدة بالتركيز على النقد الذاتي لكثير من المسائل والتجاوزات الموجودة داخل المذهب الذي أنتمي اليه..). ويعلل المالكي تركيزه على نقد عقائد الحنابلة بأن لها أكثر من فائدة وهي:

١- المشاركة في تصحيح أخطاء المذاهب ونقد الغلو

٢ - عدم مجاراة الآخرين في التركيز على الفرق الأخرى.

٣ - إحياء النقد الذاتي.

٤ - تعلّم وتعليم الانصاف.

ويجمل المالكي ما حوته كتب العقائد - ومن أبرزها كتب عقائد الحنابلة - على كثير من العيوب الكبيرة التي لا تزال - حسب قوله - تفتك بالأمة ولعل من أبرزها: التكفير، الظلم، والغلو في المشايخ، والشتم، والكذب، والقسوة في المعاملة، والذم بالمحاسن، والأثر السيء في الجرح والتعديل، والتجسيم الصريح، أو التأويل بالباطل، وإرهاب المتسائلين، وتفضيل الكفار على المسلمين، وتفضيل الفسقة والظلمة على الصالحين، والمغالطة، والانتصار بالأساطير والأحلام، وتجويز قتل الخصوم، والاسرائيليات، والتناقض، والتقوّل على الخصوم، وزرع الكراهية الشديدة مع عدم معرفة حق المسلم، والأثر السيء على العلاقات الاجتماعية، واستثارة العامة والغوغاء، والتزهيد من العودة للقرآن الكريم مع المبالغة في نشر أقوال العلماء الشاذة، مع انتشار عقائد ردود الأفعال (كالنصب وذم العقل)، وجود القواعد المعلقة التي يطلقها بعضهم، والتركيز على الجزئيات وترك الأصول، وإطلاق دعاوى الاجماع، وإطلاق دعاوى الاتفاق مع الكتاب والسنة والصحابة، وتعميم معتقد البعض أو بعض الأفراد على جميع المسلمين، مع إرجاع أصول المخالفين كل فرقة أصول الفرقة الأخرى لأصول غير مسلمة يهودية أو نصرانية او مجوسية..الخ

في نقده لظاهرة التكفير في العقيدة الحنبلية، يؤسس المالكي لمنطلق علمي وديني في التعاطي مع الاختلافات العقدية بين المسلمين، وحسب رأيه (لا يجوز تكفير المسلم الذي يشهد ألا لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ولم ينكر شرائع الاسلام الظاهرة المعلومة من الدين بالضرورة كالصلاة والصوم والزكاة والحج ولم ينكر تحريم المحرمات المعلومة من الدين بالضرورة كالكذب والخيانة والظلم والزنا والسرقة. كما لا يجوز تبديعه ولا شتمه ولا لعنه..).

وفوق ذلك، يستدرك المالكي بأن حتى ارتكاب المسلم لمكفر لا يستدعي تكفيره ابتداء (حتى يسأل عن سبب ارتكابه ذلك ويتم التحاور معه والمناظرة وتقديم البراهين والأدلة لتقوم عليه الحجة ويفهم الحجة وتؤخذ منه حجته إن كان عنده حجة أو دليل ويصبر عليه ويلتمس له العذر وتتم دعوته للحق برحمة ولين.

ما جرى، على العكس من ذلك التأسيس التسامحي، أن أصحاب النزوعات العقائدية نسوا هذه المبادىء عند تخاصمهم ولم يسلم اهل السنة ممثلين في الحنابلة والأشاعرة وغيرهم ولم يسلموا من ولوج باب التكفير والتبديع وأشباههما. مثال ذلك تكفير الامام أبي حنيفة والحنفية وذمهم وتبديعهم في كتب الحنابلة. ثم جاء من بين المحسوبين الكبار على المذهب الحنبلي من يكفّر عموم المسلمين مثل الحسن البربهاري إمام الحنابلة في عصره (ت ٣٢٩هـ) حيث قال في مقدمة كتابه (شرح السنة):(إعلموا أن الإسلام هو السنة والسنة هي الاسلام). وقال في (ص ١٠٩) مكفراً كل من خالف شيئاً مما ألفه في كتابه شرح السنة :(فإنه من استحل شيئاً خلاف ما في هذا الكتاب فإنه ليس يدين الله بدين وقد رده كله!!) وشبّه كتابه - الجامع للبدع والأحاديث الموضوعة والأقوال الباطلة

يجب أن تقوم الجامعات الاسلامية في المملكة بنقد كتب العقائد قبل أن يفقد الناس ثقتهم فيها

- بالقرآنه الكريم عندما قال:(كما لو أن عبداً آمن بجميع ما قال الله الا أنه شك في حرف، فقد ردّ جميع ما قال الله وهو كافر).

لم يكن البربهاري وحده المكفر الحنبلي الوحيد، بل تتلوه أسماء لامعة في الخط الحنبلي، ومن بينهم ابن تيمية رحمه الله الذي رغم أنه تاب من تكفير المسلمين من الفرق المخالفة كما نقل عنه الذهبي الا أن التأصيل للتكفير موجود في كلامه عندما بالغ في التفريق بين توحيد الربوبة وتوحيد الألوهية فهوّن من شأن الأول وبالغ في شأن الثاني، والتفريق نفسه - على حد المالكي - تفريق مبتدع ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولم يقل بهذا التفريق أحد من الصحابة ولا التابعين. وبالرغم من أن ابن تيمية رحمه



حسن المالكي

الله يدعو لهجر الكلام والفلسفة وعرض الدين من النصوص الشرعية بينما هو هنا يأتي بشي لم يؤثر في كتاب الله ولا سنة رسوله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) فقد كان النبي (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) يدعو الناس الى الشهادتين ونبذ عبادة الأوثان وتأدية أركان الاسلام كما في حديث معاذ بن جبل في بعثه الى اليمن وغير ذلك من الأدلة الكثيرة الوفيرة التي لم نجد فيها هذا التقسيم المبتدع.

يعلق المالكي على هذه القسمة المبتدعة من حيث تداعياتها على الاجيال اللاحقة بالقول (والسيء في هذه القواعد الباطلة التي يقعدها أهل العلم كابن تيمية أن لها ما بعدها.. وقد زلّ بهذا التقسيم عوالم أصبحوا يكفرون المسلمين لوجود اخطاء عقدية ففرقوا بينهم وبين الكفار ولم يحفظوا لهم شهادة أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله. ويخلص هنا المالكي بتوجيه الخطاب لهؤلاء المكفّرة (ونقول لهم ما قاله النبي (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) لأسامة بن زيد:(ماذا تفعلون بـ: لا اله الا الله يوم القيامة)؟!.

يرد ايضاً إسم ابن القيم رحمه الله المقلد لابن تيمية والناشر لعلومه، الذي لم تسلم مؤلفاته وأبحاثه من التكفير إن لم يكن كثيراً من المسلمين فبعضهم. فعلى سبيل المثال يلحظ المالكي أن ابن القيم يعقد فصلاً في نونيته بعنوان (فصل: في بيان أن المعطل مشرك!!) ويقصد بالمعطلة هنا ما ذكره الشارح الدكتور محمد خليل هراس: بأنهم (الفلاسفة، والمعتزلة، والأشعرية، والقرامطة، والصوفية) فهناك خلط بين القرامطة والأشعرية!! فضلاً عن الخلط بين المعتزلة والقرامطة!! يقول ابن القيم - رحمه الله وسامحه - في قصيدته النونية:

لكن أخو التعطيل شر من اخي
الإشراك بالمعقول والبرهان
إن المعطل جاحد للذات او
لكمالها هذان تعطيلان
والمشركون أخف في كفرانهم
وكلاهما من شيعة الشيطان

يعلق المالكي على ذلك بالقول: فهذا تكفير واضح لجمهور المسلمين فإن الحنابلة قلة سواءً في عصر ابن القيم أو قبله أو بعده وأغلب المسلمين أما أشاعرة أو شيعة أو معتزلة وهم من الذين يؤولون الصفات التي يسميها ابن القيم (تعطيلاً) ولهم حججهم في هذا كما أن للمثبتين حججهم.. إن تكفير بعضهم لبعض محرم شرعاً والتكفير بلا برهان دليل على قلة العلم وقلة الورع ويؤدي لرمي المسلم بالباطل مع التعصب وضيق العطن.

ويمضي المالكي في توصيف نزعة التكفير الظاهرة في مؤلفات ابن القيم ـ تبعاً لشيخه ابن تيمية ـ فكما بالغ الاول في ذم الاشاعرة والمعتزلة والشيعة والصوفية فقد بالغ خصومه من الاشاعرة خاصة في ذمه وتكفيره ورميه بكل طامة لأسباب كثيرة لكنها لا تبرر لهم تكفيره ومن تلك الأسباب هذه القصيدة التي كفرهم فيها أو لمح لكفرهم..

لقد كان لتلك المؤلفات التكفيرية ردود فعل مضادة من قبل علماء المسلمين من المذاهب الأخرى الذين ردوا بشدة على أحكام التكفير من ائمة المذهب الحنبلي، مثل السبكي والكوثري وغيرهم، ولا غرابة في ذلك. يعلق المالكي على ذلك: يجب أن نتفهم غضب هؤلاء وذمهم لنا لأننا لو سمعنا ـ نحن الحنابلة ـ بأن جامعة من الجامعات تقوم بتدريس كتب فيها تكفير احمد بن حنبل أو ابن تيمية أو محمد بن عبد الوهاب فهل سنقبل بهذا.

ومن العيوب التي رصدها المالكي من خلال كتب العقائد الحنبلية هي الظلم مثل قول غلاة الحنابلة:

ـ المرجئة مثل الصابئين
ـ المرجئة يهود
ـ الرافضة أكفر من اليهود والنصارى!!
ـ المعطلة أكفر من المشركين
ـ المرجئة والقدرية ليس لهما نصيب في الاسلام!!
ـ الحنفية كاللصوص
ـ وصم المتأولين للنصوص كالأشاعرة وغيرهم بـ (الملحدين)!! ومخانيث المعتزلة!!).
ـ الجهمية كفار
ـ القدرية كفار
ـ الرافضة كفار
ـ القدرية مجوس.
ـ إنكارهم لفضائل المخالفين بأنهم لا يعرفونهم بطلب العلم ولا بضبط الرؤية ولا صلاح السيرة ولا تجنب الكبائر ويريدون ابطال الشريعة، والمعطلة يريدون نفي وجود الإله..الخ.

بل لم يجد المالكي عالماً خالف غلاة الحنابلة في أمر وعلموا بمخالفته إلا ذموه واتهموه بالبدعة أو الزندقة.. ويعلق على ذلك (وهذا له دلالة على الجهل بالنفس وبالآخرين ويدل على تعصب مذموم شرعاً وعقلاً).

والى جانب ما سبق، هناك العنف الذي عدّه المالكي وسيلة اتخذها الحنابلة لفرض عقائدهم وإرهاب المخالفين لهم من المسلمين كما في محاصرتهم لابن جرير الطبري المؤرخ والمفسر المشهور حتى دفن في بيته وادعو عليه الرفض والالحاد، والافتراء على الخصوم مثل زعمهم أن جهم بن صفوان كان يريد أن يمحو آية (الرحمن على العرش استوى) ويزعمون بأنه يصلي على عيسى ولا يصلي على النبي (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) وأنه ذم النبي (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) و(أنه يحل المسكر).

وكذلك قولهم أن من قال القرآن مخلوق فهو يعبد صنماً وأنه قد قال على الله ما لم تقله اليهود والنصارى. وقد عنون عبد الله بن أحمد عنواناً في كتابه (السنة) (باب من زعم أن الله لا يتكلم فهو يعبد الأصنام).

يميّز المالكي بين نوعين من السلفية: سلفية تنطلق من الكتاب والسنة، وسلفية زائفة تقوم على الكذب والظلم

وفي مجال الغلو في شيوخ الحنابلة وأئمتهم فيثبت المالكي ما ينكره الحنابلة على الآخرين حين يغلوا في أئمتهم وشيوخهم، وإن التبرير الذي يسوقه الحنابلة لذلك أن غلو الآخرين في بعض علمائهم وأئمتهم يعد عند الحنابلة (تمييعاً للعقيدة!!) بينما يسبغ الحنابلة على فعل الغلو عندهم كونه (ذباً عن أعراض العلماء فلحومهم مسمومة!!).

يورد المالكي مثالاً لذلك غلو الحنابلة في الامام أحمد نفسه، فقد رووا فيه من الآثار والأعاجيب ما يشبه غلو الشيعة في جعفر الصادق رض الله عنه ومن ذلك: قول الحنابلة في أحمد:(من أبغض أحمد بن حنبل فهو كافر) ونسبوا ذلك للشافعي ولا يصح. وزعموا أن الامام احمد به يعرف المسلم من الزنديق، وأن الخضر أثنى عليه وكذلك النبي موسى عليه السلام وأن نظرة من أحمد خير من عبادة سنة، وأن الله عز وجل يزوره في قبره كل عام، وأن قبره من ضمن أربعة قبور يدفعون عن بغداد جميع البلايا، وأن التبرك بقبر أحمد مشروع، وأنهم كانوا يضعون قلم أحمد في النخلة التي لاتحمل فتحمل من بركته، وأنه غضب على منكر ونكير لما سألاه في القبر وقال لهما: لمثلي يقال: من ربك؟!! فاعتذرا له، وأن الجن نعت احمد قبل موته بأربعين صباحاً وكأنها تعلم الغيب!! وأنه رؤي في المنام يبايع الله عز وجل، وأن الله يباهي به الملائكة، وأن أحد الحنابلة سأل في المنام عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فأجابه المسئول: بأنهما قد زارا رب العالمين ووضعت لهما الموائد، وأن أحد الحنابلة رأى الله في المنام فقال له الله: من خالف أحمد بن حنبل عذب، وأن الله أمر أهل السموات وجميع الشهداء أن يحضروا جنازة احمد وان اهل السموات من السماء السابعة الى السماء الدنيا اشتغلوا بعقد الألوية لاستقبال أحمد بن حنبل، وأن زبيدة (صاحبة العين) رآها أحدهم في الجنة وسألها عن أحمد فأخبرته انه فارقها وهو يطير في درة بيضاء يريد زيارة الله عز وجل، وأن من كانت به ضائقة وزار قبر احمد يوم الاربعاء ودعا رزقه الله السعة، وأن كل من دفن في المقبرة التي دفن فيها احمد بن حنبل مغفور له ببركة أحمد بن حنبل، وأن الله ينظر سبعين ألف نظرة في تربة أحمد بن حنبل ويغفر لمن يزوره، بل بالغ بعضهم وزعم أن الله نفسه يزور احمد بن حنبل في قبره كل عام.

يعلق المالكي على هذه القائمة الواضحة في غلوها: فبالله عليكم لماذا نسكت عن هذا الغلو وننشغل بنقد غلو الآخرين في أئمتهم ونشنع عليهم ونبدعهم وقد نكفرهم لقولهم بنحو هذا الغلو أو قريب منه ونحكم عليهم بأنهم محرفون، وهذا لا يعني تبرير أو تسويغ غلو الآخرين لكننا بحاجة للتواضع وأن ننقد أنفسنا اولاً، ونعترف أنه ما من عيب تعيب به الآخرين إلا وهو فينا، هذا على سبيل الاجمال، فلماذا نرى القذا في أعين الآخرين ونغمض جفوننا على جذع الغلو؟.

تشريع الكراهية بين المسلمين

أصحاب العقائد، على حد المالكي، يشرعون من عندهم الكراهية بين المسلمين بعبارات وأقوال باطلة ولا مستند لها من

الشرع كأقوال البربهاري في كتابه (السنة)، وينتقي المالكي طائفة من أقواله ونقوله التي تؤسس للكراهية بين المسلمين من بينها:

- من أحب صاحب بدعة احبط الله عمله!! وأخرج نور الاسلام من قلبه!! ويعلق المالكي على ذلك (وهذا يشبه إدعاء العلم بالغيب!!).
- آكل مع يهودي ونصراني ولا آكل مع مبتدع!!
- إذا علم الله من الرجل أنه مبغض لصاحب بدعة غفر له!!.
- ومن أعرض عن صاحب بدعة ملأ الله قلبه إيماناً!!
- ومن انتهر صاحب بدعة أمنه الله يوم الفزع الأكبر.
- ومن أهان صاحب بدعة رفعه الله في الجنة مائة درجة!!
- ومن أقرّ بما في هذا الكتاب ـ يقصد كتابه المسمى شرح السنة!! ـ وآمن به واتخذه إماماً ولم يشك في حرف منه ولم يجحد حرفاً واحداً فهو صاحب سنة وجماعة كامل قد كملت فيه السنة!!
- ومن جحد حرفاً مما في هذا الكتاب أو شك او وقف فهو صاحب هوى.. (ولا يدين الله بدين)!!

الاستدراك على الشرع (أو بدعة إشتراط فهم السلف)

على العكس من إجماع المسلمين قاطبة على إعتبار الكتاب والسنة هما المرجعية النهائية في كل نازلة واختلاف، فإن غلاة الحنابلة او السلفية يشترطون شروطاً ليس لها نصيب في هذين المصدرين، فزادوا على ذلك شرطاً آخر ومنحوه سلطة تفوق الكتاب والسنة. يقول المالكي (فلما رأى أصحاب العقائد ومنهم السلفية الحنابلة ان العودة للكتاب والسنة سيلغي أكثر الشتائم والتكفيرات والتبديعات والمخالفات الموجودة في كتب العقائد لجأوا الى الزيادة على ما ذكره الله عزل وجل بقولهم: (إن الكتاب والسنة لا تكفي فلا خير في كتاب بلا سنة ولا خير في سنة بلا فهم السلف الصالح)!! وهكذا نفوا الخيرية عن الكتاب والسنة بهذا الشرط البدعي الذي اشترطوه وانتقصوا به من كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

ويعلق المالكي بالقول: ولا أدري هنا ماذا يقصدون بـ (فهم السلف) إن كانوا يقصدون الصحابة فقد اختلف الصحابة في فهم كثير من العقائد والأحكام فبأي فهم نلتزم؟! وإن كانوا يقصدون اتباع ما فهمه الصحابة كلهم فهذا لا يخالف فيه أحد لكن حصول هذا الاجماع في الفهم صعب بل مستحيل إلا في أمر دليله واضح.

وإن قصدوا إتباع فهم آحاد السلف فيما لم يختلفوا فيه، قيل لهم اختلافهم في الفهم دليل على أن فهمهم يخطىء ويصيب؟! فإذا كان كذلك فمن يضمن لنا أن فهم الآحاد منهم ليس من القسم الذي أساؤوا فهمه.

وأورد المالكي أمثلة حول تباين الفهم بل وخطئه في زمن الرسول (صلى الله عليه وعلى آله وسلم)، من ذلك ما فهمه عدي بن حاتم من الآية الكريمة (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) وقد رده عليه رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم). وفهمت زوجات النبي (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) من قوله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم):(أولكن لحوقاً بي أطولكن يداً) على الحقيقة بينما هذا كان مجازاً فهو كناية عن الانفاق والصدقة. ولا ننسى الحادثة المشهورة حول الصلاة في بني قريضة حيث اختلف المسلمون في تفسير حديث النبي (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) حين أوصى سرايا المسلمين بالصلاة في بني قريضة، ففهم أناس ذلك على أنه أمر بالصلاة في بني قريضة بينما فهم آخرون بأن ذلك استحثاث منه (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) لهم بأن ينجزوا مهمتهم وأن يحققوا النصر، الذي يرمز اليه بالصلاة في بني قريضة.

وهناك قصص كثيرة في اختلاف الصحابة في فهم بعض النصوص القرآنية والحديثية. ثم إن هذا الفهم ـ كما يقول المالكي ـ لم يقل به أحد من الصحابة فلم يقل أحد منهم للتابعين: إذا فهمتم من آية كريمة فهماً فلا تأخذوا به حتى ننظر ماذا نفهم منها؟!

وعليه، فإن القاعدة المشهورة (الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة) باطلة بإجماع سلف الامة من المهاجرين والانصار الذين لم يشترطوها واكتفوا بما ذكره الله عز وجل من (التحاكم للقرآن والسنة) أما زيادة اشتراط الفهم فهو استدراك قبيح على الآية الكريمة.



المنتج السلفي الى أين؟

وإذا ما وعينا هذه الحقيقة التاريخية الساطعة، أمكن طرح الاسئلة الاستنكارية التالية:

من من الصحابة فضّل الآثار وأقوال الرجال على القرآن الكريم؟

ومن منهم جعل المسلم شراً من اليهودي والنصراني؟!

ومن منهم كفّر المسلمين؟!

ومن منهم تسمّى بغير الاسلام؟!

ومن منهم زهّد في كبائر الذنوب؟!

ومن منهم غلا في علمائهم وكبارهم؟!

ومن منهم أفتى باغتيال المخالفين له في الرأي؟!

ومن منهم شبّه الله بخلقه؟!

ومن منهم ركّز على الجزئيات وترك الأصول؟!

الخاتمة وأبرز النتائج

يخلص المالكي من فحصه الدقيق لكتب العقائد الحنبلية الى نتائج هامة تمثل تلخيصاً مكثفاً للقراءة النقدية للتراث العقدي الحنبلي، وتعرضها هنا بصورة اجمالية:

- ليس لمصطلح (العقيدة) بهذا المعنى الشائع أصل لا في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا كان هذا المصطلح مستخدماً في عهد الصحابة ولا التابعين ولا كبار أئمة السلف في القرن

الثلاثة الاولى.
- لفظ (الايمان) هو اللفظ الشرعي المهجور، وأن العودة اليه أصبح ضرورة لاساءتنا استخدام المصطلح الأول وادخالنا في كل باطل لكن شجاعتنا في العودة للمصطلح الشرعي تحتاج لسنوات طويلة!!
- العودة للتسمي بإسم الإسلام فلا مذهب الا الاسلام ولا عقيدة غير الاسلام ولا دين الا الاسلام فمن نطق بالشهادتين موقناً بها فهو مسلم في الاصل ولا يخرج الا بارتكاب مكفر وبعد انتفاء الموانع..
- بدعية التمذهب العقدي لفرقة من الفرق الاسلامية فلا يجوز الانتماء المطلق الذي يوالي ويعادي عليه الا للاسلام نفسه. ولا يجوز للمسلم أن يرى أن مذهبه العقدي يصلح بديلاً للاسلام فلا سنة ولا شيعة ولا معتزلة ولا سلفية ولا اشعرية ولا إباضية ولا صوفية.. وإنما هو الاسلام فقط.
- ضرورة العودة للقرآن الكريم بما فيه من مجمل الايمانيات (التي يسمونها العقائد) ومجمل الأوامر الظاهرة والمحرمات الظاهرة والاخلاق الواجبة وعدم الزام الناس بالمتشابه منه. ثم العودة لمتواتر السنة ثم الصحيح المشهور وترك المتنازع في المختلف فيه من السنة..
- لم تكن الايمانيات (التي يسمونها عقائد) مفصولة عن الاحكام والأخلاق بل كانت الدعوة لكل هذا دعوة واحدة وهي الدعوة للاسلام في شمولها وتكاملها دون المبالغة في جانب أو إهمال جانب، أما غلاة العقائديين فقد بالغوا في (الخصومات العقدية) مثل مبالغة غلاة الحنابلة في الاثبات والتكفير والتبديع، ومبالغة الصوفية في (المحبة)، ومبالغة جماعة التبليغ (في الفضائل) ومبالغة الأخوان المسلمين وحزب التحرير في (الخلافة والحكم). فكل حزب يعتصم ويوصي بالاعتصام بما يراه متميزا به عن الآخرين، وكأن الاتفاق مع الآخرين جريمة والمحافظة على الظلم فضيلة..
- إن غلاة العقائديين يجعلون مسألة من المسائل المستحدثة أهم من أركان الاسلام كما يفعلون مع مسألة (خلق القرآن) التي كفّروا بها جميع المسلمين إلا من تابعهم وامتحنوا بها الخلق وفرقوا بها بين الأمة.
- معظم ما سطرته كتب العقائد مما ليس في القرآن وصحيح السنة مستحدث، ما أنزل الله بن من سلطان ولا بعث به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعلى هذا فلا يجوز إمتحان الناس به ولا إعلانه على أنه دين الاسلام وإنما يجب أن يبقى في مستوى البحث العلمي فقط.

- إن المبالغة في صغائر المعتقدات المرتكزة على نصوص ظنية الثبوت او الدلالة لم يكن نتيجة لأهمية تلك العقائد المتنازع عليها وإنما نتيجة الصراعات السياسية بالدرجة الاولى ثم الصراعات المذهبية وحب العلو في الارض والتفرد بالزعامة نتيجة التحاسد والتنافس بين العلماء.
- تحولت العقائد الى عمل فكري محض ليس له أثر على السلوك، فاشتغل المسلمون بالاقوال دون الافعال.
- إذا كان المسلمون في الماضي معذورين في التنازع لقوة الخلافة وضعف الكفار وظنهم ان تنازعهم لن يكون له الخطر المستقبلي على الاسلام وأهله فليس لهم اليوم مبرر لهذا التنازع مع ضعف المسلمين السياسي والاقتصادي والعسكري وعلى هذا فالاعتصام بحبل الله والالتقاء على الخطوط العريضة أمر واجب لا يصد عنه الا مشارك في الجرائم التي تنفذ ضد المسلمين في أقطار الأرض..
- أصبحت العقائد في الأزمنة المتأخرة لا تعني سوى الانتصار لما شذت به الطائفة عن سائر المسلمين مع التقوقع على هذا وكأنه الاسلام ذاته!! مع الضيق في ذلك والتفصيل المبالغ فيه والولاء والبراء في ذلك! مع إقناع النفس بأن زمننا هذا زمن فتنة وبلاء!! وأننا نحن الغرباء!! الذين أخبر النبي (ص) بأنهم يصلحون إذا فسد الناس!!.
- أسرف غلاة العقائديين في التكفير والتبديع والتضليل مع الاستعداء السياسي والاجتماعي ضد المخالفين لهم في إختياراتهم الدقيقة التي قد تكون خاطئة أيضاً، وهم مع هذا يسرفون أيضاً في الكذب على الخصوم والافتراء عليهم.
- غلاة العقائديين من أقل الناس فهماً لحجج المخالفين نتيجة قيام العقائد عندهم على التقليد والتسليم دون اعتراض على ظلم ولا حديث موضوع ولا إساءة في حق الله..
- غلاة العقائديين من أجهل الناس في طرق الاستدلال، ومع هذا الجهل يأتي التعصب ومهاجمة المخالفين أدنى مخالفة لأنهم أحرص على حماية المذهب والدفاع عنه أكثر من حرصهم على الاسلام نفسه..
- لكل أصحاب عقيدة مغالية سلف يعتصمون بهم أكثر من اعتصامهم بالنصوص الشرعية الصحيحة من كتاب وسنة ويغالون في أئمتهم.
- غلاة العقائديين لا يتحاكمون للكتاب والسنة وانما يتحاكمون لاختيارات منسوبة لبعض العلماء أو ردود أفعال لخصومات سلفهم.

- يقوم أصحاب كل عقيدة مغالية - وأغلب العقائد اليوم مغالية - بإضفاء المدائح الكبيرة على سلفهم ذلك المدح الذي يقنعون به العوام أنهم على شيء!! والغريب أن هذا يتم مع نهيهم عن الغلو في الصالحين.
- مصطلح السلف الصالح أصبح عائماً يدور مع المذهبية حيث دارت.. ويتم احترامهم لشخصيات السلف أكثر من احترامهم للنبي صلى الله عليه وسلم بلسان الحال. بل مخالفة بعض رموز السلف أكبر من خشية مخالفة نصوص القرآن الكريم..
- يجمع غلاة العقائديين من متناثر أقوال علماء سابقين فيجمعون هذا الى هذا لتخرج لهم (منظومة عقائدية)!! يعادون فيها ويوالون فيها، ولا يتركون لغيرهم أن يجمع كما جمعوا ولا أن يعود للنصوص الشرعية بحجة (زيغ) من اعتمد على نفسه في معرفة النصوص الشرعية!
- السلف الصالح أصبح صلاحه يضبط بالالتزام المذهبي وليس بالنصوص الشرعية فكلما كان الرجل متعصباً ملتزماً بحرفيات المذهب فاحش القول عبوساً يهجر إخوانه المسلمين كلما انثالت عليه المدائح والتزكيات والوصف بالصلاة في السنة والامامة في الدين!! والشدة على المخالفين!.
- معظم الكتب المؤلفة في العقائد عند غلاة العقائديين الباطل فيها أكثر من الحق لاحتوائها على البدع والأحاديث الموضوعة والتكفير والظلم والجهل..الخ
- يجب أن تقوم الجامعات الاسلامية عندنا في المملكة خاصة بالمبادرة بنقد كتب العقائد قبل أن يفقد الناس ثقتهم فيها وأن يتيحوا لطلابهم حرية نقد كلام البشر من غير الانبياء صلوات الله عليهم نقداً نزيهاً مدللاً بالأدلة الشرعية.
- يجب رحمة المسلمين جميعاً، فالاسلام رحمة، والنبي (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) بعثه الله رحمة للعالمين، فحوّله بعض الناس - بضيق تصوراتهم - الى عذاب إذ أصبح كل المسلمين - عند هؤلاء أصحاب الافق الضيق - مبتدعين ضالين لا تنالهم الشفاعة وأصبحت الجنة - في نظر بعض طلابنا - مقصورة على الحنابلة ومحبيهم.
وفي الختام يميِّز المالكي بين نوعين من السلفية: سلفية قريبة من منهج السلف الحقيقيين، وهي تعم كل الذين ينطلقون من الكتاب والسنة ولا يأنفون من محاكمة الأقوال والمعتقدات الى هذين الأصلين، وسلفية زائفة لا دخل للسلف بها، وهذه السلفية الزائفة تقوم على أصلين عظيمين وهما الكذب والظلم.

الأمير (الفلتة) في باريس والمغرب وتكساس

الزعيم الكبير، فصيح العائلة المالكة، بل فصيح الأمّة بأسرها، فشل في قراءة بضع جمل مطبوعة بحروف كبيرة. لم يكن هذا مفاجأة، فولي العهد (أيوب) الذي ينتظر بفارغ الصبر وفاة الملك (نوح) لم يكن في يوم من الأيام ذا علاقة باللغة أو الثقافة. بل لم يكن معنياً حتى بالسياسة ولا بالعسكر، فقيادة (الحرس الوطني) سلمت مبكراً لمستشاره البرمكي التويجري الأب، الحاقد على كل ما يمت الى الحجاز بصلة؛ ولهذا صدق من وصف أيوب بـ (الخيخة).

لقد عودنا ولي العهد (أيوب) بتكسير اللغة العربية وأربابها، واستحدث قوانين وقواعد خاصة له بذلك، وهذه ليست مسألة ذات أهمية، فإخوته يفعلون الشيء ذاته، وفي مقدمتهم الملك (نوح) الذي لا يعرف صباحه من مسائه!

بيد أن الشيء الذي تميّز به الأمير أيوب، هو أنه لا يستطيع أن يتحدث بجملة مفيدة، مثلما كان حال يونس شلبي في مدرسة المشاغبين، وحين أراد التحدث ذات مرة (بدون ورقة) في مؤتمر قمة القاهرة حاص حيصة، وقال كلاماً بلا معنى، مثل الموت قدامك والقبر أمامك! مع أن الأمير الفلتة لم يستوعب ما قاله القذافي بالضبط، الذي تفاجأ هو الآخر من ردّة فعل أيوب غير المبررة.

والخيخة المهيوب (أيوب) استعصى على التعليم منذ أن كان يافعاً، فكيف به وهو الآن قد زاد عمره على الثمانين عاماً؟! إن كل ما تعلمه الأمير أيوب لا يعدو (فك الخط) ولكن قاتل الله التأتأة فقد فضحته كثيراً. بعضهم يقول أنها بسبب نفسي، فما أن يواجه الأمير الجمهور أو رؤساء الدول حتى يبدأ بالخربطة والتأتأة وتحطيم قواعد العربية على رؤوس المستمعين اللهم إلا الأجانب فتأتيهم مترجمة وليست (طبق الأصل) بمعنى أن الأمير أيوب يقول كلاماً والمترجم يقول أمراً آخر، فكأنه وصيّ عليه، وقيل أن الأمير كثيراً ما يستاء من عدم وجود مترجمين ملتزمين، حتى أنه استشاط ذات مرة - كما قيل - على عادل الجبير مستشاره الذي تولى ذات مرة الترجمة فصار يتحدث بالنيابة عن ولي العهد والأخير ما هو داري بالدنيا!

ويقال ان سبب تأتأة ولي العهد أيوب خلل فيسيولوجي، فقد قضم ذات مرة لسانه وهو صغير فشقه شقة عظيمة تركت آثارها النفسية عليه حتى اليوم؛ وقال آخرون بأن أيوب قضم وهو طري العود طعاماً حاراً، شوى به لسانه فمات جزء من ذلك اللسان! وقال ثالث بأن الخلل لم يكن في اللسان وإنما في بعض خلايا المخ التي تؤثر على النطق كما تؤثر على التفكير.

المهم أنه من المعيب لبلد مثل المملكة أن يمثلها شخص لا يستطيع أن ينطق بجملة صحيحة!

ومن المعيب لبلد يحتضن الأماكن المقدسة وتعتبر معقلاً للعرب والعروبة، البلد الذي نزل فيه القرآن، وبلد المعلقات السبع او العشر، أن يمثله شخص أقرب الى البكم منه الى أي شيء آخر.

ذهب الأمير أيوب الى باريس، فتلقاه الأفاق الأكبر والمنافق الذي يوصف بأنه صديق العرب، والهدف هو (حلب) أموال النفط المتكاثرة هذه الأيام، فأثنى المنافق شيراك على ما أسماه (البرنامج الطموح للإصلاحات في السعودية)! وأضاف الأفاق ممتدحاً الإصلاحات والقيادة السعودية بل امتدح حقوق المرأة في المملكة والتي ستأتي قريباً!

ومن جانبه،ساير الغبي أيوب شيراك، فشتم سوريا ورئيسها وعلق دم الحريري في رقبته قبل أي تحقيق؛ وكأنه ولي دم الحريري أو أنه بفعله ذاك سيرضي الغرب عنه، وما علم أن الدائرة بدأت تضيق لتصل اليه والى بلده.

وأضاف الأمير أيوب الفلتة بأنه يتبنى مشروع محاربة الإرهاب على الطريقة الأميركية والغربية عامة، وقال بأنه سيواصل الحرب ولو استمرت ثلاثين سنة، وهذه ليست المرة الأولى التي يقول فيها أيوب (الصابر) أنه سيحارب الإرهاب والإرهابيين لثلاثين سنة قادمة (فهو مغرم بهذا الرقم) وكأنه سيكون معمّراً كل هذه المدّة وأن ملك الموت لن يحوم حوله بل سيكون في إجازة طويلة!

وبعد الإنجاز المذهل الذي انجزه أيوب في باريس، ذهب ليستريح في المغرب، التي يتحلل فيها أيوب ورهطه من الدين جملة وتفصيلاً، وليستعد للسفر الى واشنطن ليلتقي بآل بوش وعميدهم الرئيس الأخرق.

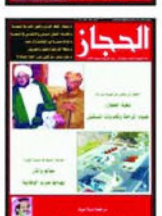
سيقدم أيوب تقريراً عن منجزاته لبوش، وسيقدم المزيد من التنازلات الإقتصادية والسياسية - خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وسوريا - حتى ترضى عنه الآلهة في واشنطن، وتمهله هو وعائلته قرناً آخر كيما يهندس للإصلاح السياسية الطموحة التي ابتدعها الأفاق شيراك!



- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات







عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء قضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون
المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في

My Computer

http://www.alhejazi.net الحجازعلى الانترنت



لوحة للفنانة صفية بن زقر